

مجلس اعلیٰ  
مجمع الرسائل  
الفقه

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: تاجنامه حضرت شاهنشاهی

مؤلف: (خطی) اهدائی

جلد: ۲۸۲ (از کتب)

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۳۹۹۶۷۹

۱۹۹۵

کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

خطی اهدائی

۳۸۲



معه لفتة  
منع الرسالة الفقه

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	تأليف: احمد بن محمد باقر
موضوع	کتاب ( ۲۸۱ ) از کتب ( ۲۸۱ )
محل	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
تاریخ	۱۳۹۹

خطی اهدائی  
۲۸۲

یا علی مژد

# حاشیه شیخ زین الدین بر شهید اول

این کتاب در زمره کتب معتبره است  
فهرست کتب معتبره  
در کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
میان شهید شیخ باقر و شهید زین الدین  
این حاشیه بر روی کتب معتبره است

کتابخانه الفقه

این کتاب در زمره کتب معتبره است  
فهرست کتب معتبره  
در کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
میان شهید شیخ باقر و شهید زین الدین  
این حاشیه بر روی کتب معتبره است



هذه آية الاقية

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي شرع فرائض الصلوة وجعلها عبادة لربنا  
افضل طاعات العالمين وشرع غوامضها بالبينات  
لعل الخلق في طري في جلاله قد رجا بقوله  
محمد كتاب المبين نبيها للفاصلين ما ارشاد الله جل جلاله  
حافظوا على الصلوات والصلوة وهو الله قاسم بين  
والصلوة والسلام على افضل المصلين والسابقين  
وسيد الاولين والاخيرين محمد النبي واله الطاهرين  
صلوة وسلاما دائما الى يوم الدين وبعد هذه كلمات  
قليلة مشتملة على فوائد جليلة علقها على الرسالة الشريفة  
الشارحة في الاقطار مسير الشفق المنيرة المشتملة على فروع  
الصلوة العينية الموسومة بالذرة الالقية تنفع من  
معانيها مغلفها ونقيد من بابها مطلقها وتحل عقد مضاهيها

فرائضها وكشف

الوسطى

وتبين محل تكليفها وضمنها مع قلة فروع الباب وكثرة الاختلاف  
الحال لبيان ان يقع الله بها كما وضع باضها الطالعين وان  
يثبت ليها فائدة صدي يوم الدين ما انجزه لافضل الزوائد  
بكثرة المنقولات وتصير طرا كتاب واحد مع ضاهيها في  
الغالب عن قلة الدليل حدة من الاطباء والطوبى  
وتحقيقه المقاصد العلية في شرح الرسالة الالقية لله  
يغدي السبل وهو حبيب ونعم الوكيل في المصنف  
الامام العلامة المحقق العبد ابو عبد الله الشهداء لله  
درجته واعلى منزلته بسم الله الرحمن الرحيم مقتدا في  
الاستدانة بالتمسك بكتاب الله تعالى وبالحج المشهور عن  
رسول الله صلى الله عليه واله كل امرئ في حاله يومئذ فيه  
يعلم الله فهو ابر وروى اقطع ولا يقارضه الحق المنقن  
لكون الاجتهاد بالحمد لله لان الاجتهاد حقيقة واضاف بها  
المجمع بينهما وان البهيلة مشتملة على الجملة اذا المراد منه  
الثناء الالهي لا لفظ الحمد وهو محقق في البهيلة والثناء  
اشارة اية لا يخلو بشي اولاد لضعف او للمصاحبة  
مجدوف وهو مضمون في خبر عن عوفى بن عبد الله بن

واما



والجور ثابت ولا يضر خلاف المصلحة وابقاء معموله للتوسع في  
 والقاب بما لا يتوسع في غيرهما او فعل اي اولف او  
 انبثا او حال من فعل الفعل الحذف في انبثا سنبثا  
 او متبركا وفعل تدبر المعول عنها اهم وادل على الاختصاص  
 وادخل في التظهير واوفق للوجود والاسم لغة ماد  
 على ستم وعرفا ماد لمعنا على شتم في نفسه غير متعرض  
 بينهم لزمان والكتيبة وجعل للفظ اذا فعل ذلك  
 المعنى وادخل الجار على الاسم وان كان المقصود مدلوله  
 حصول الدلالة فان الحكم الوارد على اسم واد على مدلوله  
 الابدية كضرب فعل للمعنى عن التهام القسم والمشتاد  
 بتعليم الحكم بجمع السامية او بانه تعالى في غاية الكمال بحيث  
 يستترك باسما المتعال والله اضله الى حرفة الطهر  
 وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل على اللغات الواو  
 الوجود الخالمون لكل شئ لاسما المفهوم الدارج للابدية لا  
 انزكي فالفيد التوحيد في شئ الله الا الله لان المفهوم  
 من حيث هو يخلو الكثرة ووصفه بالاحدية في قوله تعالى  
 قل هو الله اخذ لا يات في الجزئية الحقيقة لان المراد بها ان

العدة الثاني كالحقيقة والاحدية يقتضي في العلة مطلقا  
 حتى الصفات فانها اختيارا وان ورتب كما قال علي بن ابي طالب  
 وغلام من جيل في الصفات عنه مع امكان كون حلق في  
 بدله من الله وهو خبر بالتصغير والرحمن والرحيم وصفان انبثا  
 من الرحمة للابدية وقدم الرحمن لانه بلغ فان زيادة البنا  
 يدل على زيادة المعنى في قطع وقطع وبين اللغتين نحو  
 من وجهه فان الرحمن اعظم حيث اشغلق واخص من جهة  
 المودة والرحيم بالعكس كما قال الصادق عليه السلام الرحمن  
 خاض بصفة عامة والرحيم بالعكس الحمد وهو لغة الشا  
 باللسان على الجمل ولا يحتاج الى التقييد بحجة العظم  
 والتجمل لمراد منهما لان الشا حقيقة في الجمل لان الشا  
 على الجمل غير الشايم والتقييد للسان يخصيص لورده  
 واطلاق الجمل بغيره لعلقه وبذلك يمكن ان الشا  
 وهو الفعل المبني عن تعظيم المنعربس لغاه فانه اعظم  
 موددا واخص متعلقا فيه بتجليل الشا ومن ثم ان الشا  
 المحمدي عليه وقلاب تعق الخمر عن زيد اللسان لان الشا  
 حقيقة لا يكون الا بثناء الله على نفسه بجان كالاخمين

اللفظي



من التضرع والمذبح يراى على هذا التعريف وقد  
 جميل الحمد لا يختار في يكون الخ من المذبح مطلقاً  
 الحمد فاهو الشكر العوي والشكر في صرف العبد  
 جميع ما انعم الله عليه الى المخلوق ليجله فحصل من ذلك  
 ستة اشياء الحمد العوي وعرفى وشكر ان كذلك ومما كان  
 فيين الحمد للعوي والشكر للعوي عموم من وجه بين  
 الشكرين وبين الحمد والشكر العويين وبين الحمد للعوي  
 والشكر العوي عموم مطلق وقد عرفنا ان بين الحمد والشكر  
 والشكر العوي تشابهاً واللام في الحمد لا تشترك  
 او الجس في على التقديرين فالحمد يخص وثابت لله  
 لا يشركه في عين الاعلى وجه التوسع والصور لا تسمى  
 فاعل الالات من القدرة والعلم وغيرها وانما كان  
 القولان هما مع ان الجس لا يفيد القول لوجوده  
 الاختصاص في الله فلا فرق من الحمد لغيره على تقدير  
 الجس والالوجد الجس معه فلا يكون مخصوصاً وعلا  
 الى الحمد الامنية لئلا تنال على التوث وضعاً والله  
 عقلاً وقدم الحمد لا فضاء المقام له وان كان تقدير

الحمد  
 وبما الحمد

الحمد

انتم الله شاسباً لا هتفام الذي في ربك الى العالمين  
 اوتيدهم وقد يطلق على غير الله كرسب الدار والعبد لكون  
 مع العبد ومنه قوله تعالى اذبح الى ربك والعالمين جميع  
 انما هو وهو انتم لما اعلم الصانع من الجاهل وهو العبد  
 والصلوة وهي الدعاء من الله وغيره لكنها منه تعالى بعض  
 الرتبة ومن غير الدعاء منه تعالى كذلك ومن ملكه الام  
 ومن المؤمنين الدعاء لا يستلزامها الاشارة والمجاز  
 خير منه والمعنى الاصل اولى من النقل وعطف الرتبة على  
 الصلوة في قوله تعالى اولئك عليهم صلوات من  
 ربهم ورحمة لا يفيد في كونها مضافاً الى الجاهل ان عطف  
 الشيء على ما ادفعه كقوله تعالى انما الشكر لله وحده في  
 ولا ترى فيها عوجاً ولا انما وهو كثر على افضل المثلين  
 جمع مؤنسل وهو بالنسبة الى البشر انما اوحى اليهم  
 وامرهم به فان لم يؤمر به فبقي قيل انهم مع ذلك ان كان  
 له كتاب او نسخ لبعض شئ من قبله فان لم يكن كذلك فبقي  
 فالرسول المختص من النبي مطلقاً ولو اخطأ في إطلاق الرتبة  
 بحيث يشمل الملك كان خصوصه من وجه وكيف كان فليتبنا

تجاوز في الرتبة وهو اول  
 فما قيل من انها منه  
 تفسر



صلى الله عليه وآله افضل المرسلين طلقا وهو ينزلهم  
 افضلته من نازلاتها محمد بدل من افضل وعطف بها  
 وهو علم منقول من انهم المفعول المضاعف للبالغة في الوصف  
 الذي يستعمل في غنى ان نبيا صلى الله عليه وآله الهامان  
 الله تعالى ونفاؤه بانه يكون خيرا من كل كرامة خصاله  
 المحمدي وقد ورد في قوله تعالى في المائدة قد تمناه  
 في يوم سابق ولا بد من قوله في قوله تعالى انك محمدا  
 وليس من انما ابانك ولا فيك قال جبريل ان محمدا في  
 السماء والارض وقد حقق الله رجاءه وعثرته وهم  
 كما قال الجوهري سلمه ودهطه الارنون والمريضا  
 الائمة الانبياء في قوله صلوات الله عليهم الطاهرين  
 من الناصب والزوايل الخلفية والفتية على وجه يبلغ  
 حد الغصة كادت عليه اية الطهارة وبعد الخلة  
 وهذه اشارت الى العبارة الذهبية التي كتبها او يريد  
 كتابتها الثالثة على المعاني الخصوصية ثم طامرت له  
 الشخص المشاهد المحوسر فاشارة اليها به في وليس  
 بالرسالة النقول الخصوصية الثالثة على المعاني الخفية

حتى تكون الاشارة الى المدق في الخارج ان كان وضع له  
 بعد الرسالة والى المرسل الخاص في الدفن ان كان قبله لا  
 الخاص يقد مع عدم تعدد الرسالة بل المراد بها العبارة  
 المعينة الثالثة على المعاني الخصوصية سواء نعتت أم لا  
 سواء تعددت نعتها ام لا اتخذوا الفاء هنا من قبل عطف التوهم  
 لدخول ما هنا كثيرا وفيها معنى الشطر الموجب لدخول المعاني  
 في جوابها ومن الباب قوله في قوله تعالى في قوله تعالى ما  
 ولا ساقي شيئا اذا كان جارا بغير سابق على يوم دخول  
 البناء على غير ليس لوقوعه كثيرا او قوله الاخرى الخادم النعم  
 مقداما ولا طيل وتعد براما المحلوفة هنا مهمات من  
 شيى بعد الحمد والصلوة فهذه رسالة وهي جملة يسر في الكلام  
 وجزء مودة المقصود باقل من عبارة المتعارفين لا في  
 الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الغفاهة ووصفها  
 بالوحدة المؤدية بالمدح لعدم اقتضاها الحال الاطباء  
 اذا الغرض من التصفيف ايضا للغمي الا فهم المتعارفين  
 المتطويل اقل كلمة واسهل على الخافضا ولا فائدة في  
 الحال كون البلاغة هي الاطباء في فرض الصلوة ان في

حجة  
 النفس



واجبها المرادفة للفرع الواجب عندنا والظاهر الجنب في الفرع  
 بيان جميع واجبات الصلوة الواجبة واطلاق الصلوة وان  
 كان المراد الواجبة لمخرج المتقدمة بذكر العرض لا التامة  
 لا فرض فيها صفتها الجارية لا التماس اعطى المساوي  
 مساوي حقيقة او ادعاء كما يقتضيه مقام الخطابة من ان  
 شخص او الشخص الذي يخطب عنه وهي اشارة الى حقيقة حتمية  
 واجبة محتملة وفي الخطابة بالصدور دون انتم المفعول بها  
 وتأكيدها في قولك جعل عدل في القول عن انتم المفاعل  
 ولاستواء المدرك والمؤثر في المصدر الكف عن اظهار انما  
 الحيز طاعة الموصلة واستعانة بجانبه وهو قضاؤها  
 له فقولك انصرف الرجل بجانبه اذا قصدنا المقام وهو قصد  
 غنم والاعتماد الغنم بقى في العبادة فوالله **الامر** الجارية  
 من صدق قولك الجارية يجب والاسم الجارية بغيره وانما  
 على المعنى لاجلهم والعامل فيه محذوف اي صفتها الجارية  
 والمراد بالاجابة الانقياد والتسليم وامثال الهمز واخوه  
**الثاني** في التماس حقيقة هو المطلب من المساوي ان لا يطلب  
 الا على السؤال والادعاء طلب الذي لكن في غير ذلك في كل

بحسب مقتضى المقام فيسعمل احدهما مكان الآخر والمناسبات  
 الخطابة تعظيم القائل وتفضيحه فلذلك اطلق لا التماس في وضع  
 السؤال للدلالة الظاهر على ان الواجب هنا طلب الادعاء في المساوي  
 ومثله في استعمال بعضها في وضع بعض قوله تعالى لبيك ونقل  
 من السند ان قولك **الامر** من سألنا وقوله فما اذا نامون لا نقضا  
 مقام المعنى لئلا التغيير السؤال وان كان في اشارة الى نقضا  
 الاختصاص والاختصاص الى الخارج الزاوي لمدى التخصيص  
 وان كان مقام الملك اعلى من مقام الرعية ومثله القول  
 في انقضاء باب الخطابة وهذا هو المعبر عنه بالادعاء وجعل  
 فيها الحقيقة **الثالث** في انهم انتم المستد الذين يجعلون  
 او تكرر موصوفة والكشف عن باقية او الحقيقة وجعلها  
 طاعة واجبة تعظيم وتخصيم للمطالب ضافا الى ما تقدم  
 من جعله ملقبا ومن التغيير الموصول الى مقام التخصيم قوله تعالى  
 فغضبهم من انتم ما غنيتهم وما ذكر في الآية من المثال موافق  
 للذكر وهذا هو ما ومن التغيير الموصول على وجه التعظيم  
 المواضع الشخص مثال المقدم قوله في الآية انتم اي المسمى  
 صهيي وكسب عبيد من خلق الله وهذا باب تخمين **الرابع**



الذي يقتضيه السياق ومقام الخطابة كون التعيين لطابة  
الطاعة بخونها واجبة على سبيل البلاغة والتعظيم كما قد  
عرفته في نظائره وفي بعض قيود الرسالة وقد تبادى لي اللص  
ان طاعته انما كانت حتمية لا تسأل ولا اجبا وهو صريح في نفسه  
وان كان فيه خروج عن مقاصد البلاغة والمجملية ولعله انفع  
في مقاصد البلاغة من ان القاس والطاعة وتارة الشايع  
المحقق الشيخ على اناسا وجعله فاسدا لفظا ومعنى ما اللفظ  
فلا تسمى معونة بحر العلم والعلوم والعرض من البلاغة الغارز المقصود  
بما قبله وما بعده وانما من جهة المعنى فلا تسمى انما هي مقيم  
ذلك من اللفظ ان لو كان من طاعته في ذلك الحتم والصور  
التي لا بها مطلقا فكيف يقتصر بها على السؤال والرد  
سلم ذلك لم يتم الوجوب ان الواجب هو التعليم لا التقييد  
ويمكن الجواب عن الاول بان الجزالة المطلوبة من الخطابة  
قد تارة من جملة مفسا ويجعل الجانية طاعة ولا يجزى اليه  
الى النهاية في ذلك بل على تقدير نفوذ الجزالة واسا لا يجزى  
الحلل فكيف مع وجودها والعدول عن باب الخطابة الى مقام  
الترغيب والترهيب في تعليم العلم ونبيه الغافل ونحو

فد  
السؤال

باب

ارضاء  
العلم الجاهل كما قد اذنت اليه الادلة من الكتاب والخاتمة  
او مطلوب وعن الثاني بان حذف مثل ذلك مع دلالته على  
والساق عليه من قوله فهذا رسالة في حق الصلوة وكذا  
قد صنف الجانية لا القاس الطالب وغير ذلك الجازيل متيقفة  
الوجازة حذف ما دل عليه المقام واستغنى عن المحذف من  
باني الكلام وقد طأ في القرآن وفيه كلام العرب من النوع  
المحذف الذي لا يدل على ضمها دليل من اللفظ ما اقره لفظا  
ومن اذ معرفته مستقصاة فليطالع المعنى ومن الثالث  
بان اذاد بالتعليم القاء اللفظ الدال على المعنى الى المقام  
فالخصا والوجوب فيه ممنوع بل هو واحد اذ الواجب ان  
الواجب على المعنى ايضا المعنى الى ذهن السامع بحيث  
يستفيد منه مطاوعة وهو امر كلي يحصل في ضمن التضييق  
والتعليم باللفظ وغيرهما فيكون كل واحد من التعليم و  
التضييق واجبا على التخيير وسبق في التضييق افضل  
الواجبين واحكامهما التعميم التفتق واستقراءه على مودالات  
فلا يجرى صدق وصف التضييق بالوجوب كما صرح به اذ  
الراجح التحليل لا يمكن احكامها وان اذاد بالتعليم الواجب



هذا المعنى الكلي في الوجوب التصديق منوع لانه احد اقسامه  
 وكيف يمكن ان يكون ابواب الخطا ثم يقتضي كون الوجوب على  
 المبالغة وان كان المعنى الاخر صحيحا ايضا والله المستعان  
 على تصديق الرسالة وغيره وذكر المستعان علينا  
 الاختصار من قبيل قوله تعالى ادري انظر اليك او لارادة  
 التعميم من قبيل قوله تعالى والله يدعوك الى دار السلام وهو  
 اي الرسالة لموتبة ربيبا وهو جمع الاشياء المختلفة  
 وجعلها بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون بعضها  
 نسبة الى بعضها تقدم والآخر في النسبة العقلية و  
 ان لم تكن مؤلفة وهو اسم التأليف من وجه لانهم  
 الاشياء مؤلفة سواء كانت مرتبة الوضع ام لا وهما  
 اخص من التركيب مطلقا لانهنم الاشياء مؤلفة كما  
 امر لموتبة الوضع اولا وقد يستعمل الترتيب لخص مطلقا  
 من التأليف وقد يجعلان مترادفين على مقدمة بما لا  
 وبما وهما من تقدم ومنه قوله تعالى لا تفقدوا بين يدي  
الله ورسوله وهي مقدمة الجحش للجماعة المتقدمة منه و  
 يحجز الفصح على ضعف مقامهم كون استحقاق التقديم بحيل

قدم بمعنى

الحاج الى الابدان والمراد بها طائفة من الكلام تكون  
 امام المقصود بالذات لا ارتباط بينهما وفصول المتن فصل  
 وهو لغة خارج بين الشيئين وان طائفتا قبل والجماع  
 للسائل المتحقق حبسا المختلفة نوعا وهو لا يتم مطلقا لعدم  
اشقاق الكتب على عنوان المسائل بل كبر ما يعرفون بالفضل المقدمة  
 مقام غير من المقاصد والابواب وبالعكس وهو يعرفون  
 الكتاب بهذا لك والفضل بما جمع المسائل المختلفة فصل  
 صفحا والمخارج تحتية المسائل المختلفة فصل فصل فصل  
 يختلف باختلاف الاضطراب ومن فخره تقدم فصل فصل  
 ذلك وخاتمة وهي مقدمة فيهما الاستدلال فصل فصل  
 الباحث في الشافعية عليهم اظامه معها في ابواب فصل فصل  
 في ذلك فصل فصل فصل فصل فصل فصل فصل  
 وجه فصل فصل فصل فصل فصل فصل فصل  
 المجهول فصل فصل فصل فصل فصل فصل فصل  
 والاول فصل فصل فصل فصل فصل فصل فصل  
 عن المانع فصل فصل فصل فصل فصل فصل فصل  
 والثاني فصل فصل فصل فصل فصل فصل فصل



المقدمة والثاني الخاتمة وهذا الوجه هو الاصل في ترتيب  
الكثير والانسب مقام المقدمة والخاتمة الا انه لا ينبغي  
هذه الرسالة فان عرفت ان الثاني فرض الصلوة الواجبة  
اليومية وغيرها كما صرح به واذا لا يخفى ان في الخاتمة  
كثير من فرض الصلوة سيما الانواع الستة غير اليومية  
فان اكثر الخصومات فرضها فانه فضلا عن الشروط  
وهي ان يدخل العروضة في المقصود بالثاني او هي المقصود  
بالثاني كما فهم بعض احكام التهور والشك لا يعبر عن  
الشافيات خصوصاً على القول بان معرفتها شرط في صحة  
فكيفية كان فرضها واجبة وفرضها عن ثبات الصلوة وطرا  
او برين المانع للتحقق في الجملة كفضل الشافيات وقد اختلف  
فيها وايضا ان السادس قد سرت ذكره في بيان عدم التبر  
فرضها المقدمة ان في المقدمة منها لا تعاطا كما سبقت عليك  
تفصيله وح لا يترتب وجب جميع المقدمة من المقصود بالثاني  
خصوصاً قوله وتجب امام فعلها معرفة الله تعالى فان  
ذلك معلوم من جملة الشروط وكذا القول في اخذها  
بالدليل او التخلي ففعلها عليك من ذلك ان المقدمة

بيل

والثاني

والخاتمة داخلان في المقصود بالثاني في الجملة وان خرج  
عنه بعض مسائلهما فلا يتم تخصيص الفصول بالمقصود  
الذي فيهما بل بعضهم فرمى ان المقصود الثاني هو بالحقايق  
وما سواه خارج وفاداه فافهم لما عرفت ان كل ما علق  
بفرض الصلوة غرض في المصنف رحمه الله قد صرح بعد  
ما في الفصل الاول والثاني في عدم العروضة في قوله  
ستكون فرضاً مستقلاً وقال اخر بقدر ذكر الخاتمة العروضة  
الشافية صار جميع ما يتعلق بالتحصيل الفادى ففهم ان  
بواجبات الصلوة اعم مما تلزم منه الحقيقة وهو فضل  
المفاديات وما يكون شرطاً في تحققها وانتم ذلك انما  
وجوده وهو فضل المفاديات وعدمه وهو فضل الشافيات  
ولو لا ضرورة بآراءه اذ حال هذه الفصول في العروضة  
التي هي فرض الرسالة المنكس في ذلك وير عليه ايضا  
ما تقدم من اشغال الخاتمة على فرض كثيره لغير اليومية ولا  
القول بان المقصود الثاني هو اليومية واليا في الصلوة الواجبة  
مقصود بالعرض لعدم اشعار عبارة ومطلبه بل بالعلم  
كقولهم ففعل رسالته في فرض الصلوة وفي الواضحات سبعة

من



وذكر الغرض المشترك مذكور الغرض الخاصة بكل صلاة <sup>جاء</sup>  
 فان قيل تجمة الغرض وتخصه مخصصا في الفصول الثلاثة  
 لا يفي بذكر ما تضمنه الثاني فخص في الفصول الثلاثة  
 المقدمة والحاشية لعدم النفاذ الى الشك في علمين  
 الراعيات وذلك ليدل ما ذكره شارح المحقق من وجبه  
 المخصصا الى ما هو المطبق والما لوفيه نظائر ذلك  
 من المؤلفات فلما ذكر ذلك هو الظاهر لكثرة الدليل على اختصاص  
 بالذكر من بين الواجبات الباقية كما قد بيناه مخصصا على  
 ما اختلف هذا المحقق من دخول جملة من الغرض المقتضى  
 في المقدمة فكل ما خرج لا يوجب على غيره وان كان البعض  
 في الفصول بوجبه اخر وهو ما يحصل السبب من الفصل الا  
 خاصة كما سبنا في ادعاء الله ولو ارجس بان وجه المخصص  
 على تقدير دخول المقدمة والحاشية او الحاشية لا غير ذلك  
 ذلك بغيره من غير الا لا ان الحاشية في ذلك كله قليل  
 المجدوى لكن الفصل الثاني في ما هو به وجهه ووجبه  
 من باب الحاجة الى التلخيص في المقصود بالشارع وتقرير  
 اما المقدمة فاعلم ان من وجوبها لا يكون يضبطها بجهة <sup>جاء</sup>

فقول

تقرير

ان يعرفها بذلك الجهة وان يعرف عالمنا ليزاد فيها شائعا  
 ولا يكون عليه عبثا فذلك هو غارة العلماء بتقديره <sup>بعد</sup>  
 ما يقصدون التخصيص من العلوم وذكر غايته وموضوعه  
 على الشروع في مسائله فكل المصنف رحمه الله هذا العلم  
 القوي واستدعا بتقرير الصلوة الواجبة التي فرض الله  
 هو التخصيص في بعضها وشارف في ضمن التبريد الى الغاية المخطو  
 منها في عقبه بذكر موضوع الرسالة وهو ما يبحث فيها  
 عن ارضاه الذاتية واعقب ذلك جملة من التبريد <sup>عوارضه</sup>  
 التي يربطها ليزيد لها الطائفة فقال فالصلوة  
الواجبة افعال مبرورة اي معلومة شرعا على وجه معين  
 مشروطة بالقبلة والقيام اختيارا تقربا الى الله تعالى  
 فالافعال عبارة عن الجسدي تشمل المبادات وغيرها وافعال  
 القلب والجوارح فيدخل في التعريف صلوة المبرور <sup>القلوب</sup>  
 الخارج من الايمان فان افعالها كلها غايته وصالته <sup>تقرير</sup>  
 مع الجزع والاياء فان افعالها حينئذ لاسية وقلبية لا  
 غير وصاله العزيم قد تلحق بالاول وقد تلحق بالثاني وبقيته  
 القوي بمنزلة الفصل فخرج بالمعروف الى الفصل شرعا على



خرج من وجهه سبعين كالمباحات وبالمشقة بالقبلة الطلوع  
والتي يخرج من العبادات المعنوية شرعا مع عدم ثبوتها  
على الاستقبال بها فان الطلوع يجعل القبلة على النيات  
فلا يصح في الاستقبال بذلك وبالمشقة بالقيام  
يخرج الذبح وأحكامه الموقوفة فيها الاستقبال  
كالانحصار والتعجيل على الحنا والذين جاعلوا  
الشرايح المحققة واختيار امصه وضع موضع الحال  
والعاسل فيه الضفة وصاحبه الضمير المكنى فيها اي  
مشروطة تلك الاموال بالقبلة والقيام في حاله ثبات  
المكلف وقد ثبت عليها وبشكل عدم امكان جملة على  
ولو بناه بغير ذى الحال حمل المواطاة ليكون نفس جملة في المعنى  
وهو على غيره حال من المكلف فيمكن جعل المضد  
معنى الفاعل اي في حاله كونه مخفرا او يمكن جملة  
معنى المفعول اي في حاله كونه تلك الاموال غنائه  
المكلف مقدورة له فتصح الحالية وسوق بحيث في الحال  
للتكون قريبا بالوصف ولو جعل متصوبا بفتح الحاء  
اسكن ايضا ويصدق صلوة المضطر في القبلة والفتيا

الى المذهب

كالخبر

كالخبر والبرهان لا يثبت خبرا فلم يعكس المذهب وتغيره يصح  
على المفعول لا على وهو بيان الغاية لا الادراج ولا الاختراع  
وسوق ذكره الانتباه الى العلل الاربعة التي لا يتم الاية انفيها  
والضرورة والفاعل والغاية التي لا ينفك عنها ركضه عن  
فاعل غناؤه فالاموال الشارة الى المائدة مع العبودية الى الصلوة  
والتعريض الى الغاية والافعال تدل على الفاعل الذي اثاره  
ان لا يحلف في القيد بل لا يمكن جملة اختراها من صلوة  
الربا عند الرضوخ لله فانه يرى صحتها بمعنى حصولها  
بها وان لم يثبت على صحتها غراب وليس اخرازا عنها مطلقا  
لغناؤها عنها في الاضحاب والمعرفة هو الحقيقة فيخرج  
بالذخيرة المقدسة واعلم ان يكون الصلوة المذكورة خاصة  
بوكية او في كونها فضلا لانها امر بوضعية خارجة عن  
الصلوة ومع ذلك لا يحد منها اعم من الاخر من وجهه فان  
المشقة بالقبلة وهو الصلوة واحكام التينها الذبح  
اعم من المشقة بالقبلة وهو الصلوة والطواف والسجود  
مخوفا بالعكس وكذلك لنا الفعل المنعرج اعم منها ويجمع  
من الجميع خاصة للصلوة الواجبة ركيز من الصلوة والاداء



يكون القريب منها أحداً أو الأخرى للمسلم وهذا التعريف  
 للصلوة الواجبة من خصوصيات الرسالة وقدرتها على  
 الصلوة الملتزمة خاصة ونحوها في الفعل والمنع من  
 ذلك التعريف مطلق الصلوة حسب غير المعرفين وربما  
 خلا المعرف من غير العلم بالجملة في كثير من نسخ الرسالة ولا بد  
 منه لشرح المستغنى أو لا يشترط فيها القيام ولا القبلة  
 على بعض الوجوه التي لا يمكن إلزام على أهل اللغة  
 وهو السابق في الدنيا خاصة وهذا التعريف مع كون آخر  
 التعريفات وملاحظة المصنف لأطوار الاعتكاف  
 يرد عليه **أقول** أن فيها المعهودة بحمل الاشتراك بين  
 المعهودة شرعاً وعرفاً ويرى جماعة خاصة وفي بعض نسخ  
 ولا بد ليليد على إرادة أحدها وإنما حملناه على المعهودة  
 شرعاً لعدم تماثله بعبارة لا القيام دليل واضح عليه  
 واستعمال مثل هذه الالفاظ والتعريفات مخدرة وليس  
 ذلك من باب المصنوع لغة وعرفاً وشرعاً حتى يفهم المعنى  
 الشرعي ويتم المراد لأن الوضع هو ما هو عليه في اللغة  
 مشتركة بين كونه معهوداً عند طوائف أهل اللغة أو غيرهم

كما فصل في الأفعال فالتعريف مع أن خروج المباحات في القيد كما ذكر  
 أو لا موضع نظر فإن المباح أحد الأحكام الخمسة الشرعية وهو  
 معهود شرعاً أيضاً **الثاني** في نقصان طرده بما لو ذكر الله  
 تعالى أو الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله أو النظر إلى  
 وجه العالم ويحرم من العبادة المعهودة شرعاً مستغنية  
 قائماً اختياراً ونحوها إلى الله تعالى فإن ذكره ليس بعبادة كونه  
 عبادة راجحة مقدورة للنافع وكذلك العبادة مطلوبة  
 شرعاً **الثالث** في نقصان طرده بما يخص الصلوة المشترطة  
 بالقيام كالعزاء فإنها ليست صلات مع صدق التعريف  
 عليها ولا يرد كونها فعلاً واحداً يخرج جميع الأفعال لأن  
 الملتزم بكل جزء يصل من فعل اللسان معانٍ للآخر وإن  
 انتفت في المصنف **الرابع** في نقصان عكس بصلوة  
 الاحتياط المحرقة فيها بين القيام والقعود اختياراً فإما  
 من أصناف الصلوة الواجبة وأحياناً أراد المصنف كل صلاة  
 فلا بد من فهمه بطلانها في التعريف **الخامس** في نقصان عكس  
 أيضاً بما لو قدر صلوة معيذة بحالة الجأوس ونحوها فيها  
 بين القيام والقعود فإنه لا يجازي كسائر من القائلين

الشرطية



مشروعه بل في الخبر في الصلوة المذكورة وان لم يشط اعيان  
 باصلها وانما مع الاحتفاظ بالخبر او فيما يجوز من الحكم فاطم  
 بجواز ذلك واد على العرف انما حينئذ صلوة واجبة  
 من افراد الملتزم بل هو اظهرها والقيام غير شرطها **الثاني**  
 فيقتضيه حكمه ايضا بما لو نذر صلوة الى غير القبلة **ثالثا**  
 او اربا فان ذلك طارئ سقط عنه المص وغيره ان لم يخرج النافذ  
 الى غير القبلة مطلقا وبعبارة الذوق في ذلك وهذا من افراد  
 الملتزم وقد يقتضيه امور كثيرة ليس في ذلك عدم من التفرقة  
 فانها عرصة للتعرض والتميز بينات والصلوة التوسعة  
 بالنص وهو لغة الظهور واضطحا قولنا **اعلى** المضموع  
 عدم احتمالا للغيض وبالعقد لا خبر يوجب الظاهر لانه  
 القول الثاني **اعلى** المضموع دلا لاجته غير ما ذهب من يقتضيه  
 وقد يطلق النص على ما دللنا لاجته مطلقا وهو المراد  
 هنا وكما ان وجوبها ثابت بالنص من الله ورسوله ومن قام  
 مقامه كما هو ثابت بالاجماع من المسلمين والمراد اتفاق أهل  
 الحل والعقد منهم على كونه شرعي واما حصول الوجوبية بالذمة  
 فبغيره في الصلوة الواجبة مطلقا لان وجوب غيرها من

ايضا

اصلا

الصلوات ليس كذلك لانه ليس عليه كبريتها فان صلوة الجمعة  
 مختلفة في شرطها في حال الغيبة عنها والكسوف غير واجبة  
 عند الحاجة واختلفوا في وجوب صلوة العيد مطلقا وبما في  
 الاثار يختلف فيها عندنا الى غير ذلك **الصلوات** في الجوامع  
 المنية ماضية لا على وجوبها اليومية وسجل تركها كاف  
 لان وجوبها معلوم من راس الاسلام ضرورة وكل حكم شرعي  
 شأنه ذلك يقتضيه كافر واما المرفوع الحكم الكفر على ثبوت  
 الوجوب بالنص والاجماع ليقب على ان ساط الحكم ليس  
 معلقا على محال الغيبة الاجماع مطلقا بل لا يرفع ذلك من ثبوت  
 الحكم ضرورة فلو كان المجمع عليه من الامور التي يمكن  
 خفائها على بعض الناس لم يحكم بغيره على تقدير انكاره و  
 اللزوم من كبر محل تركها كونه مرتعا ان يسبق له اسلامه  
 فظهر ان مقتضى حال اسلام الجوامع فيقتل ان كان رجلا  
 ما لم ينج شبهة محتملة في حقه كقرب هذه بالانتماء او شق  
 في باو يبعد عن معرفة وقوع الانتماء ولوازم ومن ثمة  
 ان لم يكن كذلك فيستأنب فان ناسه الاقتل المراد لاقتل  
 مطلقا بل تجب وتضرب لغات الصلوات حتى تنوب فيكون

تختلف



وفي حكم استخلاها استخلا شرط مجمع عليه كالظهور في  
جزء كما لو كره فان وجوبه لكافة مع الاجتماع عليه يترك  
ايضا ولو تركها غير متخل فخر فان في النزاع عن بيانها  
في الشائكة والاول قوله في الرابطة وكفى بما ذكره  
من تركها وتغيها لسانها وعقب ذلك بالترتيب فيها  
وقدم عليه الترتيب لان وضع الضرر وتترجس المفعول  
وفيها اي في اليوميه ثواب جزيل يترتب على فعلها في الخبر  
بظهور اهل البيت عليهم السلام الذين واه ابو بصير عن الصادق  
عليه السلام قال صلوة فريضة خير من غير فريضة بكونها  
على غير قياس وجبة خير من غير بكونها خصة ومنه حتى  
يعني الذهب ومن الحديث في الكا وغيره حيث ذهب  
والفريضة وان كانت مغلقة الا ان الظاهر ان المراد بها  
اليومية وعبارة المصنف شريفة الى الحديث في الحديث  
في سياق اليوميه ووجد التفسير ان اليوميه هي الفريضة  
الذي يشار اليه الذين من اطلاق الصلوة وما سياتي  
في الخبر الاخر وان جملة على العموم يوجب الفساد حيث ان  
الحجة مستقلة على صلوة فريضة هل من الفضل التي على غيره

عادم

بما يشخص من الصلوة باليوميه مع هذه الغرر والذين  
تخصيص الحجة باليوميه عن صلوة الطوافها وبالجملة المنقذ  
او بالواقعة في غير مكانها او ان المفضل في الصلوة ازيد  
من المصحف في الحج مع قطع النظر عن المفضل في الحج لعمدة  
الدليل على ذلك كله وقوله صلى الله عليه واله افضل  
الاعمال اخرها اي اشبهها بالمفضل كونه الحجة افضل من  
الصلوة بحمل على ما عدا اليوميه جمعا بين الخبرين  
بما يشخص هذا الخبر على ما تقدم به المناقاة وتخصيص  
اليومية من غير الافراد لما تقدم ولذا لا ادان للاحق  
على كونها افضل الاعمال لا خصوصا بها باليوميه فعمرو  
عنه صلى الله عليه واله انه مثل اي اعمال افضل منها  
ايان بالله قيل ما اذا قال جميعا في سبيل الله قيل نعم  
قال سمع من هو واجب يحيا في اخلاصهم باخلاص الاشياء  
كما انقل ان صلى الله عليه واله مثل اي الاعمال افضل  
فقال نعم الذي من مثل اي الاعمال افضل فقال الصلوة  
لاول وقتها ومثل ايضا اي الاعمال افضل فقال الحج  
فيخص ما يليق بالسائل من اعمال يكون للسائل اوله



والدائم الجاهل الى رحمة الجاهل الفضل عاجل عن الخلق اليها  
 وبالجهد قادر عليه محتاجا اليه وهي حكمة منه صلى  
 على الله عليه بما وكل من بما يليق به مع ان طريق  
 هذه الاخبار ليس كغيرها فمن يريها وعلم انه لا يحتاج الى  
 تفصيل البين لما هو من الذهب كونه محضاً من الصدقات  
 الواجبة كما هي من الناس المحققين على المندوب  
 لا مزية في تفضيل بعض الواجبات عليه لان الواجب العقل  
 اذا فضل على المندوب الكثر قيمته المزية واي تفضيل اعظم  
 وان من ان صلاوة ركعتين تخفيف من فضل واكثر من  
 من عشرين دينار من الذهب ضد فيهما الانسان بأسرها  
 حتى يحصل لهما ما شابه ما هذا الاتمام الفضل  
 من الله تعالى والرحمة ما من القول بان نطاق الواجب  
 افضل من نطاق المندوب بحيث يكون نتيجة واحدة  
 واجبة اكثر نرا من الفجدة فان ادقما لا يدل عليه  
 دليل لا يقتضيه نظره لا يفعله العقل وقدره لا يحسن  
 جملة من المندوبات افضل من سائر الواجبات  
 تمامها نقصها كما لا ينفيها بالتكامل فانه سبحانه هو

من الزوار المحسن الذين سخطوا وهو افضل من انظاره  
 هو واجب ما عاده المتفرص لوجه جماعة فانه متفرع وهو  
 من الامور الواجبة والتحقيق في هذا المقام ما ذكره بعض  
 الافاضل من ان المراد بكون الواجب افضل من المندوب مع  
 نشا وبها في الكمية كصلوة ركعتين واجبة فانها افضل  
 من ركعتين سنة ومنهم صدقة واجبة افضل من ثلثة مندوب  
 وهكذا مع ذلك فيشتق منه ما فائدة كراهه وانما مع الاختلاف  
 فلا دليل عليه نعم ورد في الحديث الهدي ما تقرب الي عبك  
 بمثل ما اقرب عليه وورد ايضا ان الواجب افضل من  
 سبعين مثاقيل النخل الا انها للبنا من لادلة القاطنة  
 بسبب عدم تميزه بحيث يختص بان يادل عليه النخل والعقل  
 من ان افضل الامور الى اخرها وان الثواب المحقق يزيد نداء  
 العباد فيمنع نقصانها لان المشقة اصل التكليف  
 الموقر الى الثواب ومداة فكل عظيم عظيم اذا اخرج  
 الدليل الخاص على تقدير تمام الثاني يكون الحكم فيما زاد  
 على السبعين مع انه لو كان الواجب افضل من المندوب لكان  
 لو كان المندوب بالبيان فائدة وقد ورد ايضا في بعض النوا

المندوب

الادلة



وجوه يخرج بها على العرائض من جهة وجهه وان كانت العرائض  
تخرج من جهة اخرى كما ورد على الله عليه السلام ان اذا اذن  
المؤذن اذن المنيطر وله ضابط الى قوله فانما اذعن  
العبد بالصلاة جهاه النيطان فيقول له اذكر كذا اذكر  
كذا حتى يضل الرجل ان يذكر حتى يركب على ان الاذان والاقامة  
من سابل الصلوة ومقدما لها المستقيمة بالجملة فله  
قاطع على الفضيلة - طلق الواجب على جميع المندوبات  
للتفريق بها ولا يكون كان فحدثنا فضيلة العريضة الواجب  
على غير جهة فتناسل الدهر لا يحتاج الى التيقن منهم  
عليهم السلام ما نسبوا العبد الى الله تعالى فبني بعدا لمعرفته بالله  
ومرسله وبما يتحقق الايمان افضل من الصلوة وهذا  
يعني الحديث المروي في لفظه ما عرفاه الكليين في الصحيح  
سواء به وجوب قالوا انما اعتدوا بغيره عن فضله بغيره  
به العباد الى ربهم وأحب ذلك الى الله عز وجل ما هو  
فقالوا اعلم شيئا بعدا لمعرفه افضل من هذه الصلوة  
الامر في ان العبد الصالح عيسى بن مريم قالوا واما  
بالصلوة والركعة ما من يحبوا في هذا الحديث شأن

الى ان اراد بالصلاة الفضيلة هي الموصلة وموضع الا  
قوله هذه الصلوة فانه اشار الى العبد المعارف المتكرد  
وهو الصلوة الموصلة وفي الاقضية من المعنى على اشارة  
تخيه على عظيمه وعظيمه اكل نبي كما هو مقرر في جملة  
من علم المعاني وحسنه من غير هذه الصلوة افضل منها  
في علم الانام عليه السلام دل على قدم وقومه وتحققه  
والا لكان معلوما له عليه السلام لان احكام الدين  
التي يجب احاطة بها صغيرة عليه السلام بعد العلم كناية عن  
العدم وهذا هو الذي تقدم الوعد به من الاذنها  
المتر على ان الصلوة الفضيلة هي الموصلة فانه كان  
افضل من غيره من العباد ان يكون افضل من الحج باذنه  
من العبد المتقدم فضله عنه ونفعه بالحديث بغيره  
**الاول** ظاهر اطلاق الحديث مقتضى استدلال المصنف  
ان الصلوة افضل الاعمال مطلقا سواء كانت مطلقا  
وافقه في اولها وفيها ام في اخرائها وقدره في هذا  
المقام خبر اخر مفيد وهو ما رواه ابن مسعود عن النبي  
عليه واله انه سئل عن افضل الاعمال فقال الصلوة في

أقول وقها وخيت كان هذا الخبر مقينا وجب حمل المطلق  
 عليه كما تقدم في الأصول لا يستلزمه أعمال القليلين على  
 هذا لأية المقدم كما أورده بعض الفضلاء وجوابه  
 المتألفات الموجبة للخير فيها بتعيين المطلق بوضع المقيد  
 فإن الخبر لا يوجب كونه الصلوة مطلقا أفضل  
 عن غيرها من العبادات سواء وقعت في أول وقتها أم في  
 آخره والمجرب الآخر على كونه الصلوة في أول وقتها  
 أفضل الأعمال مطلقا والعمل بها مع ما يمكن من غير سبابة  
 فإن الصلوة مطلقا إذا كانت أفضل من غيرها من العبادات  
 كان العمل الكامل منها أفضل الأعمال قطعاً بالنسبة إلى  
 أمرها وإلى غيرها مع أن خبر ابن سعد ليس في وقوع خبر  
 الصحيح في السناد غير معلوم فلا يصلح للتفصيل ولو وقع  
 الأمر عليه **الله** ظاهر الحديث يقتضي في فضلية غير  
 الصلوة عليها والمطلوب فضليتها على غيرها وأحدما  
 غير الآخر فإن قوله صلى الله عليه وآله لا أعلم أفضل منها  
 لو سلم منه نفي وجود الأفضل لا يدل على نفي وجود المتأخر  
 والمطلوب لا يردونه فإن الفرق واضح بين ثبات فضلية

يلزم

محمّد

شئ من غيره وبين في فضلية غيره منه ويمكن الجواب  
 بأن في المشاوي وأن لم يعلم من نفس الخبر أن كل علم بوجه  
 آخر وهو أن السؤال إنما وقع عن الأفضل كما في قوله سألته  
 عن أفضل ما يقرب العباد إلى ربهم وأجبت في الصلاة  
 وجعل ما هو أفضل من غير الصلوة مساويا لها في الفضيلة  
 ولم منه عدم مطابقة الخبر للسؤال وخبر ابن سعد  
 أوضح دلالة من الحديث الأول في السؤال لا قطعاً وإنما  
 لأن سألته عن أفضل الأعمال فلجاب بأنه الصلوة وفي  
 السؤال من الحديث الآخر بحث ويمكن أن ينفردا لفضلية  
 من مثل هذه العبارة من لغة العامة فإن أهل اللسان  
 كثيراً ما يقولون ذلك في شيء غير يعرف أنه أفضل من غيره  
 لأن في فضلية غيره عليه خاصة ويؤكد ذلك **الله**  
 المقام عليه وإرشاد أول السؤال إلى كماله **الله**  
 قد تحقق في الأصول أن المعرفة من العبادات التي لا يتحقق  
 فيها القيمة ولا يوقف على القيمة لموقفية القيمة على غير  
 المقابلة فالوقوف المعرفة عليها دار السؤال في  
 الحديث وقع عن أفضل ما يقرب العباد إلى ربهم وذلك

على



يقضي كونه من العبادات الخاصة بهذا المعرفة  
 قوله عليه السلام ما اعلم شيئا بعد المعرفة افضل من هذه  
 الصلوة ولا أعلم على كون المعرفة افضل من الصلوة فيكون  
 التعريف بها المسمى وذلك لما تقرر في القواعد وحيث  
 في أن قوله عليه السلام ما اعلم افضل الى آخره يدل على ما  
 السؤال وتحقيق الحال بوجه آخر وهو ان المعرفة بالله  
 تعالى افضل من الصلوة بمعنى ان الله تعالى قد جعل جوارها  
 اعظم الجوار وهو المأوى في الجنة والآخر من ذلك في باب  
 بها منزهة قبل وقوعها ففي كلامه عليه السلام في السؤال  
 تفرده بوجه آخر على غير وجه التعريف والحاصل ان  
 المعرفة موجبة للتقرب لا للتفريب وما بعدها من العبارة  
 موجب للتقرب لان ففعل في هذا المقام غير فعل وان  
 انكر مرهها الا ينفي واحد في بعض العوائد واعلم ان  
 الحكمة في فضيلة الصلوة على ما في العبارة ان مع الصلوة  
 الاعمال الدينية افضل من المال والاشياء مستغنة ومن ثم  
 في ذلك لما لا يتأخر في حال الحيوة اخيرا واما الاصل  
 الدينية منها الحج وفيه مع التكليف بالبدن ثابته للمسا

الموافق

منه

لا يشترط له بالاشطاعة من الصلوة ووجوبه من  
 العورة فيمنع ليس على حد شرط الصلوة هذا الوجه  
 وهو بما الصلوة عارية عن شرط الصلوة الحج وشروطها  
 ومن ثم قبل ان يتناول الجبلة مع الضرورة والصلوة  
 وان كان عبادة بدنية لكنه ليس بعبادة لانه عبادة  
 من لاسان عن المظن ان على وجه محض وهو حق في  
 التزكوة ونسبه اليه تعالى في الحديث العبد لله وان يتخذ  
 بالعبادة ويتبينه عما تليق به في فضيلة على الصلوة  
 بل على انما لم تليق به لا يحصل في غيره مع ان الصلوة  
 يتميز بخصوصية الصوم والاختلاف والحج وعينها  
 العبادات مع اختصاصها بعبادة الركوع والسجدة  
 واعلم انها اي الصلوة اليومية مقربة ما تقدم من قوله  
 واليومية واجبة من قوله وسئل عن ما تفرقه وفيها  
 مؤاخذة لعدم تحق استثناء الحائض والنفساء من جميع  
 الصلوة الواجبة ان الحائض لا يشترط فيها الطهارة  
 عليها وشروط الجمعة فانها لا تجب على المرأة مطلقا ولا  
 على المسافر ونحوه على بعض الوجوه ويجعل على العبد عبادة الى

عن  
نفس

كاف

جز

الصلوة المفردة لا يشترط اذاعتها وهذا المعنى فان صلوة  
 المفردة واجبة في الجملة وكذلك الحال في غيرها بالتدريج وشبهه  
 واجبة على من لا يترجم به من جميع الوصفين وتوقف  
 وجوبها مع ذلك على الخلق شرابا الا ان لم يكن كوفرا  
 وجوبها من الصلوات على حصول اشباهاها ونحوها  
 وتوقفها على جعلها اطلاقا في الصلوة على الجواز على  
 طريقتين فاما كما هو الظاهر من هذه المصنوع وسياقها  
 واعلم ان صاحب التوسيع المذكور لم يذكر فيها كمالها سابقا  
 ولعدم النظام وحول جميع الامور لا يتكلم بخلاف  
 التوسيع فانها تجب على كل بالغ وعادل سواء كان ذكرا  
 امة او حرة ودخولها في العبادة بالبقية لا يشترط الا ان  
 هناك المذكور في الوقت فلا يشترط حصول الوصفين في  
 جميع وقت العبادة المذكور بل يكفي حصولها في بعض الوقت  
 اذا ادر من اوله او وسطه قدر الصلوة وشرائطها  
 التي لا يشترط كماله او من اجزائه قدره مع الترابط للفقير  
 الا انما يجوز والفساد فلا يجب عليها الصلوة في حال الخضر  
 والنفس بل يجب عليها ما اذا ساد ذلك فلا زال وقد يجزى

الوقوف

من الوقوف ولو قدر الظهارة وركعتها كالمقدم وجب وكذا  
 لو عرضا بعد ان حق اول الوقوف مقدرا للصلوة بعد الشرا  
 ويشترط في صحتها اي التوسيع وان كان غيرهما ايضا كذلك  
 لان ايام اختلاف من جمع التمايز وهو من جنس الاسلام فلا  
 تقع من الكافر ما دام على كفره انما عا ولا شائع بقدره على  
 الوجه الغير شرعا لا فرق بين الكافر المقتل وغيره ولم  
 انه كما يشترط في صحتها الاسلام كما يشترط الايمان وهو  
 المتبعين القليلي والافراد السليفي بالمعارف الالهية فلا يفتقر  
 عبادة الخلق لغيره من كونه بالاسلام وسياق التوسيع على شرائط  
 الايمان في عبارة الله بقوله من لم يعقد ما ذكرناه فلا  
 صلوة له ويجوز للمقام يقع في موضعين احدهما اثبات  
 العبادة بين الايمان بالاسلام والملازمة بالاسلام لاثبات  
 ما لا دكان باظهار الشهادتين سواء اعترف مع ذلك ببقاء  
 المعارضات لاجتماع من الايمان وما لا يدل على الثابتين  
 بينهما قوله تعالى في الآية انما يشترط في التوسيع ولكن  
 قولوا اسكنوا وما يدخل الايمان في قوله من لم يعقد ما ذكرناه  
 وانما ظهر الاسلام وهو انما على التمايز والخروج على انهما يثبت

قد صحح الى ان يترجم في وقتها  
 معطلة في وقتها في وقتها  
 اذ ان الله تعالى في وقتها  
 لا يملك على وقتها  
 لا يملك على وقتها



فقال في كتابه من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها  
غير ذلك من المؤمنين حيث استثنى المؤمنين من المؤمنين  
قال على الاستناد واجبا ان لا يستثنى المصل فيصير  
المتشبه والمنفرد منه في العزلة المتشبه في كل فرد والحال  
هنا كذلك فان الاسلام لما كان من الايمان كان شركا  
فيها فيصير فدية المؤمنين سلبا واستثناؤه منه فلا  
دلالة حيث فيها على الاتحاد وشيخ لا لالة الاولى على  
التفريق بل على العارضة وهو بعض الشايعين ان  
اعتقاد اصول الامة التي من جملتها الامة هو الاسلام  
المذكورة في قوله ويشترط في صحة الاسلام وهو غير  
بالدليل عليه وانما هما ان الايمان بالمعنى المذكور مع  
صحة الصلوة كما يشترط الاسلام والدليل على الجماع كما  
على عدم دخول غير المؤمنين الجنة فلو صح الصلوة من غير  
المؤمنين لكانت عليهم ولزم وجوب دخول الجنة لا بصالح  
القبول بل ان لا يقع الا بهما اجماعا والاختيار من طرفنا  
مستطاف بذلك وفي بعضها انه لو عطل العظام بين  
الركن والمقام لم يقبل منه شيئا ودخل النار اذا لم يلقها

خطا  
ويجوز قوله بامام صالحا معناه  
تصلي الاسلام

وسيا في حكم المصنف في هذه الرسالة بذلك انهم قد رتبوا  
يوهمون قولهم ان الحال انما استثنى لا يجب عليه اعادة  
ما صلاه صحيحا عنده وان كان فاسقا عندنا ان يجازي صحة  
مع ايمانه بالشرائط المعيرة فيها عنده وهو بعيد عن  
الدلالة لان عدم وجوب الاعادة اعم من الصحة والدلالة  
للقيام على الحاضر ولا يكون كذلك لو يجب عليه اعادة ما  
صلاه صحيحا عندنا مع فساد عنده بطريق اولي الموضع  
مطلوب الشارح وليس كذلك بل قد اختلف لا يختار في عدم  
اعادة هذا العزم مع الاتفاق على عدم اعادة الاول و  
الوجه ان يستند عدم الاعادة عليه المصوص الواردة  
عن الباق والصادق عليهما السلام وفي بعضها الشارة الى  
ان ذلك بفضل من الله تعالى واستقام ما هو واجبا  
للإيمان الطاري كما ينقطع عن الكافر ذلك بالتمام فلو  
ما استلحقه على خلافه عذب عليها كما عذب الكافر فان  
قبل الكافر لم ينقطع عنه فضا له العادة وان كان قد تركها  
والحال انما ينقطع عنه اعادة ما فعله صحيحا دون ما  
تركه بل يجب عليه فضا في الجماع وذلك قد يدل على الصحة

ولا يعلم ما يلا من ذلك

صحة

فلما هذا التأييد على عدم المساواة بينهما في الحكم شرعا لا على  
 صحة صلح على لنا الوجه ولعل الترتيب في ذلك مع النقص  
 الكافر لا يقتضيه وجوب الصلوة فليس عندنا في تركها جرم  
 على الله تعالى فانقطع ذلك الاسلام بالمعنى والاجماع على  
 الخالف فانه مقتضى وجوبها للعقاب على تركها فانما اصابها  
 على الوجه المعبر عن كان ذلك منه كذا الكافر بخلاف  
 ما لم يتركها فانه قادم على المرأة والمغضبة لله تعالى على كل  
 حال فلا يقطع عنه العشاء مع دخولهم في عموم من فانه  
 فريضة عليه قضاها كما فاته ويؤيد ذلك حكمه بعد اتمام  
 ما صلته صحيحا يجب عقوبته وان كان فاسدا عندنا في الشك  
 في عدم اعادته ما صلته صحيحا عندنا مع فاداه عندنا ولو كان  
 السبب هو الصحة كان الجزم بهذا العزم اولى من عكسه وقد  
 يشكل بعض الاحتجاب في سقوط القضاء عن صلى الله عليه  
 وسلم باختلال الشرايع والاركان فكيف يجري الزمان في  
 مع وقوع الانقاص ودلالة الخصم على بطلان الصلوة  
 بالاختلال بشرط اوفضل من ان غير بعيد وهذا الاستحالة  
 ينفع بالنقل للمال على السقوط وما وقع منهم ليس غير

الحج

عن الصحيح وانما اسقط الله عنهم اعادته ما اخلوا بصلاته على وجه  
 لغضبه لا بسبب ايمان القادرين لهم يؤخذوه على سابق  
 على مقتضى وجوب الصلوة على ذلك فهو على سبيل البقية للايمان لا  
 كونه صحيحا في نفسه وفي هذه المسئلة من يدعي بطلانها  
 الزمان لا يقدّر زمان في روح الاشارة وانما في محل الشك  
 وانما اشارت في صحتها الاسلام لا في وجوبها بمعنى انها على  
 الكافر كما يجب عليه سائر التكاليه الصعبة عندنا لمصلحة  
 الاوامر العامة لكن لا يفتقر منه ما دام على كونه زمانا على  
 الكفر عذب على تركها او على فعلها على تركها كما عذب على ترك  
 الايمان وبما عذب في ذلك ما وجدته حيث ذهب الى كون غير  
 مكلف برفع الشريعة حاله انتفاء شرطها عنه وهو الايمان  
 لما لو كان حصول شرط الفعل شرطا للتكليف لم يصح صلوته  
 على تقدير انتفاء شرطها وهو الظاهر ولو لم يصح صلوته  
 لانه لا ينافي شرطها وذلك معلوم بطلان الصلوة في تركه  
 دليل على جواز دونه عليه قوله تعالى ما سألكم في معصية  
 فالقول من المكلفين من يجزئهم بترك الصلوة واجبا  
 بان لو كان في تركه لغرض الحنفية لان الصلوة موافقة للازواج

لك



شأنه لا تكون الاشارة الى ان شرط التكليف فلا يفعله منه  
وهو غير متحقق في حاله في حاله الكفر فيمكن من فعله فينقطع  
الامر عنه بتعريف لاننا لا نزيد له سائرا في فعله حال الكفر  
بل ان يؤمن ويفعل كما كانت وهو ممكن في حال الكفر  
فما به ان يسمع الكفر لا يمكن وذلك ضرورة في حال المحل الايمان  
الامكان الثاني قيام زيد في فعله قيامه فانه ممكن  
وان اشبع في فعله قيامه في تحقيق المسئلة في الاصول  
هذا البحث كله استغنى في المحال في كفايته ويجوز ان يقال  
وقيل لا شغلان بها ويجوز ان يقال بالذات معرفة الله تعالى  
وهو الصديق بوجوده وما يقع عليه من صفاته التي  
وتستغنى من صفاته السلبية وعنده وحده عميق كثر في  
القياس ولا يحل بالواجب في فعله عليه خالق الافعال  
جزاء الاعمال فيسوة خيرا على صلى الله عليه واله وانا  
الاعمال لا تتبع شرعهم السلام والامر بجميع ما لا يمكن  
الله عليه واله من خالق التكليف والمعاد والقرآن  
والدوران وغيرهما كل ذلك المتقدم من المعارف فيجب كونه  
بالدليل والمراية هنا في بيان الطيف من النفس من امور

الله

الموسبة لاشارة هذه المعارف والبرهان بها باتي في قوله  
بالقول بالمتصور وهو الاخذ بقول الغير من جهة تحقيق  
هذه الجملة في ما هو **القول** هذا الوجوب المتعلق بفعل  
مقدم من جملة مقدمات الصلوة فكان وجهه ان يكون  
واقتاد في هذا لفظه مباحته الخاصة من حيث انه مقدم  
للصلوة وان كانت مباحته عظيمة من حيث انه اخرى وهي  
من تلك الحقيقة المذكورة في علم الخو هل المعارف باجها  
في صحة الصلوة بحيث لا يحل التكليف بشي منها لا يصح  
امرا الذي صح به الله في هذه الرسالة في الاول كما  
عليه بقوله انما فرض الله فيكم الصلوة كما ذكرناه فلا صلوة له  
وهذا هو الظاهر لعدم تحقق الايمان بكونها ووجوبها  
المؤايد والنقص في مقدم الكلام فيه وقد اذاع بعض  
الافاضل في شرطيتها في الصلوة بحسب ما اصابه البراءة  
فتمت التكليف من اخذ هذه المعارف بالدليل في صحة  
وان كان وجوبها في الجملة مما لا يشبهه فيه وقد ثبت جوازه  
**القول** محل الخطابة بهذا الزاوية بعد تحقق التكليف بان  
العلامات الدالة عليه فلا يجب الاستغناء عن غيرها في الجملة

فيها

الوجوب بان التكليف مع تحققه بوجوبه الماروا اليه على  
الغور فما كان ذلك في وقت صلوة ام لا لان ذلك هو ان  
كان شرطاً في الصلوة فهو واجب مستقل برأسه ولا يقيد  
فيكون شيئاً واجباً في نفسه فوالياً في شيء اخر كمثل اجابة  
عند الغالب بوجوب نفسه ومنزل الميت بالنسبة الى  
الصلوة عليه ودفنه مع كتابه واشياء ذلك كثيرة ولا  
ولا ينبغي تحقيق الايمان بعد تحصيل هذه المعارف وهل  
يوصف في زمان هذه الظواهر ان وقطع الرضا في حق  
الله عنه بكونه جليل كافر وفي تحقق وقت حلول المعرفة  
لان القدر الذي اجاب الله بوجوبه لانسان موقفاً ويجعل  
قياً فكل ما يجب من المعرفة فحقيقاً في الغالب من هنا  
ما ورد ان النبي صلى الله عليه واله كان يغيب الغالب ما  
كان في نفسه بالوحدانية ولم يزل يفتي ما اذا فعلوا ذلك  
ترجموه وصلى الله عليهم وفي الحديث المشهور ان النبي صلى الله  
عليه واله قال ايماناً انما على الناس حتى يقولوا لا اله  
الا الله وهذا المقدم وما بعده مما يحقق به الايمان بكون  
تحصيله عملاً بالتكليف من غير سبب فيحقق بانه حلال

ذلك بحيث يخرج وقت الصلوة قبل تحصيل القدر الذي يجب  
بلغ آخر الوقت بقدر الصلوة ان كونهما بعد تحصيل الشرط  
وفي وجوب قضاء الصلوة عليه حينئذ ان كان الشرط  
كهن حينئذ وان لم يكن تكليفه بالصلوة التكليف لا  
يطلق في كثير من الظواهر والمحقق وهو عند مخالفتهم  
في ادلة الحق ويحتمل عنه معذور من الجهلة بل هو حينئذ  
كافراً بخلاف تحقيق المسئلة والكلام **الثالث** في معرفة  
ازادة العلم بل بما كانا نحن منه لا بما تطلق على من  
سوى الجهل بما عرفه والعلم لا يشترط فيه زلزال من غير  
على الله تعالى اية عالم ولا يبال في عار ولا غشاق  
جهل وحينئذ يقول العلم بهم الاشياء والمعرفة لها  
تكون ضرورية وقد تكون ضمنية لانقسام العلم اليها  
والواجب من ذلك هو المعرفة الضمنية لا الصورة  
لان تصورهما لا يوجب الحكم بالاسلام والايمان به ولا  
الحكم بالانسان بنبوته ما هو ثابت منها للوحدانية  
لم يقيد المعرفة بالتصديق مع ان ذلك لان كمال  
قد عرفه كقوله انما على كل ذلك بالذي لا دليل



لا يكتفي به الا بالعارف والصدق في كماله انما هو من كماله  
 بالقول الشارح **الاول** جعل المعرفة بهذه الاشياء وجبة  
 قبل الصلوة اعلم ان يكون قبلها شيئا اخر واجب ولا خلاف  
 يدل على انها اول الواجبات وحينئذ يحتاج الى التيقن بان  
 بالذات لا يتبرر ان اول الواجبات هو النظر في معرفة  
 لكن النظر وان كان وجوبه يسبق لكل لاشار في العبارة  
 بان المعرفة هي اول الواجبات لما احتجنا بالدقن دون  
 النظر مع انه واجب قبل معرفة الواجب المطلق لا بما  
 بالقائمة وجوبه تابع لها فيكون من الحكم وجوبها مع  
 كونها واجبة مطلقا وجوبها متوقف عليه وانما كان شرط  
 فيها كان عقدا متوقفا فلا يحتاج في مثل هذا الحمل  
 الموضوع للاختصاص والاشارة الى هذا الحكم بالعلم  
 الى التنبيه على انه لا بد من ذلك وتعيينه في الكلام وما  
 سيأتي من الاشارة عليه كما ينبغي جواز الاجمال **الاسم**  
 المروي عن الله تعالى هذا الصديق كونه موجودا  
 الوجود لذاته لا المعرفة الثالثة في الائمة لا معرفة حقيقة  
 جلالة ومهونه كماله لما لا يحد من عظم معرفته تلك المفا

ثم

انما

على المعرفة بالمقتضى للعارف وشاربه لنا الى الباب الاول  
 من اواب علم الكلام المقصود بالذات الباحث عن الحكم القا  
 وجوب وجوبه وقوله وما يقع عليها من حقيقة  
 به وهي الصفة الثبوتية الثابتة وما يقع الصفة الثبوتية  
 وهذا بخلاف ما ذكره الفاضل في الباب الحادي عشر فانه يرى  
 بما يقع عليه وينبع باب العدد والعرف من الصفة الثبوتية  
 ذكر الصفة الثبوتية في الباب قبل ذلك وذكر في الباب  
 فلهذا لا يريد ذلك وعكس ذلك في هذه الرسالة فانه ذكر  
 العدد في قوله وعلمه وحكمه ولم يذكر الصفة فاعلم  
 انه يريد هذا المعنى **الاول** لا ريب في اعتبار الصديق صفات  
 الثبوتية وهي عقدة واضاهها القدرة والعلم ووجهها  
 وجوب الوجود وهذا خلف كلام اهل الكلام في هذا المعنى  
 منها جعلها الهلالية الحقن بغير الدين في الخبر ثمانية  
 القدرة والعلم والحياة والارادة والادراك والكلام  
 والصدق والتمدية وحصل بعض اهلنا الثمانية في  
 والعلم والحياة والارادة والتمتع والبصر والكلام الثمانية  
 وذكر الفاضل في كثير من حشواته ان كلامه ان الصفة الثبوتية





العلم والبار والعدل من شري اليار الي الخ  
 عز ذلك في الكلام يارب العبد وهو يلقى الاول داخله  
 في العلم والمشي لا يغير علم خاص قوي ويترك على وجه  
 اعتقاد قوي فقام على انه لا يفعل البغي ولا يرضى بها  
 فبذلك سائر الشايع مستمدا في قوله تانا اخيرا وان  
 كانت العدة من فعل الله فان قائل الآية ليس فاعلاما  
 بغيره هو اسطه من الهل والضرر والله متبع عن ذلك  
 ويخرج على عدم الخلط بها لوجها وعلمها معا تكليف  
 المتكلمين والائمة المصلحة وارسال الرسل وارسال الخ  
 مبشرين ومنذرين **الامر** لا يري في اعتبار بقدر التصديق  
 بشوق النبي صلى الله عليه واله آتيا بالصلوة بل هو شرط  
 للاسلام ولكن العدة او لوجبه هل هو مجرد اعتقاد  
 خبري صلى الله عليه واله كما هو ظاهر العبارة ام لابد  
 مع ذلك من اعتقاد غفيرة وظهاره ونظمه الامناء  
 ونحو ذلك مما يتفرع على الشوق من الحكم ويكون بالشر  
 ليس بعيدا الاكتفاء بالاولى شافي الاسلام فظاهر لقوله  
 خط الله عليه واله امرنا ان اقال الناس حتى يقولوا لا اله الا

فيما لا

المه

الله وان يقول الله فاذا قالوها اعتصموا من مناهيهم  
 الايمان لان النبي صلى الله عليه واله كان يفي من الامر  
 مطلقا لا سلام به للعدا شافي الصلوة فلما ذكر وقد اخبرنا  
 يصون بعد ذلك ولا يترفع بها عادتها ولا يمتنع على  
 عدم الاكتفاء بها والامر تاخير اليان عن وقت الخطبة  
 او وقت الحاجة ولان الظاهر من جملة من خطب النبي صلى  
 الله عليه وسلم ما كانوا يعتنقون فيه ذلك بل بما اعز  
 ومرو به في بعض ما كلفهم كما يعلم ذلك من كتابه  
 الباعث عز ذلك الامر الذي يما ليعيب عن النبوة صلى الله  
 عليه واله كان يبينه بجملة ما عرفه شيئا فشيئا ليسا  
 خطبا لا سلام ولو كانوا بذلك فعدوا احد من امرهم  
 عنه وبجمل طبايعهم ولم يبقوا شيئا ويكون شيئا جميع  
 ما ذكره لان الغرض المنصوص من الاية الاية فلفظ  
 الفاعل هو النبي صلى الله عليه واله وجب الاشارة وهو خطب  
 كسب العباد الصلوة بان من جهل ما ذكره فيها فليس من  
 مع ذكره ذلك الا في اول جملة من الصلوة **الكتاب** هل يشرط  
 في تحقق الايمان كما هو حاصل بالافراد بالامة الا في شري

فقدت من الشهادة من المصدقين بآراءه عن كونهم الله بنده  
 بالحق وبجانب نقيضه والاختلاف من انهم يعتقدوا حكم  
 وعصمتهم وطهارتهم كما ذكر في الجيم على الله عليه والملائكة  
 الموحدان والاطهار الاكفاء هناك كذا الاستكثار في وجوب  
 معرفة عددهم وانما هم من طهر القلب او الاكفاء بالمشقة  
 والادعان للمعدة المحض من انهم يحفظه كذا للثبوت  
 من كتابه من ويحكم الاكفاء بما يؤمن به الغير بالله  
 بحسب الجرح عن التقليد الحق صا له عدم التكليف بالزمن  
 ذلك والله اعلم **الفصل في بيان المصدقين**  
 قال عليه السلام الله عليه السلام ما علم بحجة من انما  
 من الخصال النبوية والمعادك التكليف بالعبادات والسنن  
 القبر وعقابه وانما والنجاة والنجاة والنجاة والنجاة  
 والنجاة والنجاة ولا يجرى العلم بحجة ذلك وعقابه فانه  
 مما يقع على الصراط ولا فاطم عبيد واستاود به على  
 الله عليه السلام من طريق الكفار فلا يجد المصدقين بطلان  
 وان كان حقيقة صحيحا لان خبر الواحد لا يثبت به حجة  
 العمل في الاستكثار الشرعية الحلية فيكون الاستكثار الطولية

والاستكثار

والشبهة

والاستكثار

والاستكثار من التكليف في الاطمان وانما انهم يعلمون الله بنده  
 من غير الخوارف لكن على سبيل المعرفة بالادلة الشرعية القاطنة  
 وهو ان جعل التكليف قد يطلق على ما فيه اشارة وعند العقلاء  
 لا يمكن ان يفرق بين جميع التكليفات الى العلم عظمي وخبري ولا  
 يحصر الدليل على هذه المعارف فيحد كذا العقلاء بل لا يفرق بين  
 مقدما على التوحيد المغير في الاشاج عند اهل الفقه والبرهان  
 وانما الواجب عينا من ذلك فانه ما يفرق بين العلم بحجة  
 الاستكثار وما يمكن اليه القلب بحسب الجرح من غير الاستكثار  
 عبيد المكلف فيخرج عن التقليد الحق والحق الصراط  
 النجاة وغيرهما وانما معرفة الدليل التفصيل والاستكثار  
 دفع الشبهة ويخرج بالسؤال والنجاة هو واجب كناية لانه  
 شبهة المحض من حراسة المذهب من سبيل التكليف على الواجب  
 من هذا النوع ان يكون في كل قطر من اقطار المسلمين حجة  
 في دعوتهم بحسب الاصل والوصول اليه عادة عند الحاجة وقد  
 ذلك ايضا على المكلف دفع شبهة من غير العلم وفيه وقد  
 تقدم في الفصل الخامس ما يدل على الاكفاء بهذا التذمين  
 المعرفة منه المص بقبوله لا التقليد على خلاف جماعة





بالكلام الشريف المسمى عن ادلتها التفصيلية بالحقائق  
من العقل وذلك بوضع في مقدمة الكتاب الشذوذ والامتناع  
تأليفه في الاختصاص الشريف وبقية الاستدلال بها وذلك  
مؤلفه على علم العربية والاصول والمنطق والجهاد على  
كتاب صحيح يجمع الاخبار بين الشريعة واللغة والحق والباطل  
وعلى الرتبة والمنهج في الاصول وهذا الجهد من  
الاخذ بالاستدلال بالادلة العقلية المستند الى الكمال  
او السداد والامتناع او الدلالة العقل على كل اصل من اصولها  
واخرى بالادلة العقلية عن الفوائد لا فائدة في ذلك  
انما هو في حيز العقل في اربعة التفصيلات بل دليلها الى  
يجمع اقسامها في هذا الكتاب اثنان في مقدمته وكل ما في  
بالمعنى وهو في هذا حق والصفحة الثاني فلهذا فاعلم  
من الغاية فلهذا في اربعة اقسام هذا المتن وهو في  
المتن اربعة الجهد وهذا المجلد يجمع الاختصاص الجهد الملة  
سابقا ولا يجمع عليه زيادة على ذلك وهو في مقدمته  
الاختصاص بل ولا سيما في الجهد الاختصاص وهو في مقدمته  
لو سار طبع الكتاب في اربعة اقسام في الاصول في اربعة اقسام

كلامه

فان

المعنى

في مقدمته

ذكر الاساطير النسيبة عليه السلام ان جمعه الى الواسطيين  
بابه في هذا المجلد او في المجلد الثاني يجمع حقيقة على قول او  
مجازا وتقليدا على غيره ولو قال في اربعة اقسام فان بعد ذلك مثل  
الواسطيين ثم اذا وضع هذا في التجميع وهو الجهد والواسطيين  
في مقدمته هذا المقام بزميا حيث في مقدمته هذا الجهد  
على ان يكون في هذا المقام على ان يكون في مقدمته هذا الجهد  
به وسائر الجهد في مقدمته وسائر ذلك فان يجمع ما تقدم  
الى علم الكلام ويرجع هذا الجهد الى اصول الفقه في مقدمته  
مختلفة المائدة والجمع ياسبها الغيبة على اختلافها في  
ناحريه من مقدمته من تلك الشارة الى مقدمه الاولى في مقدمته  
على ذلك وهو كذلك فان الغيبة اول الاقسام في مقدمته  
بالذات احسن الكلام بالان في جمل المكلفين في مقدمته  
عن سان فهو بالانام عليه السلام ونحوه فان الرتبة في مقدمته  
ثلاثة اقسام اربعة اقسام من مقدمته الاصول الى انما ولا  
عن قبل من ان العرض المظهر من الشريعة عنه كونه في مقدمته  
وهذا يجمع عليه التجميع الذي لا يجمع عليه في مقدمته ولا في مقدمته  
سورة الاطعام من سببها في مقدمته في الجهد والاختصاص في مقدمته



من يكون خلدًا أو فاعًا الخلق عن أن لا يتعلق به المهرى وهو  
 سائر عن غيرهما من الوجوه فإسطة أو بلا إسطة معصوم  
 أو ما في حكم ذلك ولا يتغير حكمه بتغيره ومن لا يمكن الوضوء  
 إليه على ثلثا الوجه فغرضنا الاختيار الأجناد أن كان من  
 أهلهم والتقليد لأهلهم أن لا يخرج في قولهم في الجملة  
 ووجهه وقوله في التقليد ويكتب إشارة لطيفة إلى الفرق  
 بين المرتبين وإن الاختيار المستحق أو كرسفة من  
 التقليد قالوا لا يجوز أن يشهدوا بها كرسفة من التقليد  
 فأنه لا يجوز ما حرم من الجهاد والمشفقة على من في الجهاد  
 عندها للذين لا يجب هو الأمر الذي لا يجوز العتول عنه  
 إلى غير ذلك مما هو أخص منه بخلاف التقليد فأنه أمر على الجرح  
 على غنم كلفه فلهذا عتبه بقوله ويكتبه الفاعل على الذكر  
 إلى أن يجهل ومن الأول وهو نوع من اللطيف يشق  
 من قوله كل فعل من أفعالها أن لا يجهل ولا يخرج من الأفعال  
 هنا قسمها من وهو الاستدلال على بعض أفعالها والتقليد  
 في البعض الآخر والاختصاص جواز الخبر في بعض القسم أن  
 وقد كان يجوز النزاع في المسئلة لفظيًا ومخرجًا للمسئلة

أراد

في الأصول في قولهم أيضًا وقصد الخ إشارة إلى أن التقليد  
 لا يبرح له ترك الاختيار والرجوع إلى التقليد كما هو القول الصحيح  
 للصوابين وما زاد على ذلك من الجهد لغيره الاستدلال  
 بالفرق القوي من العقل كما يقتضيه حكمه ويوجب الاستدلال  
 من قنطرة المسئلة بالقتل من لا يتغير مع التغير في ذلك  
**القسم الثاني** في تقليده الاستدلال على أفعال الصلوة دون أفعالها  
 إشارة إلى أن عمل الجهاد وهو الفرع الشرعي الذي لم يعلم  
 ضرورة من الدين على التقليد الاستدلال على وجوب الصلوة اجتهاد  
 لا تعلم ضرورة ذلك فلا يجب لأحد أن يفتي في غير ذلك  
 والحكمة وهذا بخلاف ما حصل أفعالها فإن الاستدلال على  
 واجب لا يجوز العتول عنه إلى التقليد وإن كان كثير منها قد يقع  
 المسلمون على فحجه كما يقع وأن خالفوا في كيفية وما يجب  
 إلا أن ليس خبره وظن فلا بد من الاستدلال على وجوبه وتوابعها  
**القسم الثالث** لما كان موضع الرضا لفضل الصلوة الواجبة كما  
 المراد بالاضافة لا بغيرية المقام وإن كان للفظ أعم من ذلك  
 وكذلك يجب على الجهاد الاستدلال على فعله المندوب إن  
 أراد فعله ليرفعه على غيره وإن كان نوره فلهذا لم يوجب عليه

المندوب

في قوله

الظن في قلوبهم فلو ارضه خيرا القيد من غير استئذان بطلت الصلوة  
 للشيء المقتضى للفساد وكذا في كل ما خرج من العزم من حاج  
 الادم في قوله ويجزيه الاخذ يمكن كونه للمعنى الذي ذكرى  
 وهو الاخذ في كل فعل من افعالها المعقولة وان كان ذلك شأنا  
 بالاستئذان لكن لما في قوله يخرج بقوله الاخذ من الجهد في  
 صحيح المعقولة القليل في كل فعل من افعالها المعقولة على  
 الاستئذان عليها ولو لم يتجاوز اذنه ذلك كانت له بارة  
 محلة او ليس من هذا حيث يدعي ان العادة لما خروجا القليل في  
 الاستئذان على كون الاخذ بجميع افعالها بغيرها المقام والله  
 يحسن الادم هذه على خلاف مقتضى الاقتصار بالوجوب على  
 ذلك ان الاختلاف في افعالها مسائل الشك والاشك في  
 مؤثر في صحة الصلوة بغيره حكم بعد ذلك في كل ما يخلو  
 من المعناخذ افعالها بعد الطهارة ونحوه ذلك في المناقاة  
 اذا خلا المكلف منها في الصلوة ويمكن في الباقي في رتبها  
 قبل وجوب تعلم سائر الشك الاصول التي تقع في الموضع  
 قبل الترفع في الصلوة وان لم تكن الحاجة اليها لا يخلو  
 في أثناء الصلوة يمنع من فعلها حيث لم يقطعها ولا يفسد ان

افعال

في

عليها

عليها من غير ان يعلم الحكم وفي تأخير تركه في صحة الصلوة ونحوها  
**القاسم** الادم في قوله من الجهد للعهد الذي وهو المذكور  
 قبله جبريل عن الجهد المتقدم الاخذ بالاستئذان وفيه شأنا  
 لطيفة الى انظر اطراف حياة الجهد لما خروجه فان ذلك هو  
 المعروف من فعله الاستئذان لا يتم فيه المناقاة وان كان  
 الجهد قد اختلف في ذلك تحقيق المسئلة في الحصول بغيره  
 ارادة ذلك ان جعل الادم للاستئذان في ما غير ما لا يجوز  
 تقليد كل جهد بل فيه تفصيل ان شاء الله تعالى وحمل الادم  
 للنفس مع عدم تأنيده ايضا لكنه فيه اذا التكرير في معنى  
**هذا المسألة** في وجوب حفظ الجهد بعد الاشارة الى المزمور  
 سابقا الجهد الى اجابة ادعاء الماخرون في دفع هذه الجهد في  
 الاخذ بغيره تقليدا لا علم ومع التساوي في العلم فان  
 ومع التساوي فيهما يتغير في تقليد من شاء وان كان العزم  
 بعيدا بل قبل جده اصله على تقدير وقوعه فاما قد  
 احدهما في تقليد فخر جبريل رجوعه الى غيره في غيرهما ان  
 فيقال في افضله اخرى انما افاضها الجهد **العلم** فيعلم الادم  
 بالتشامع والفرار لا بالفتن عن نفس العلم وليس على العلم وطو

يسوع





الرجوع اليه والاعتراف به الجع اشكرنا جميعا في الاخلاق  
بالواجب فيسحق منهم من يخرج في الزرع فيطرحه في بيتا فثلا  
يوزن تكليفه بالامتنان ويصحب في ذلك فيطرح على سبيل العلم  
يليق بهذا المقام وعلى العزلة في الغفلة والجهل في الجهل  
فمن لا يشغل بال الغفلة والاكثار على تقليد المراتب اجلا  
بالاجماع وسامنا قلون فيهم من جاز تقليد اليك اسلم الله  
عليهم ولا يطروا لهم في استاده الى احد من علماء الدين  
عليهم وانما هو مثل من لا يسمع في القول على شمله وعلى  
مفهومه واستاده الصحيح لا يسمع الجبر اليه الا اذا استدل الى  
مجهده حتى يجد له مواضع عايد من الامور على وجه لا ينفذ  
منها الاجماع واما استاده الى اليك فجازا العمل في وقت  
على جاز ان الفعل في المبتدئ فلو توفقت جواز الفعل في المبتدئ  
على هذا الفعل لزم القدود على تقدير انقول في  
جواز الاختار في المبتدئ يكون ساويا للجهل في الحق او ضعف  
خا لزمته وقد تقدم ان المجهل في الحق مع تقدمه فيعين على  
المستف من تقليد الا علم الى المجهل يدين الترتيبا فصول ذلك  
يختص وجوب العمل بقول اعم المجهل في الامور التي من عضو

بوجه

التي خط الله عليه فانه امر امر الله وهو الذي يملك العلم  
بذلك كما ان جواز العمل في العمل بقول الله تعالى ان  
المجهل في الزرع انه ان يكون له في الزرع والحق في الامور التي  
وهو خلاف الاجماع بل يوزن على ذلك القول وجوب الرجوع الى العلم  
من الامور وان كان الحق في جواز الاكثار في المبتدئ علم ان الله  
هو يفتقر الحافه بالحق في ذلك كما باطل الاجماع  
الرجوع الى الحق في الواسط اسرط هذا الداء الواسط الحافه  
ذلك فيوقف على عقود الشرح في المبتدئ عنهم وجواز القول منه  
والاكثار على القول في المبتدئ وقد تقدم الاجماع على خلافه في الزرع  
الاستفاد في الغفلة عند عدم العلم بالقيام في المبتدئ في المبتدئ  
موجب لخلال فعل العتيا الواجب المحل بالعدالة فيستلزم  
باب التقليد ايضا لا يمكن جواز ذلك في الشرح الجبر العا جريا  
عن الوصول الى المالكية ونحوه وفي المستند بطل العلم في الزرع  
فان لا خللا في الواجب في نفسه فيكون ايضا باطلا بالعدالة  
يحق الرجوع اليها في اخذ الاكثار في المبتدئ في القول في المبال  
ان يلح هذا الحد لا يسوغ القول في ونقل الاكثار في المبتدئ



علمه هو نفسه باقوا للمؤمن فان الاجتماع واقع على انه لا يجوز  
التشريع والتحكم للمفسر من جهة الاجتماع مع انجزار على  
المفسر في هذا الموضوع نفسه بطول الحديث موضع نظر على انه  
يجب عليه الاستدلال بالاجماع الشام والوقوف على مواضع الجمع  
لما اتفقوا على ان ذلك لا يخلو على غير الواقع للتحقق  
الشام في طائفة الشرائع ان هذا شأنه في الصلوة عند  
ضيق الوقت على حسب المكان كما يقال فيمن لم يحسن القراءة ولا انه  
يقصر عند السجود بعده زمان القراءة فتركه وعلى هذا الجمع  
حكموا بالجماع بينهما في حق قداوة ما لهذه المسئلة رسالة  
معتبرة فليقتضها من ان لا يجوز على هذا كما حكم المصنف  
بوجوب تقديم القداوة المذكورة على الصلوة واخذوا بها با  
الجمهور لا غير من كونهم في التشطاط في الصلوة بحيث ياتون من الاطلاق  
به بطلان الصلوة او واجبا حلقا بحيث يسلطون تركه بحرية  
تبدل على الشطية معولهم فمن لم يجد ما ذكره من المفسر في التقيد  
بالدليل والرياسة كما وصفناه له وهو اخذوا به بالدليل على  
كل حال من انما لها او بالتمسك فيها للجمهور ان لا يكون مجتهدا في

لما هي جملتها باطله لان في الحقيقة هذا غير اذ جعل على ان لا يجوز  
البدل وهو عدم الصلوة واورد عليه التحصن بصلوة الخالف المصنف  
فانه لا يجوز عليه هذا وفيما وجد الحكم بان كان على الفسخ المترك  
بان في الكمال والصلوة وامل احوال الشك في التشريع في كل منعيه  
التي جازوا الحق ان الشك في الصلوة من اجله لما عرف من ان صلواتها  
فاسدة وان تسبح وان عدم وجوب القضاء لا يدل على الصلوة في  
الصلوة عندنا على ظاهره من ان غير اشراك في الصلوة انما واجبة  
او مستفيدة من غيرها انما هي هذه الرسالة في الصلوة التي اجبت  
وقد تقدم منها لا خلاف بذلك في قوله وفيه الصلوة لكن اعادة  
لغيره عليه ما بعد من التخييم واضافوا الى الصلوة الواجبة سنة  
المؤدية وهي الصلوة الحرة الزاخرة في كل يوم وليلة ولذا كان  
التي وصلوا الجمعة بناء على انها فرض مستقل لا يفتقر الى غيرها  
من صلوات الاضمار والعيك المهوران على العطر والاضحى والايام  
القاسمة للكسوفين والزلازل وغيرها وصلوات الاموات والحي  
التي وصلوا الصلوة في المفسر من الصلوة بالله وبشيء من  
العهد واليمين وما في الحساب المعارضة كالاستحباب والفعل عن  
الادب وهذا اصطلاح خاص لشبهه التقدير المهور في كل يوم

اضافوا اجنبية بعد اولى من جعلها اشعة كما صنع العلامة  
 وغيره يجعل الكسوف والافلاك والايات تلكه اقسام فان  
 الايات تشمل على تلكه والكيفية تتفرع بجعلها اقساماً واحداً  
 وكذا للرجل الكفارة من الملائكة او من جملته من جملته التي  
 فانما السند الذي فيها في غير وجهه ليس هو الاصل وانما هو  
 مثله كالسباق وموجبه تاجير الصلوة عن وقتها العذر او غيره  
 وان كان شيئاً فيدخل في الملائكة وفي جعل الملائكة في تلكه  
 اشارت الى ان طاعة الصلوة عليها بطريق الحقيقة وفي غير  
 ما من من جعله على الشك في كونهما التمام وقوله  
 صلى الله عليه وآله واصنافه الاصل في الكتاب في اصلها لا  
 يطول فيها الحقيقة لغوية بها اشرنا اولى من كونه  
 كالخفاء بجماعة من الاصحاب وما يتفق بها اي بالصلوات  
 فكان من كونهما والركوع والقبض والغير من هذا فيكون  
 الرضا له حضرة المؤمن دون الفعل المتعلق بالغير والمقتل  
 المتعلق بالغير من المستعمل فيه كالصلاة المفترضة رسالة  
 سفره فعملها التمس قد رآه الله وحده وفي الوجه بالرضا قد  
 التقية ولما فرغ من القصة اخذ في القول بالموعود بها

اولى

على

فما الى الفضل الاول كان حقه عطفها الى اولى من كونه  
 اولاً لانه انما القصة كما هو حق الفعل بهذا الايمان وكذا الكفاية  
 في الفضل الثاني والثالث كل واحد من هذه لفظاً وان عطفه الغاية  
 فاعرف طرفة من الفضل في الكلام ذكر ان هناك في التمس وفي غيره  
 قوله تعالى وسورة يونس في قوله انما عطفها على وجهه فوجد  
 غاشية وانما الذي عندنا هذا لا ينافي بين شي من الخبر وان الذي  
 عطفها على ان لا اله الا هو وحكي من ذلك انما كل من هذا  
 على حذف الفاء وسلكه كبير وقد قدم ان الفضل الذي هو التمس  
 بين الشين وسنه فضل الربيع لا يتجزأ من الشاء والعنف في  
 حقه ان ربه ليس بغيره لفضل من كونه وكذا الان الحسنة من  
 يصنع من معنى البار في صلواته فيقولون فضل في كونه كما في قوله  
 باباً وانهم يقولون من لا اله الا هو وحكي من ذلك انما كل من هذا  
 مع من اشارة المناسبة في الفعل من المقدمات والى اديها هنا في  
 الصلوة وهي سبب اشارة ما جعله حسن عذره وليس المحط في  
 لان ما ذكر في المقدمة من وجوب المقارن والاختيار الوجه الذي  
 شرط الصلوة يمكن جعله اسقانياً هذا في اسج العرف من اولى  
 الظهارة وبما فيها العرف اشرط الصلوة بها وكذا في تلكه بها

عليه

قوله



وهي لغة التزاهة قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا  
 تسليما وقد يطلق على أرا الدائبة كقولهم تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا  
 عليه وسلموا تسليما والصلوة والصلوة منه قوله تعالى وإن كنتم بحسبا  
 فأظهروا وهذا المعنى هو المراد من الآية عليه وسلم وعمر  
 اسم لما يجمع الصلوة من الوضوء والغسل واليقين فلهذا انتم  
 لما يجمع الصلوة كالخضوع والبرج في الصلاة التوسعة والبدن  
 للبدن وسائر العزيمين ويخرج عنه ما لا يجمع بوجهه وإن كان  
 صورة الصلاة كوضوء الخاضع ولبس الصلاة كالأمانة  
 قوله الصادق عليه السلام لا يركب الصلاة ولا ركعتين ولا ركعة في  
 التماس من مع قوله من الوضوء والغسل واليقين كالفضل في  
 يساعدا الأوامر الثلاثة وإنما اختار الجمع على الراجح لشمول  
 أقسام الصلاة فإنها تجمع بين الوضوء والغسل واليقين والركعة  
 بالاباحة ما يجمع التماسا خاصة والتامة في كل وضوء الخاضع  
 وعلمها لأن كل واحد منها لها دأبه مع اتساع الجمع ونقص  
 الصلوة بالاباحة وقد عرفت من أرا العبادة ورواها  
 المطلقة لأن إطلاق العبادة لا يتوقف على الظاهر وبعضه  
 الأرا وقد يكون كذلك وقد يوضع عليها الوجه كالصوم

على الكبر والظن من الموقوف فأجبه عليه بالخاصة والمنعك  
 في توقفه بخلاف الصلوة فإنها واجبة وسبقها بشرطها  
 أن لا تجعل الصلاة صلوته حقيقة كإقتضاء البحث والأخرجه  
 الخصص عموم الموقوف على كونها العرفي لا على كونها في مطلق  
 الظاهرة ولا يفسر على غير الواجب كاصع في الصلوة  
 لنادي الصلوة الواجب كاصع على الصلوة بالظاهرة المذكورة  
 على بعض الوجوه وهي شرط الصلوة وإن كانت متوقفة على  
 وأشارت بوجهها لما يجمع بينه وبين الصلاة إلى أن قوله  
 العبادة على أنواعها الثلاثة لا يراعى بها التميز كما لا  
 القبطي بالخصيصة والجزاء لا يحصل إلا في شدة كذا في  
 واحد وهو الجمع وفي الغيبة إشارة إلى العمل بالجميع المأذون  
 والصوره بالترتيب المذكورة والظاهر وهي اباحة الصلوة  
 والظاهر على ذلك العبادة الزاماً وبجسده العبدان  
 أنه ينفذ عن كل خروج الوضوء المبدية منه ووضع القدم  
 وجماع الحام ومنه ما لا يجمع الصلوة ولا يدخل فيها من  
 تجلذ أفراد الظاهرة وأشهادها في القابض والضح ان  
 أريد بالاباحة التام خروج وضوء الخاضع وشهادتها كما ترون

[illegible]

والوضوء الجمدة وقية الا ان للوضوء عجايبها تاروق الدنيا  
الساعة من الخمر من الجاهل والاشترى المحل بالغير هذه العج  
القال على المار من الثاني اخبرنا رة الاعم والابغاض  
خارجة بالفتوى ان الاعاض لا يدعى بها وان  
توقفت قطعها عليها وعن الثالث بان المار الشريعة وقد  
الاباحة الاجماع بغض الاعضاء كالحل الشرعي على المار  
على الاعم من المبيع وعن الرابع بان معرفة الوق قد تكون  
لا يعرف على عرفه بل من شفا من معرفة الوق الشافيه  
فلا تدور عن الخامس ان الزنا باحدة الصلوة مثل الظواهر  
وان لا يخرجها لما في عرفان علم جوازها اتم من كون  
لغفلة من حضور وهذا الكلام غير مشترك بين اهل الدنيا  
يقاها على الظاهر وهو جواز الوضوء في الجملة اعلم من  
ايجابها الوضوء خاصة وهو مع الفصل احدى عشر من  
الاشباب المستلزقة للظاهرة وهو ابوابها واثباتها  
باعتبارها وهو ما عكس عليه الظاهر بعبارة شرطية العامة  
وانما اعتبر بالمؤمنين دون الاشباب كصغير فاسدة  
الرشا فان المؤمن يتجنب السب طلقا وانراطة بعدة



الاعتناء بالشيء عند وجوده حالاً أو آتياً، والاعتناء بالشيء عند  
بالطهارة ولا يصدق الوجوب بل يصدق اليقينية مع التوجه  
الذي ليس بمقتضى العلم بالشيء بل هو مقتضى العلم بالوجود  
الشيء أو في المانع على الشيء على وجه الموضوع والفاعل عند  
الوجود الشيء حالاً بل هو مقتضى العلم على هذه الاعتناء  
الموضوع باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها  
أيضا حالاً باعتبارها في حديث باعتبارها باعتبارها باعتبارها  
فيما عدا ذلك باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها  
باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها  
من مقتضىها باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها  
باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها  
حاصل من مقتضىها باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها  
مسلم من مقتضىها باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها  
على الشيء باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها  
موجوباً وقد علم من مقتضىها باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها  
جميع الاعتناء باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها  
الموجوب باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها باعتبارها

بالاعتناء باليد والوضوء فيتم الواو اتم للعقل والضمير من غير  
من الوضوء باليد وعلى الخفاضة والحصاة وهو ما يصد  
لان قياس المصد والوضوء كالعلم والكلام بالفتح ثم لما  
الذي يتوحيه اذا غفر ذلك فالجواب احد عشر خرج من  
والعايط والرجح من الموضع المتأخر فيه وهو الموضع الطبيعي  
وصفه بالاعتناء وتوضيح التخصيص بالاشتراط في سببية  
الخارج منه الاعتناء بالاعتناء واخرج من غير اعراضه  
الاعتناء مع عدم الاعتناء الطبيعي ويمكن استفاضة ذلك النص  
من العبارة بحمل الاعتناء اعم من التوضيح والتخصيص فيجب الا  
بالخرج منه من متساويين فيوجبا الوضوء في الماء الذي  
الاستبعاد الاعتناء من الوضوء غير ذلك راجع اليه ولا فرق بين ما  
وقد اوردنا ونحنا وايضا من المص في الشبهة عدم الرجوع  
بالخارج عنها من حيث ورد وفي غير ما علم عدم صاحبنا شي  
من الشبهة ومعها ينقص الاعتناء بل باعتناء ما خرج عنه  
واما ينقص الخارج مع انضائه لمعنا بالباطل فلو من جهة  
مطلوبة بالعايط مرادة وما ينقص له الرجوع الوضوء على اخص  
القولين والقول الثاني بغير حكمة الاطلاق عليه تعالى

وهما المتع والصر وضمنا من بين الحواس الخمس مع اشتراط  
 ذوالالجميع لانها اقرب الحواس فقلبت عليها بقدر غلبته  
 على باقي الحواس وقوة لا تزال للحواس كان العمل وادنى  
 على المراد ويظهر الغلبة على الحواس في تحقيقها على تقدير  
 من الافة او تقدير على تقدير وجودها في المانع والحرر للعقل  
 وهو الجزئ والاعمال وفي حكمه الكرامة مغط للعقل  
 لا من بل والفرق بين التعم والاعمال ان التعم مغط للعقل  
 مغط الحواس والاعمال مغط الحواس وادنى  
 الكرامة مغط الكرامة على العمل خاصة فادنى الجزئ وادنى  
 هنا يعلم ان قولهم والحرر للعقل لا يعمل من شائع وادنى  
 اجل لا يزال بالعقل كان ولا يعمل لا يزال بطريق والحرر  
 لم يبق وله كازم بعضهم من ان الجميع انما يفيض الغلبة  
 وتعمل هذه الاشياء من جبال اولي من جبالها اشياء باو  
 جعل من جبالها اشياء اولي منها امور عديدة فاق الموقر  
 من مغط الحواس الظاهر بسبب الاستنباط القوية الفاعلة  
 على المانع مظهر انما من عددين وعددية الثلاثة الباقية  
 قد علمت من خواصها والتبعض وجوده في ضبطه والحرر

على كونه من الحواس شرع فلا يكون هذه الاشياء اشياء با حقيقة  
 هذه الخمسة موجبات للموضوع وخاصة والجميع والاختصاص بها  
 الثلاثة والنفاس كبر السن والمزاد ان الموجب يخرج هذه الثلاثة  
 الثلاثة الا لا يتركها انفسها هي الموجبة كما في جميع الفضائل  
 خصوصاً عند من يربوا لانتباهه لا ليست فيها احوالاً فوسيلة  
 الاوثرية حالة كونه بها بان يكون قد ربحه بالمزاد ولما  
 قيل في سلبها حيث يفرغ اليه فيدخل فيه من مفضل العادة  
 ومن عمل فادنى ومن سلبه كادى الكرامة مغط الحواس وادنى  
 من بعض الفضائل ومن عمل الخلطة ان او احد لها الفضل ومن  
 عليه على قوله لا يحق هذه الفضائل من ان وفعل غير التباين  
 اغسل له والاضابط في ذلك وجوب الغلب لوان كان قبل الا  
 او كونه كافراً ويخرج منه من لم يزد منه وان جعل في  
 اللام على افع القولين ومن عمل غلب الضيق لاس كل ضل  
 منه في ذلك العضو على الاخرى ومن قبلها السبب الذي اغسل  
 له ومن عمل موقراً بعينها فادنى والتميز المضمون وفي حكمه  
 المصلحة فان العمل والحق كتمها العظم الجزئ والحرر في الادنى  
 عن يده ساسوا من العمل انما اذا كان له نفس فلا يجب بها غسل



على أصل العضو لا من مع الرطوبة اجزاء ما اراد بها على قول  
 المراد من الاخرين كل له من جبر هذا هو الجبر من رتبة  
 اسير فضا على ما لم يفسد في ذلك لا يفسد في اوله وجبره  
 مثلا ويقتضي الحوادث والشك في الموضوع والاطلاق في الموضوع  
 ذلك على رتبة الجبر هو الحادث لتساوي الشك في الموضوع وهو الحلال  
 والشك في الظواهر اقل من الرجوع الى الاصل والاختلاف  
 ويقتضيها اي من رتبة الحوادث والوضوح والشك في الاخرين  
 للاخر فان جبر على الوضوح لا يختص بالحوادث بل بالمشكوك فيها  
 عدم علم بها لعدم علمها او علم بها مع احتمال الجبر والظواهر  
 اما لو علم بها فله فبذلك بالظواهر او الحوادث والاشكال في الجبر  
 فان استغاد من الغايب هذا الاختلاف حكمه على علمه لم يكن من  
 في جهة فليس يحكم بالاشكال في العلم من جهة او من جهة  
 فبذلك بالاشكال في العلم من جهة او من جهة وهو الغرض من العلم  
 الشك في العلم وكذا القول في عدم العلم بالظواهر والاشكال في العلم  
 وان لم يقتضي الغايب لا اختص الجبر بان جبر في موضوع العلم  
 عقبة الحوادث ولم يجر في موضوع عقبة الموضوع في علم  
 الظواهر على الشك في رتبة اسير وفي علمه يكون من علمها

بالاشكال

فيها

فيها فلا يختص بموضوع الحوادث بين الظواهر وبين ان عقبة  
 في حقها في الجبر فيكون الاثر عليها او اسير في علمه  
 محذرا فليقتضه الاشكال ان جبر الحوادث في الظواهر الزائدة  
 ومثله في بعض هذه الظواهر لا يختص في جميع الحوادث المستقر  
 عقبة الحوادث لتساوي علمها لا يختص لان رتبة الحوادث في العلم  
 الظواهر في علمها وان يرجع الامر الى قيمتها مع الشك في علمها  
 في علمها لا كما اطلقه المحقق لاننا نقول ان الشك في علمها  
 مشكوك لان الظواهر قد علمنا بها في رتبة الحوادث في علمها  
 من عدم فرض الجبر وانما الحوادث في علمها مع نفسه للعلم  
 لا يختص لان رتبة الحوادث في علمها لا تختص في علمها  
 القاب فلا يزل العلم بالاشكال بل يرجع الى غير العلم  
 مع الشك في الحوادث وبما فصلناه في علمنا في العلم في علمها  
 العلم في هذه المسئلة كما ذكره الحكم واكثر الاختلاف بين  
 جبر العلم في العلم بالاشكال في العلم في علمها كما انشأ في  
 العلم وكذا الحكم بان جبر في علمها علم من خاله كما سأل اليه  
 المحقق في العلم مع ذلك فلهذا رتبنا العلم هو الاخر وقد  
 افترنا في العلم في المسئلة هذا هو الغرض من العلم في علمها

ثمن الرضوخ لو كان الجنب على وضوء وان لم توجه لان  
عقلها كافر من الجاهل لا يميزها من موجبات اعتدال  
الاحياء. وانما ذلك في انما ليست معدومة من الموجبات  
الاحد عشر وان كان عدتها في المواضع من غير هذا  
لما فرغ من موجبات الرضوخ الاحد عشر ثم في بيان  
موجبات الغسل وهي ستة كتابية يعولهم ويجبها  
بالجماع في موضعها وهي لغة البعد وشرع الحيض والحائض  
وتزول الجن مطلقا او غير الحشفة او ما في حكمها في  
او دبر الغسل وبالدنيا الثلثة المعروفة بالذكوسا بقا  
وهي الحصى والاسخاضة والتفاس لا قبل الاختصاص  
وهو العذر الذي لا يحسن القطة فانه يوجب الرضوخ  
خاصة كما دل عليه اطلاق الاستحاضة في موجبات الوضوء  
ولا يحتاج الى استثناء الاستحاضة المتوسطة وهي التي  
تغسل القطة ولا تسيل عليها بالنسبة الى ما عدا الضيق  
لان هذا القسم موجب للغسل في الجملة وان كان غير  
له على بعض الوجوه اذ لو اريد الاضطرار في ذلك وجب  
استثناء الكثرة ايضا بالنسبة الى العذر والعناياتها

توجب الرضوخ خاصة ويجب الغسل بالمثل المذكور سابقا  
وهو من سائر الادوية نجسا على افضل في الموضا المعروفة  
وهو من سائر الادوية الحظ ومن يحكمه من غير الفرق الاربع  
الواصب والخارج والغلالة والمجبة فلا يصح غسلها  
فضلا عن الوجوب ويكره كرك اللطم للقهق الذي لا  
عليه بين الادوية نجسا ويستثنى منه الغزق المذكور ولان  
اجوز ويجب التيميم بوجباتها اي موجبات الرضوخ والغسل  
عند عذرهما من نجاسة سبعة عشر فأكمله في المرجح  
باصول الشريعة وقد يجب الثلاثة اي الرضوخ والغسل والتيميم  
ببعض ارض من قبل المكلف وذلك عند روعه قدامه  
انما بان يدرك كل واحد منها بالقلة على ان يلفظ ايتها  
كذلك الظهارة ملحوظا اطلاقها على اوضاع الثلثة انما  
لوند الظهارة مطلقا في تحريم بيا الثلثة او جملة على  
الغاية خاصة او الترابية اوجه مشاؤها الثلثة في  
ان قولية الظهارة على الافراد الثلثة هل هو بطريق  
او التواظف والحقيقة والحجاز في حقيقة في الثانية  
مجان في الترابية او التشكيل فعل الاقرب الاول والثاني





حين جعلوا الواجب على ما كانت عليه واجبة كالصلوة والظن في التوحي  
 ومن خطا المصنفان وجبة فالواجب في الصلاة يتدرج فيهم بمقتضى <sup>الواجب</sup>  
 فبعد لا لا ينال الصلوة ويخرجها إلى أجل التدبر وان يكون متطابقا بعبادة  
 مشروطة به وعلى المصنفين الحكم بتأخير الوضوء الواجب في ذلك من غير  
 ما لا يستلزم وجوب الاضطرار المذكور في كل عيب مع عدم حصولها كما  
 والنسب الواجب في ذلك ايضا بما لا يكون احد المنيان في الجملة  
 من ذلك فيجوز ان لا ينال الصلوة واليمين بما لا يكون بلا من احد ما حث  
 واجبا بسبب الحد في الواجب وانما يقع في ذلك في نفس من شرع شرعا  
 من كسب الامر ونسب الواجب منها بسبب العمل بالقرينة لا بالعبادة في  
 فعلها او قد مرنا ذلك فاستحسن العمل على ما فيها فانها اجبة  
 عليه وان لم يكن احد المنيان واقفاته انما العمل في الصلوة من  
 الاصل والمستاجر عليها او على شرطها الطهارة فلا يتم الحكم كونه  
 موقوفة لما وجب منها لوجوبها على الاحكام المذكور في مقام الطهارة  
 لا يجزى العمل في الصلوة وشبهها الا مع اتمامها بعد الاحكام الواجبة  
 لها اذا اتممتها والصلوة في تلك الحالة على ما لم يماره وان لم يكن <sup>عليها</sup>  
 فلابد حينئذ العمل في تلك الحالة على ما قبلها في ذلك ومن ادركه  
 في غير ذلك الرضا لشعر الواجب في العبادة بالقدح بما قد مرنا في

وقت عبادة مشروطة بالظن بالعبادة وان كان محذورا فيكون رها للبارئ الى  
 امر واحد بناء على التقدم من ان الاشياء المذكورة انما تكون موجبة  
 للظن بالعبادة في وقت عبادة مشروطة بها كالصلوة وما يقع  
 منها قبل الوقت مثلا لا يفي وجبا وحده فيجب كلام الحكم في الحكم  
 الواجبة باكمل الشرح بما كان فيها واقفا في وقت الصلوة فيجب  
 كونه موجبا او يوافق فرض الرسالة في غيرها من الواجب فاستأنف  
 من السبيل في الوقت فلا يكون وجبا في غير الطهارة في ذلك الحكم  
 من وجبها بالصلوة لما روي في حديثه فلا فرق بين انما لا ينال غير  
 لا ينال في الوقت في حق الواجب في ذلك السبيل فيجب <sup>الاجابة</sup>  
 المذكور في حق الاضطرار في حق الرسالة من حكم ما وقع بها  
 في غير وقت الصلوة وهو تيمم ولو قيل ان السبيل في ذلك لا ينال  
 المذكور في وقت وقتها وجبنا في اعتبار وقتها في وقتها  
 العبادة الواجبة المشروطة بها لا الاضطرار بها والاضطرار  
 لها بالاضطرار والذين لا يسئل الله في تلك الحالة وهو العلة  
 التي يربطها في الاضطرار في تلك الحالة وهو الوضوء والعسل والتميم  
 الصلوة واجبة كاشا وسدوة والطهارة كذلك ومن خطا  
 المصنف واجبا كان المشرع في وقتها اصلها في تلك الحالة في ذلك



وشبهه بالبرص في غيبها واحدة من كل الطهارة فان مراد ظهوره في قلوبها  
وان لم يعب هذا القول من خاص حديثه في ذكره في الخطاب من ان الله  
يحبكم كما يحبكم كما ذكره في مخرج من سطر الرضا في نسخة من  
واحيات الصلوة وما يشي على اعادة الاثم من الواجب زيادة على ان  
من الصلوة ان يكون من غير الحضور وهو الحضور والصلوة في غير  
وغير ذلك لا ينافي في الصلوة والصلوة في غير الحضور والصلوة في غير  
لست متعذرة عند الحضور في جهل الله واكثر الاضطرار في العلم في غير  
وتجسس في الصلوة في جهل الله في العلم في جهل الله في جهل الله في جهل الله  
وبما روي في الاثر ان الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله  
قد كان من جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله  
ذكر الغاية المشتركة في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله  
والنهي عما يكره في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله  
دناه دون جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله  
وسجد في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله  
الدخول في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله  
اولا كما ذكر في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله  
الدخول في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله

قائمة لا يتوقف فيها ولا في الحقائق المشاهدة من جهة المساجد في ذلك  
ولنا طاعا على غاية السجدة وزيادة الزيادة في المساجد في جهل الله في جهل الله  
من جهة من جهة المساجد في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله  
قراءة القرآن والقرآن في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله  
الواجب في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله  
الايمان في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله  
القرآن في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله  
قراءة القرآن في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله  
الواجب في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله  
بذلك في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله  
ويستعمل في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله  
جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله  
الشاعر في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله  
كان الصلوة في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله  
في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله  
والعلم في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله  
لا يبين في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله في جهل الله

القول عايد لهم الحاطة بحسبها في وقت لا من قدر  
 فيكون قول وقت القسوة الموجب للقتل لا يكون الصافر  
 المرفوع عايد له ولا فرق في ذلك بين ان يقول بان قتل الجاني  
 غير كالموت الاصح والقسوة على او تقتضيه على الوقت المذكور  
 لو كان مخاطبا بعبارة واجبة من وجوبه وقت المذبحة لو قلنا  
 بوجوب نفسه من وقت الوجوب وان وقع جفنة على القدرين كما  
 يرفع الرصون المدفون المقتدم على الوقت عدلها استنفذت  
 حكمه في ان ذلك وهو ما مضى والقضاء انما انقطع بها قبل الجرح  
 بعدد وقت القتل المتخاضة على المصلحة الدم وانما اطلق القول  
 فيها بحسبها على التمهيد في القليلة الدم كما لا على ما مضى ولو  
 القول بان المصلحة في الدم المتخاضة وقت الجرح على القول  
 انما يحسبها كغيرها من المصلحة في وقتها حقيقة لا فرق  
 فان الاجتماع واقع على عدم اشتراط بقا المقتل في وقت  
 الاستنفاد حقيقة كما لا خلاف في وجوب القتل عليها للقتل  
 وجب للاختلاف في ذلك والاولى التمسك بالمتفق مع هذا القول  
 للجب وهذا القول هو قوله تعالى ولا تقتلوا ما آتاكم الله او الاجتماع على  
 حصة الجاني في القتل في وقت وقوعه في المقتل المقتل

القتل او ما يقتضيه قتله في اللاحقة وهو التمسك بالمتفق مع هذا القول  
 في وقت القتل كما قالوا في قوله تعالى ولا تقتلوا ما آتاكم الله  
 في اللاحقة بوجه ويكون قبل الجرح كالمقتل في الظاهر وجوب البقاء على  
 ان يطلق الجرح في الوقت باقتضائه كقتله كما لا يخفى في وقت الجرح  
 بانها عليها ان يطلق الجرح كذا لا يجوز يقتضيه الموت في حكمه  
 قبله الا ان يقتضيه اللاحقة قبل الجرح حيث يتم ما لا يجوز في وقت الجرح  
 كما يجوز للموت وقت الجرح ولا يخفى فائدة التمسك بوجوب مقتضيه الجرح  
 البقاء على ذلك في وقت الجرح في حكمه كذا كما كان في وقت الجرح في وقت  
 وجوب مقتضيه فانه يخرج من مقتضيه الجرح حله والاولى وجوب  
 عدم وجوب البقاء عليه ان اقتضاه الموت لا يقتضيه الجرح  
 ويقتضيه الجرح لانه لا يقتضيه الجرح في وقت الجرح لو كان مقتضيه  
 القتل الجاني في وقت وجوب مقتضيه الجرح على طول الجرح لا يقتضيه  
 الجاني في وقتها او يقتضيه الجرح في وقت وجوبه الى وجوب مقتضيه الجرح  
 وهي تاسيس بوجوب مقتضيه الجرح في وقتها في مقتضيه الجرح في وقتها  
 وان كان قبل حمله لا يقتضيه الجرح في وقتها في مقتضيه الجرح في وقتها  
 كتجرب الجرح لا يقتضيه الجرح في وقتها في مقتضيه الجرح في وقتها  
 الاجتماع كذا في مقتضيه الجرح في وقتها في مقتضيه الجرح في وقتها









في حجة الشارح المذكور المعنى في ولا يصح التمسك بها ولا يربط بها  
 ذكره المصنف في حق الشبهة الخطية والراجح ان الشبهة المذكورة  
 العبارة ولا يجب ان يفرها الى غيرها المتقدم او يقتصر على الكافرين  
 ولكن يجب استيفائها وانما هو على ما ذكره في الفروع من الوجهين  
 لا يحد شئ من هذا الشبهة الا في ما فيها او شئ في بعض اركانها كما  
 قطع العبارة او ان شاء بعض الافعال او البراءة او التخليع  
 بعض اعتقاد على هذا الاستدانة لم يرد في حق المجتهد شئ مما  
 قاله في الاصل في حالها وشرعها المصنف في الذكر في الفروع بل يرد  
 وهو البقاء على حكمها والتمسك على مقتضاها او يحد بها الزم عليها  
 كما ذكره في سلكه في حق الدليل القاطع على اعتبار الشبهة في العبادة  
 كغيره على الشك في انما اهم الى الشك في وجوب التمسك بالشبهة  
 لكن لما ذكر في العبادة المطلوبة او يقتصر على الاستدانة المجتهد  
 ولا لا الدليل على ذلك لان الشبهة انما الزم في العمل وان  
 تقدم كما ذكره المصنف في العبادة او يقتصر على كونه كالتحريم  
 حرمه ما حقه شرعية فيه ولا سيما لا يدل على اعتبار الامر القاطع  
 والمزاد الا على المعصية عند الشارع كالتصاوة والظلمة و  
 الطاعة لذلك على التزامها بغيرها كالتصاوة والظلمة على وجه

منه

في حجة الله وقدم على الكل في الامور من ذلك على القول في  
 يقتصر ما يجب فيها وهو عند العمل في الشبهة التصاوة في حق  
 طلب مع التمسك من التصاوة المستند الى الحرف في حكم استباحة  
 استباحة ما يوجب استباحة على الظاهر كما ظهر في قوله في  
 فليس العمل كونه من وجهين والتمسك الى الله تعالى في حق  
 ارادة او طلب في حق من هو له سلطة في الشك في الشبهة بالتمسك  
 المكافئ او من جهة الحقيقة لوجهين وهما في الحق في السنة في القول  
 تقابل في ما يوجب في الشبهة في الحق في السنة في القول  
 الحديث في حق ما يوجب في حق ما يوجب في حق ما يوجب في حق ما يوجب  
 اقرب ما يكون في العمل في حق ما يوجب في حق ما يوجب في حق ما يوجب  
 هو العمل في العمل في حق ما يوجب في حق ما يوجب في حق ما يوجب  
 في العبادة انما يقتضي ايقاعها على الوجه المطلق ولا يقتضي ذلك  
 الوجه في العمل في حق ما يوجب في حق ما يوجب في حق ما يوجب  
 فاعينها في العمل في حق ما يوجب في حق ما يوجب في حق ما يوجب  
 فاعينها في العمل في حق ما يوجب في حق ما يوجب في حق ما يوجب  
 له الذي لا يقتضي الا خلاص في حق ما يوجب في حق ما يوجب في حق ما يوجب  
 الكتاب في حق ما يوجب في حق ما يوجب في حق ما يوجب في حق ما يوجب











ما يضر ولا ينافي في ذلك العبارة تلك الوجهة التي تقدمت اولها من  
الجماع على العلم بالعبودية كما كان قالوا في ذلك من ان العلم بالعبودية  
للعقل لا للدين والاعاين كما كان يصح في العلم بالنسبة الى العبد  
خبر العلم ان لا هو لوط العرقين والمشهور وهو الذي يخالف  
المصنف وغيره في ذلك الزعم وهو في العلم بالنسبة الى العبد  
سواء خفي كانه او كان بغيره ان كان له ان لا يكون له علم بالعبودية  
بما ظهر من العلم به والعلم من العلم بالعبودية وهو في العلم بالعبودية  
بما هو في العلم بالعبودية ولا يجوز ان يكون في العلم بالعبودية  
والعلم بالعبودية العلم بالنسبة الى العبد من العلم بالعبودية  
بما هو في العلم بالعبودية ولا يجوز ان يكون في العلم بالعبودية  
عليه اسم العلم بالعبودية من العلم بالعبودية ولا يجوز ان يكون  
انما هو في العلم بالعبودية من العلم بالعبودية ولا يجوز ان يكون  
ذلك العلم بالعبودية من العلم بالعبودية ولا يجوز ان يكون  
كذلك العلم بالعبودية من العلم بالعبودية ولا يجوز ان يكون  
العلم بالعبودية من العلم بالعبودية ولا يجوز ان يكون  
هذا العلم بالعبودية من العلم بالعبودية ولا يجوز ان يكون  
ناظر في العلم بالعبودية من العلم بالعبودية ولا يجوز ان يكون





على ان كان على ما وجد من ان من شئ للخلقة لا على ما كان من خلقنا  
لان الخلقة بعد ذلك من جملة الوجوه وبوجه كون ذلك مقدم على  
حكمنا ان الخارج المعروف كما هو ان راس هو ما بين يدي الشعر حيث  
لم يكن له راسا لانه لم يزل الشئ على الشئ الخارج على الوجه هو ما  
حكمنا على ان الحكم لما كان لا يكون له وجه كما ينبغي ان يكون ما على الشعر  
لان في الذي قد فهم منه انه مقدم شعر راسه هو حكم الشعر للخلقة  
والا ان خارج من الحكم فلو كان في شعره حقيقة ان لم يخلط بخلقها  
لو لم يزل يخرج شعره لان الخارج من شئ للخلقة لعدم الفصل المميز  
الخارج للخصائص انهم الراس ما انما الخارج هذا المميز على بعض عقول  
راسه شعره لم يزل انما يتعقبن في مقدم شعره ان راسه ان  
الاطلاق يخرج من الشعر في الحقيقة ولا يخرج من راسه على ما ينبغي  
على من لم يبق له وجه كما ان في شعره الخارج الذي هو عمل شعره مقدم  
من شئ للخلقة في حكم شعره مقدم راسه وان لم يكن كما هو حقيقة  
وقد لا بد من ان يكون في شعره مقدم شعره ان راسه على ما كان في حال  
مما هو ان راسه مخوف فانه يخرج على شعره على شعره مقدم راسه ان هذا  
العبارة من شئ للخلقة ان راسه لا يخلط العمل المطلق في الحقيقة فانه  
فيها الاقدام من لا يخرج ما وجد في راسه من الشعر في راسه ان راسه

ان كان انما بطلان حقيقة على ان من شئ للخلقة وغيره على ان عليه  
كما هو الظاهر في الامر على حكمه من شئ حقيقة فان راسه من شئ  
من شعره ان من شئ للخلقة لا يخلط في شعره مقدم راسه حقيقة فيخرج  
من العبارة ويقتضي حقيقة ان لا يمنع ان مقدم شعره حقيقة  
وهو ما ناصب شعره ان من شئ للخلقة فلا يخلط في راسه في قوله  
حكمنا ان الحقيقة الصق فان الشعر الثابت على الوجه لا يجوز ان يكون  
مقدم شعره ان من شئ حقيقة ولا حكمه في خارج باق في الكلام ولا في  
فانه لما لم يكن على موضع من شعره لم يزل في مقدم شعره ان  
لا يخلط في راسه حقيقة ان لا يزل راسه شعره على ان راسه  
يشترط في راسه من شئ للخلقة كان عليها شعره حكم الشعر للخلقة  
ينبغي ان يكون في الخارج في حكم مقدم بطريق اول انما هي حقيقة  
الشعر هو وجودها بالحق في الحقيقة من الشعر في الفصل في الشعر  
فيها حكمها في حكم شعره مقدم اول ان يكون في الخارج في حكمه  
فالذي من حيث انما ان في راسه او شعره في حكمه في راسه او شعره  
بذل انما كان في راسه او شعره في مقدم راسه شعره ان كان في راسه او شعره  
المراد منها او يكون في راسه او شعره من الحكم من هنا ان راسه او شعره  
قد انما حصل في حكمه في العبارة حكم راسه او شعره في راسه او شعره

فان دخل المطاوع في الانزع فلا وجه لادخاله في غير ذلك كما  
 قد مضى من العبارة اما الاول فلان غير قوله او بشره صواب الى قوله  
 شعر الى اس كلبه والانس لا يقدم لشعره في الترتيب فلهذا دخل  
 في شعره فلهذا كلفه الخروج وانما جزم للمطاع ان يخرج في غير ذلك  
 الى ان يتركه في العبارة من صوره الى الصغير وانما المذكور قد مضى  
 شعر الى اس كلبه انفسه بشره وانما دخل في قوله او شعره فان الشعر في  
 حكم شعره فقدم الى ان يتركه في قوله شعره فلهذا كلفه الخروج  
 مقدم شعر الى اس كلبه من غير ذلك على مقدم شعره لم يحتاج الى هذا  
 او شعره في الانزع والانس باعتبار الشعر في الزاوية الثانية اليه او بشره  
 مقدم شعر الى اس كلبه من غير ذلك وانما الثاني من كلامه على قوله  
 بشره صواب على الى اس كلبه من غير ذلك على قوله الى اس كلبه  
 الانزع وهو قوله الى اس كلبه من غير ذلك على قوله الى اس كلبه  
 جواز الشعر على قوله الى اس كلبه من غير ذلك على قوله الى اس كلبه  
 على الخصاص به مقدم لا يجعله في مقدم المقدم الى اس كلبه من غير ذلك  
 في المقابلة وحده على قوله الى اس كلبه من غير ذلك على قوله الى اس كلبه  
 عود على مقدم شعره وجزمه فلا يدخل الانزع في قوله او بشره  
 الا مقدم شعره على قوله الى اس كلبه من غير ذلك على قوله الى اس كلبه

المنفعة

لما لم يتركه في العبارة من غير ذلك على قوله الى اس كلبه من غير ذلك  
 الانزع مع ان الانزع ليس له راسه المساوي لشعره بشره وجزمه  
 المقدم على غيره من الخصاص على قوله الى اس كلبه من غير ذلك على قوله الى اس كلبه  
 يدخل في الحكم الانزع دون الانزع لان الزاوية من غير ذلك على قوله الى اس كلبه  
 ليس من مقدم الزاوية من غير ذلك على قوله الى اس كلبه من غير ذلك  
 انما يدخل في الحكم الانزع لا كلفه من غير ذلك على قوله الى اس كلبه من غير ذلك  
 الا كلفه من غير ذلك على قوله الى اس كلبه من غير ذلك على قوله الى اس كلبه  
 يحتاج الى العبارة من غير ذلك على قوله الى اس كلبه من غير ذلك على قوله الى اس كلبه  
 هذا المعنى فلهذا كلفه الخروج الى كلفه من غير ذلك على قوله الى اس كلبه من غير ذلك  
 البشعر بذكر الشعر وهذا لا يعيد الحكم الى كلفه من غير ذلك على قوله الى اس كلبه من غير ذلك  
 الزاوية من غير ذلك على قوله الى اس كلبه من غير ذلك على قوله الى اس كلبه  
 الاجمال وانما اضطرنا الى ادخال الانزع في الحكم من غير ذلك على قوله الى اس كلبه من غير ذلك  
 اشكال ادخاله في قوله او بشره كما بينا فاستغناء العبارة على  
 دفع الماردان غير انها تحيق الماردان بغير ان يكون الشعر في  
 قبل الكلبين على اقصاه الوضوح الواجب عليها او الماردان في  
 استغناءه بل انما جاء ذلك وان كان على اعضاء الشعر لم يصح  
 ويجوز ان لا يستغناءه ذلك استغناء ليدل الماردان على غير ذلك









يظن من شرطه بعد اعادة المسح خارج وجهه بخلاف المسح فانها باطل  
 والموضع في الوضوء كالموضع في شئ من المسح من غير ان يكون  
 من غير قصد للذات وعرضه يظن ان المسح المذكور في قوله انعقد وضوءه  
 او لا يقتضيه حصوله لان الباطن لا يجب الا الى الخارج مع ان الالتماس  
 عليه هو الغرض ولا يجب المسح بالبلل الكافي على الكثرة لاختياره لا لغيره  
 الا ان يكون غير الوجه والمسح مع اختياره وشغل قوله لغير الوجه بما  
 فعله من غير الوجه هو العمل بزيادة من غير ان يكون الوجه  
 واسما والباقيين واحد وهذا الكوفا علم من العلم ان الالمسح  
 بالبلل سابقا لكن اعاده للتحريم فيه اجماع الامة لا يقتضي تحريمه  
 الا اختيارا لبدء افعال التيمم بالاحتياط لعدم التيقن فلفظ  
 التيمم لا اختيار والاعتناء به في كل واحد قبل التيمم من غير ما قالوا  
 فلهذا التيمم لا يحاط به في كل واحد من غير خلاف فاما من الاحتياط  
 حكمه او يجب اعتداله ولم يكن الاحتياط فضلة من غير ما ليس  
 من خلاف بل من حيث هو في المعتبر وهو اعتداله التيمم في كل واحد  
 من المصنف في التيمم بزيادة والحق في الاضطرار هو الاحتياط  
 لان الحضور في المائتين الذي هو صفته التيمم على التيمم والباقي  
 مبطل لافضلته والاية ان كان وقع منها في التيمم لم يزل التيمم

64











في النسخة من غير بيان انهم نفقوا على النسل وقبيل من النسخ  
 بعضها قبل الفتح في العهد قبل الجريان على وجه النسخ ولا يرد  
 به حقيقة المصلحة على عدم الجريان أصلا أو أنه شبهة بخلافه أنه  
 انما في النسخ مجزئ لا ساس من يخرج بان لا حقيقة المصلحة لا يوقف  
 على الجريان بل في تأخير كاستبان يتبين في العياض والاشجار والحيوان  
 من بؤله وتلك في النسخ عدم حقيقته بل الاستحالة فيكون النسخ لا  
 فخرج على ذلك من النسخ المصلحة انما هي في النسخ كالمصلحة في  
 ذلك الاجزاء وفي غيره من غير بيان هذا المخرج من النسخ المصلحة في  
 قطع الجواز على هذا الجواز انما هو من النسخ في النسخ في النسخ في  
 في النسخ المصلحة في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في  
 من ان النسخ المصلحة في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في  
 فان من الجوانب المصلحة في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في  
 المصلحة في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في  
 والاشجار على النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في  
 قاطع للنسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في  
 الاشارة وقد في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في  
 في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في

في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في  
 للنسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في  
 انما في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في  
 على الجوانب في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في  
 من بؤله وتلك في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في  
 فخرج على ذلك من النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في  
 ذلك الاجزاء في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في  
 وقطع الجواز على هذا الجواز في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في  
 في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في  
 من ان النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في  
 فان من الجوانب في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في  
 المصلحة في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في  
 والاشجار على النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في  
 قاطع للنسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في  
 الاشارة وقد في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في  
 في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في النسخ في











اتم من شوقنا في شوقنا او واحد فلان في عندنا من الرفع من افع  
 ليس بالاعطاء على الرفع وانما في هذا الخبر انما هو على غير  
 حدث وانما في السبعة الى الحديث الا كبريت انما هي في السبعة الى الالة  
 انما هو على هذا القول هو الا كبريت انما هو على هذا القول هو  
 كمال الالة في هذا القول هو على هذا القول هو على هذا القول هو  
 اعادة العزم قال الحديث الا كبريت انما هو على هذا القول هو  
 جواز الالة في الرفع بالمثل هو على هذا القول هو على هذا القول هو  
 الا كبريت انما هو على هذا القول هو على هذا القول هو على هذا القول هو  
 الجواز في الالة في الرفع بالمثل هو على هذا القول هو على هذا القول هو  
 على هذا القول هو على هذا القول هو على هذا القول هو على هذا القول هو  
 مع ولا في الحديث الا كبريت انما هو على هذا القول هو على هذا القول هو  
 صلوة وانما هو على هذا القول هو على هذا القول هو على هذا القول هو  
 حق الحار او انما هو على هذا القول هو على هذا القول هو على هذا القول هو  
 بوجوب اعادة في هذا الخبر انما هو على هذا القول هو على هذا القول هو  
 الصلوة وانما هو على هذا القول هو على هذا القول هو على هذا القول هو  
 ان يوجب في هذا الخبر انما هو على هذا القول هو على هذا القول هو  
 الفصل اعم انما هو على هذا القول هو على هذا القول هو على هذا القول هو

الاضمة يا غنية الى الوصف وهذا المشية الى الضمارة الاولى وما  
بالثقة الى غير ما يحتمل للكل الوصف بان يكونوا اضافة الى اناء <sup>الفضل</sup>  
يطلبه او يحتمل هذان ما لا يميز بين الفعل والوصف لكل منهما <sup>الفضل</sup>  
فنية القليل يطلان <sup>الفضل</sup> الفصل الاول كما يحتمل الوصف ولكن لا يفرق <sup>الفضل</sup>  
للاضمة الواحدة فخر الجارة كما يحتمل اعادة الوصف للضمة الاولى <sup>الفضل</sup>  
ويبقى في الثاني الاشارة احكاما لا يفرق بين ان يحتمل هذان الوصف <sup>الفضل</sup>  
كل ما يراه لا يميز الى ان يحتمل الى الوصف الفصل الثاني في الاستضافة <sup>الفضل</sup>  
الى الحديث الاكبر السابق وان يحتمل بعد ما يوجب الفصل يطار <sup>الفضل</sup>  
من ان اخرج الضمير اخيرا وهذا الضمير ولا على الفعل لا يطل <sup>الفضل</sup>  
الحديث اضافة الضمير الى اوصاف في الثاني وان لم يكن ذلك سفة <sup>الفضل</sup>  
ويكون كما اشاروا الى ان يوجب هذا القول في الخصاصة <sup>الفضل</sup>  
بالضمة الاولى كالموصوفين ولا على ان يقول احد ان لا <sup>الفضل</sup>  
وهو ما ايجاب اعادة الضمير الى كل صلوة او ايجاب الوصف <sup>الفضل</sup>  
خاصة بما ايجابه سابقا فلا مما كان كذلك لان الضمير لا يطل <sup>الفضل</sup>  
غير ان يطل في الحديث المختص لا لانهم ايجابه لا يفرق <sup>الفضل</sup>  
فيه واقتضاهما يجتمع من الحديث عند ذلك كما يفرق في الوصف <sup>الفضل</sup>  
وحيث لا يطل الضمير كما يراه واما ان يفرق بين الضمير والثقة <sup>الفضل</sup>

الفضل ويحكم بوجوب الوضوء بعد الفجر لا مارة الفضل  
المريض لا مارة ما هو المحذور من الجمع فيه وبين الوضوء مثلاً  
على الفضل الجنب لا وضوء معه ما ذكره بوجوب الوضوء في  
الحديث وضع الفضل بالحسبة في الحديث لا ذكره على الوضوء  
فيجب الوضوء لكل صلوة خاصة وحسب طهارة وجوب الوضوء  
والفضل لكل صلوة لا وضوء له على الفجر لا بطلان الصلاة  
الفضل في صلاة الغائب وعلى القول بعدم تأثيره في الشكل  
وعلم الوضوء بالحسبة في الحديث الواقع في أثناء الفضل أثناء  
الواقع فيكون وجوب الوضوء فيجب أيضاً أن يغتسل من غسل الجنابة  
منزل مرة الوضوء وزيادة المسحبة إلى الجنابة الوضوء كما  
يجوز بوضوء واحد لكل صلوة هكذا ما قام مقامه وجوبه  
فيكون الفضل للصلوة الأولى من صلواته لكل صلوة من الباقيات  
ويجب الوضوء عند الفضل للصلوة الأولى لأن الفضل  
في الحديث لا وضوء واجب الوضوء لكل صلوة ذلك في الواقع  
في أثناء فضل الجنابة وفعله لا يخرجه في الأكبر من صلواته  
معه من في الباقيات وهو المنع من الفضل فيجب الوضوء لكل صلوة  
مضافاً إلى الفضل ولا خاصة وإنما على القول الثالث وهو أن

لله على الوضوء الواقع في أثناء الفضل بوجوب الوضوء بعد الصلاة  
هذا الوجوب به فيكون الواقع خلفه وقبله سواء دام لم يندم  
ولا انكسار فيضله ولا يتأخر في الشكل على القولين ما وافق  
وهذه المسئلة على كل واحد سبق وهذا علم الوجه الثاني  
الراسم الرتبة وما بينهما لا يخرز الرتبة ولا يخرزها  
الجملة في الفضل وضوءه لا يوجب له في الصلاة فيجب في الصلاة  
كما لا يوجب في الصلاة الفضل الواحد في الفضل لا يوجب  
بين الأعضاء وفي عطف المسحبة الرتبة على الراس إشارة إلى أن الراس  
ليس هو ولا يوجب الفضل على الجميع المذكور بحيث يكون مشتركاً  
لغلبة بين هذا الحق وبين باب الشك في الصلاة لأن الفضل لا يوجب  
الفضل المندم من الراس حقيقة هو المعنى الثاني في الخبر وفي الصلاة  
على الجميع كما وقع في عبارة الفضل لا يوجب فضله على الفضل  
لأنه الراس والباقيات على أن الجواز يرجع من الاستثناء فيتم وجوبه  
الاستثناء لا يمكن نزول العبارة على كون من يوجب فضله في الصلاة  
لا يكون استثناء بل يرجع عنهم زيادة فضله في الصلاة  
المقصود بوجوبه ما ظهر من الاستثناء وهو الصانع وهو  
بطلان شأنه والمندم أن هذا الفضل لا يوجب في الصلاة بوجوبه في الصلاة





ناقصه وضما لهذا الوصفين من يدور في الحرف والبرهان  
 التام هو الجواب الغير من البدن لا يستلزم الغناء البدن في نقص  
 التام في هذا الجزء الأخير تمام الخوض وحق من المثلثات  
 الخوض فاذن من هذا الصنف في التام فلا بد من قوله من هو غنى  
 هو ما قبل الجواب بجميع احوال الوصف والحق في هذا هو  
 الجواب للامتناع على عدم جواز هذا الوصفين في الجواب وما قبل الجواب  
 العنل ليس من ثبات الوصفه فالحق في الامانة من ان كان  
 فلهذا انتم ان الحد في الصغر اوسع الاكبر بل ان في موضع الجواب  
 الى ان يحل في الفصل في الصغر الجواب لا كذا جازية المنوى في  
 يقتضي منع الصغر على وجه الاستيعاب لا بالحد والواجب  
 فيهما من اول العنل لعل الله عليه السلام وانما لكل امرئ  
 ما امرى وهو باطل المطاعا قلت كقول الاختلاف المذكور في  
 في الجواب الظهارة انما بالحق والامتناع سواء التحدث  
 ان قد عدت وتداخلها مع انقضاء او دخول الصغر في ذلك  
 على تقدير اجتماعهما لا يجب سقوطها في ثبوتها من السببية  
 ففصل سقوطها عنها والصغر عند اجتماعه لا كذا في مثل الجواب  
 مدفع بذلك ولا ان تدخل في تحت المتساويين فهو مدفع

يرفع

كسوف

كما عرفت الوصفين لم يعد جازيا ودخل في الصغر تحت الوصفين  
 حيث يرد بالحق كافي في مثل الجواب على يد جازية الحد  
 الصغر ويقتل الاختلاف الى التام على تقدير ثبوتها في جميع  
 الاختلافات المجمعة المحكوم بها خلافا غير شرط في ارتفاعها الجواب  
 وحدها فما لكل امرئ ما امرى لا يفتقر الى ثبات الاختلاف  
 والجواب عنها واحد وهو خبر زيادة عن الصغر وعلى التام  
 الجفت الله عليك حقوق الجواب على الحد منها الى الجواب ولا ان  
 القدر المشترك بينهما وهو المنع من المساواة كمنية رقت في  
 رفع احداهما فانه ايضا يقتضي منع المنع ولا يتم الا بارتفاع الجواب  
 ليس الى الارتفاع حقيقة الخارج فان قلت تأخر الحد في الصغر  
 انما يقتضي وجوب الوصف لا إعادة الفصل بل لا كان الحد  
 الصغر من وجبات العنل لا اشتراك التام في الوصفين في العنل  
 قلت هذا الكلام حق ولا يخفى الاضطرار على عدم وجوب الجواب  
 مع مثل الجواب ولو لا ذلك لما كان لنا عندنا ولو منعنا  
 ذهب الوصفين الحق ورجعنا الله الى الاكتفاء بانما له الوصف  
 بغيره ولكن لما اشترى القول بوجوب الوصف معه لم يرد لنا ان  
 القول بالامانة من هو كافي الوصفين الوصفين الحد في الصغر





المراد بالمثل المثل في الوضوء لكن المساواة وطول الخلق يمكن ان يكون  
 هنا يخرج عن المقدم اكثر في غاية البعد لا خسرهم وهم الثمان المثل  
 وغير من المفضلين اليه انما جعله عدم شغل اليد من المصباح  
 الفضل عن المصباح انما على وجه من المناسبة كما في صلاة التيمم  
 الطهارة بعد غير الحروف في سبيليات الوضوء وغير هذا في  
 ان اليد عليه بحيث يسهل له والحفظ من الحدث الحيواني لا في الوضوء  
 الخوض في الماء الكحل من الماء كذا في المحنة والفتنة للرجل  
 على قدر يكون ابطا للفتنة من الماء كذا في المحنة والفتنة للرجل  
 منه الوجه في غير فضله نظر اكثر من من الطهارة والوضوء  
 من حيث انما ابطال العمل في غير نظره في الفتنة في البيان في العمل  
 على من ابطال العمل في غير نظره في الفتنة في البيان في العمل  
 فطعمه بقله بطريق ولا في الطهارة انما يصير علمه في النظر  
 الشايع جدا في شها انما في شها انما في شها انما في شها  
 ويمكن ان يكون من شها انما في شها انما في شها انما في شها  
 اليه الا بطل بل يقتضي فيها جبر في الفروع وانما الباطن في الزواجر  
 ليس بل لا يخل في الفروع من ابطال العمل في شها انما في شها  
 فان العمل في شها انما في شها انما في شها انما في شها

الشايع المفضل في نفسه لفضل الاضواء اعتبارا في حاله كذا  
 وسبع على المصباح كذا لا سوية في وجهه بالوضوء في شها انما في شها  
 بعد شها كذا لا سوية في وجهه بالوضوء في شها انما في شها  
 بل يجب انما في شها انما في شها انما في شها انما في شها  
 الذي يجب انما في شها انما في شها انما في شها انما في شها  
 الا في شها انما في شها انما في شها انما في شها انما في شها  
 الا في شها انما في شها انما في شها انما في شها انما في شها  
 غيره وانما في شها انما في شها انما في شها انما في شها  
 العدم وعدم الدليل في شها انما في شها انما في شها انما في شها  
 في الجماع واستشعر في شها انما في شها انما في شها انما في شها  
 فالا في شها انما في شها انما في شها انما في شها انما في شها  
 من الاضواء في شها انما في شها انما في شها انما في شها انما في شها  
 يجب انما في شها انما في شها انما في شها انما في شها انما في شها  
 كالمشاهدة في شها انما في شها انما في شها انما في شها انما في شها  
 حرف في شها انما في شها انما في شها انما في شها انما في شها  
 فضلا عن الاضواء في شها انما في شها انما في شها انما في شها



[illegible]

مع غفلة من الاضطرار لها الظاهر والاكمل ذلك في الاشياء العلم  
ثبت الاكل والصالح لعدم الضل الشكل فيه ويحصل من العرف  
الى الشكل فيه في مثل الزبيب طلقا لصالح عدم فهمه وعلما  
الكل بالاكل مع الشك في شيء من السابق لصالح لعدم فهمه  
وبطلان مثل الواقع بعد عدم العلم الزبيب واصلح الفهم عشر  
الاول الثانية وقد تقدم تحقيقه ان يجب ابقاء اعتبارها في الفهم  
على الارض لان اول اصالح الشئ المتاح الجديدة كما عاين بها في  
المانية والفرق بين التبرؤ والطهارة المانية ان الخلط الذي على  
في صحة الطهارة بل الفرق بين مثل الماء الى الزبيب وضوض في  
الماء. قال لصالح الطهارة المانية فصل بين من الزبيب والارض  
بما لا في التبرؤ من هذا الصلح باحد احياء وهو ما في علم  
الجديدة فتكون المانية عنده لان الخبر معارضا لاول اعادة  
وتبادل على الزبيب الضصيد من من المانية وتبادل على الضصيد  
الضصيد من من المانية اتفاقا على انه لو وضع جهة على  
الارض او عرض لمسا الريح لم يتجدد ذلك على الغاضل فيه  
ذهبية النهاية المجرى ان اخير الثانية الى مع الجيدة نزيل الفهم  
منه لخالص الماء للطهارة وقد وقفا الفرق بينهما وقر في الفهم

بينهما شيئا في سباق الرد على الفاضل ما به لو احدث هذا احد  
 الماء لزمته بطلان الحديث بهذا الضرب وهو غير بارء عليه لا  
 ذلك فرع الشية فان جردنا فاضلها الى منع الحجة لم يترتب على ذلك  
 السابغ عليها وانما هو من هذا الزاوية وانما اضطررنا الى  
 والفاضل حيث جردنا خبرها الى منع الحجة فحرم بها والتمس  
 للظاهرة المناسبة في ذلك قال في النهاية ولو احدث هذه  
 اخذنا الزاوية لم يتطاول فاضله كما لو احدث هذا الخدماء وكيفية  
 وكيفية كان ثمة والمتم فيها افصح وانما الكلام في السدود  
 غير ملو ولا يجب استئناسها فاضلا الى اخر التبرير كجواب  
استئناس الحكم الى اخره وقدره بغير الاستئناس للملكية وقدره  
 الشية اعجب لا من الوضوح او القبول استئناسه لتساوقه  
 فربما الى الله وقد استغفبه لها ما اضيق بها وقدرة الكلام  
 على الاستئناس والوجوب والحرية وعقوى احوال الطهارة  
 المحضومة وهو الضرب ومنع الحجة والدين بالسجدة  
 فانه وان كان في اللغة استئناسا للعضة لكنه قد نقل عنها الى  
 نفس الفعل وشيئا من قول السدود وجوب الفرض في الجملة  
 من الضمير او الكرم ولا يشترط ان يكون شخصا كما يعلم من قوله

منه

قرضه فانه يصح بيان الواجب الذي يحكي المكلف ويستثنى من وجوب  
 الفرض للبدلية في الواجب التبرير بوجوب الجنب في المحدثين على ذهب  
 المحدثين فان الرضا الفرض جعل المخرج غاية للتميم فاضلا  
 على القبول فلا يجوز الفرض فيما الى البدلية وعلى الفرض هو كغيره  
 وما في خطا في اعتبار البدلية التبرير لصلوة الجماعة والمسلمين بها  
 من رتبة وجوبه اذا كان هذا خارجا عن موضع الرسالة  
 فلا يفرق الى استئناسها والاستئناس هنا مستغنى ولا دخل له  
 هنا للجماع على كون التبرير بوضع الحديث كما نقله المحقق في المعتبرين  
 كافة العمل بوجوبه بغيره واستغنى عنه لا شئ من الضمير غيرا  
 وانما سيج التبرير العبادة المستفاد من معنى قوله في النسخ من الصلوة  
 شية المحدثين هو انما هو كالمانع الذي هو المانع وهذا لا يفرق  
 بالتفريق من استئناس الماء مع انما ليس من قبل الاحداث وانما يظهر  
 بما في الحديث السابق الذي كان قد خالفه عنده من واسطة التبرير  
 لذلك في المحقق الاجماع على ان وجود الماء ليس حتما ولا يترتب  
 هذا الوجه استئناس المحدثين في وجوبه ضرورة استئناسه فيه  
 كغيره من احوال الاحداث لا يمتثل للمجب لا يترتب ولا يترتب  
 الفرضية والله قال هو قد يميز بين ما بين تلك التبرير



باصحابه وانما يجب ان لا يقع بالشيء كما يقع بالاشياء في ذلك  
 العقل والوجدان في الحقيقة عند اشتراطها في الحقيقة  
 منه في حيز الاستدراك لا في حيز الوجود في الحقيقة والاشياء  
 بعد العقل موضع وفاء قد لا يقع في عدم اعتبار ذلك العقل في  
 كما ان الشئ حقيقة المشهور كغيره في هذا الدليل كما لا يقع في  
 رفع الشيء كما هو مطلقا كما لا يثبت كذلك بل على عدم  
 الوفاة بغيره وهو انما هو الحدوث وهو في الحقيقة كغيره في  
 مشروط بعدم وجود احد من هذه في هذه الادلة الا ان  
 ضعفها لما ذهب اليه المستشرق في قولهم من قولهم في  
 الحديث بناء على انما انما في الحقيقة ان يكون في  
 لان في الحقيقة ان يكون في الحقيقة في الحقيقة وفي الحقيقة  
 من قولهم في الحقيقة ان يكون في الحقيقة وفي الحقيقة  
 لعين في الحديث في الحقيقة ان يكون في الحقيقة وفي الحقيقة  
 المانع من الحديث في الحقيقة ان يكون في الحقيقة وفي الحقيقة  
 حق كانه في الحقيقة ان يكون في الحقيقة وفي الحقيقة  
 بل انما هو في الحقيقة ان يكون في الحقيقة وفي الحقيقة  
 لغاية في الحقيقة ان يكون في الحقيقة وفي الحقيقة

المانع من الحديث في الحقيقة ان يكون في الحقيقة وفي الحقيقة  
 او العقل من استماع الالهة او احد احد الالهة او احد احد الالهة  
 ليريد ولهذا لا يقع العقل على الحقيقة لانه عند العقل من استماع الالهة  
 فاما وجدانها فاما الالهة او احد احد الالهة او احد احد الالهة  
 كان في الحقيقة ان يكون في الحقيقة وفي الحقيقة  
 كما في العقل في الحقيقة ان يكون في الحقيقة وفي الحقيقة  
 انما العقل من استماع الالهة او احد احد الالهة او احد احد الالهة  
 فاما العقل من استماع الالهة او احد احد الالهة او احد احد الالهة  
 حكم المتيقن وفادى الحديث في الحقيقة وفي الحقيقة  
 لما يقارن في الحقيقة ان يكون في الحقيقة وفي الحقيقة  
 استكانة في الحقيقة ان يكون في الحقيقة وفي الحقيقة  
 بخلاف الحقيقة ان يكون في الحقيقة وفي الحقيقة  
 المستند في الحقيقة ان يكون في الحقيقة وفي الحقيقة  
 على الاثر في الحقيقة ان يكون في الحقيقة وفي الحقيقة  
 بطلانها في الحقيقة ان يكون في الحقيقة وفي الحقيقة  
 انما العقل من استماع الالهة او احد احد الالهة او احد احد الالهة  
 بهما العقل من استماع الالهة او احد احد الالهة او احد احد الالهة

جوهه بالارض وفي المبادىء سبحانه لان البنية ككثير من الخطيب  
والاخبار بالاضرب بالاضرب لخاصية الوضع لا تعذر يحصل به متناه  
مقابل على عدم انما الوضع المحرر والارض كذلك تحقيقا  
لحق الضرب بالاضرب وانما في بعض الاخبار يلفظ الوضع كذا  
لان الضرب وضع وانما في بعض الاخبار يلفظ الوضع كذا  
في العكس على الخاص وفيه لا يمتنع في الذكر على عدم شرط  
الاعتناء بحجج بان الفرض ضد الضرب وهو حاصل الوضع من  
الشراح المحققين بان الضرب بالاضرب وكلام الاصحاب في الغير  
مقابل على ان المبادىء لا يمتنع في بعضها فان المبادىء في المبادىء  
وكيف يكون مطلق الضرب كذا وفيه لا دليل على اشتراط وقوع  
على وجه مخصوص وانما الثاني في قوله في بعض الاخبار لا يمتنع  
بجمل الخاص على العام وايضا فان بعض الاخبار يدل على كونها  
واقعا في الوضع وغيره من الضرب ما انكره انما يمتنع  
العام على الخاص وانما العكس في الدليل الثاني وانما على الخاص  
انما في بعض الاخبار يلفظ الوضع بالاضرب وهو الوجه الثاني  
يدل على وجهي اختصاصا على الوضع المحقق وعما يمتنع للضرب  
فلا يكون اختصاصا على الوضع المستلزم انما على ان الضرب

لان الضرب الذي يفرض هو الضرب بالاضرب والوضع والاضرب  
بعد ذلك والاضرب بالاضرب والاضرب بالاضرب والاضرب بالاضرب  
فلا في الاشارة الى التبع لا في المبادىء وهو هذا الوضع ولا يمتنع  
شك في الضرب بالاضرب والاضرب بالاضرب والاضرب بالاضرب  
وهذا الضرب بالاضرب بالاضرب بالاضرب بالاضرب بالاضرب  
الاضرب بالاضرب بالاضرب بالاضرب بالاضرب بالاضرب  
منه الوضع بالاضرب بالاضرب بالاضرب بالاضرب بالاضرب  
الاضرب بالاضرب بالاضرب بالاضرب بالاضرب بالاضرب  
مقابل على ان المبادىء لا يمتنع في بعضها فان المبادىء في المبادىء  
وكيف يكون مطلق الضرب كذا وفيه لا دليل على اشتراط وقوع  
على وجه مخصوص وانما الثاني في قوله في بعض الاخبار لا يمتنع  
بجمل الخاص على العام وايضا فان بعض الاخبار يدل على كونها  
واقعا في الوضع وغيره من الضرب ما انكره انما يمتنع  
العام على الخاص وانما العكس في الدليل الثاني وانما على الخاص  
انما في بعض الاخبار يلفظ الوضع بالاضرب وهو الوجه الثاني  
يدل على وجهي اختصاصا على الوضع المحقق وعما يمتنع للضرب  
فلا يكون اختصاصا على الوضع المستلزم انما على ان الضرب



والجور والظلم والفساد والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 التي هي في الاصل والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 الماسية والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 من اهل القدر والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 فلهذا وهو صريح وحجج بالانوار في هذا الاصل والظلمة  
 والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 سابعاً وهو من باب شرف الارض حقيقة كما في قوله تعالى  
 الى بناش شرف او كما في الاصل والظلمة والظلمة والظلمة  
 الخلفه فبما ان ما في الاصل والظلمة والظلمة والظلمة  
 الاصل والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 من الاصل والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 الاصل والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 على الاصل والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 فليس الاصل والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 اوزاره الاصل والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 من الاصل والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة

كما في الاصل والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 الى الاصل والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 لا يفتقر الى الاصل والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 من اهل القدر والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 وان اياه في الاصل والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 المعقدة كما في الاصل والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 عند الناس وهو قول المشهور في الاصل والظلمة والظلمة  
 بوجوه حكمه والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 الى الاصل والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 في الاصل والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 مما في الاصل والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 بغير اراء وهو قول الاصل والظلمة والظلمة والظلمة  
 المشهور في الاصل والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 الاصل والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة والظلمة  
 بغير اراء وهو قول الاصل والظلمة والظلمة والظلمة  
 بغير اراء وهو قول الاصل والظلمة والظلمة والظلمة





العلوق على ما يظهر من الاية حيث جعل المصحف من السبعين مرة  
 يحرقون بها لا ينفذوا العباد او يعرضوا القوم الى التيميم وان المصحف  
 غير واجب الا على من لا يقضى له من السبعين بل هو واجب على من  
 تأسى بالذي في الاية عليه السلام وكان كذلك الحزن للعروق  
 فابن بلوديل على عدم اشتراط العلوق وهو المشرق في قول القدم  
 هذا بل يجب ان ينفذ في ذكر الاستغفار فيها على الرضا في الرضا  
 العلوق لا يلبس بالانقباض في نفسه لا يخرج من موضع الرضا  
 ويوجب الدلالة انه انما هو اشتراط علوق في غير الزمان لا في المكان  
 والثاني ان كل من سئل عن المصحف على الله عليه واله والائمة  
 عليهم السلام فاعلم انهم سئلوا في البطون والكتب والعلوق في كل  
 وهذا من الظاهر انما في ذلك العاشرة بالجملة ام بالجملة المصروفة  
 عليه بان يكون مذكورا او نادوا فيه صريحا او ضمنيا في كل  
 الحال في غير الزمان والعلوق في غير الزمان ولا في الزمان  
 اشنع الحاد من غير اعادة المكان الذي فيه طهركا من فضو  
 بطلان ان كان التيميم على نفس واحدة والكلام هنا في المكان كما  
 تقدم في الوصف الثاني في شرار الكهنة تعالى الوجه في الاجابة  
 المصحف باحدة باخلافا لان الجواب في كل واحد في الابدان في المصحف

والا قبل ان تم من المذبح والربيع من المصحف بما وان لم ينفذوا  
 ويجوز البقاء بالاصل فلا يحرقون المصحف بل بالغير الثاني والثالث  
 ما تقدم في الوصف وبجمله ان يكون في كل واحد من الكهنة في المذبح  
 حالة استخفافه الا ان كان قد روي في المصاحف انما في المصاحف  
 هذه المصاحف يحرقون ما تقدم في الثالث والرابع والخامس والسادس  
 في كل واحد من المصاحف من المذبح وان كان قد روي في المصاحف في كل  
 يظن ان المذبح لا ينفذ في ذلك المصحف من جهة المذبح وقوله مستويا  
 المصحف خاصة صفة المصحف في كل واحد من المذبح والاربعون المصحف  
 حال ان المصاحف المذكورة في الارض والمصاحف المذكورة في  
 في كل واحد من المصاحف في كل واحد من المصاحف في كل واحد من  
 قوله في كل واحد من المصاحف في كل واحد من المصاحف في كل واحد من  
 استغفار كل مصحح دون المصحف المصحف في كل واحد من  
 لعدم استحالة استغفار المصحف في كل واحد من المصاحف في كل واحد من  
 والثالث في الثاني على ان المصاحف المذكورة في كل واحد من  
 في كل واحد من المصاحف في كل واحد من المصاحف في كل واحد من  
 القوم من المصاحف في كل واحد من المصاحف في كل واحد من  
 من الوصف خاصة من جانب غير كل واحد من المصاحف في كل واحد من

مكرر

مكرر

الوصف والفضل المتضمن لغير الوصف خاصة وهو يمكن من الفصل خاصة  
 وهو يمكن منها انتمتع النعمان دون ان يمكن من فصل النعمان  
 ان يفيض للذات لا يفيض في الوصف او النعمان بالفضل مع النعمان  
 بمقتضى رتبة الظواهر او الشياء كما ان الوصف لا يمكن  
 في الظواهر فصل ما من الاكمال او الوصف من حصول النفع  
 من الاشياء قبل حصول زمان يمكنه انما هو فانه لا يمكن  
 عدم الانعاض وان كان قد حكم به في ظاهرها لا في حقيقة  
 جلاله في وقت يقصر عنها ولا ساقاة من وجوبها لغيره  
 لورثه وتبين عليه حدوده لان النعمان متى لم يظهر الى  
 ان يفيض خلافة وصفه ما هو من المتكافئين بالفضل في اول  
 الوقت فانه لا يمكن بقاؤه سكاما الى الفصل الصاورة مع وجوب  
 على الوجوه في البنية وكذا الشارع في الحج تمام الانظمة  
 مع بحق بقاء المال في بعض الخصر والصدق قبل ان يفيض  
 الا بزمان فاستمر الرضا كمنه من طائفة الزمان للظواهر  
 والتكليف من طائفة الظاهر والظاهر من الاصل والظواهر  
 ما يدل على انتماض النعمان انما يفيض الى ما له والفضل ما هنا  
 من ان كان النعمان من الوصف من غير واحد فيقارن بها البنية

ويخرج بها بوجوبه وبنية كافيته وان كان النعمان لا من فصل النعمان  
 بل من الفصل طلقا فمقتضى ان احد ما يفيض بها وبشيء ولا يرى  
 يدعي وان كان النعمان لا من غير ما اى غير الوصف والبنية دون بعض  
 النعمان غير ما يفيض من غير ما يفيض الى النعمان لا من فصلها  
 بل من الفصل لغيره من والامر بذلك من الوصف من غير ولا يفيض  
 ما في العبارة من الفصل فان تخصيصها بغير النعمان لا يفيض  
 له لا يفيض الا من ذلك وكذلك نسبة النعمان الى غير ما  
 الاصل ان كان فصل النعمان لا من غير ما لا يفيض واحد من غير  
 وانما الفصل لا يفيض من الوصف والفضل ما مع الفصل لا يفيض  
 ان يروا الاصل انما سببا في اعنى الفصل لا يفيض طائفة  
 حلقه الحشاش لان النعمان كما يحل من الفصل لا يفيض ولا يفيض  
 لان سببه وايضا طائفة الحلال كغيره النعمان لا يفيض ولا يفيض  
 هل هو غير ما يفيض من ما يفيض ولا يفيض ولا يفيض ولا يفيض  
 بدل الوصف ما يفيض من على بدل النعمان انما يفيض ولا يفيض  
 انما النعمان الا من غير ما يفيض وان كان من العبارة ان يفيض  
 ان كان من الوصف من غير ما يفيض وان كان من الفصل من غير ما يفيض  
 النعمان بتميز ان احد ما من الوصف والامر من الفصل لا يفيض





والعظم لهم صدق الاسم الا ان يكون من غير الدين المحمدية <sup>الذرية</sup>  
مستكر في حصره واحد وهو الحيوان ذوق النفس خلقا ونجاسة <sup>النبوة</sup>  
مصلحة فجميع افرادها شاة فيها ما دلت كذلك كما اوضحنا  
الاسم اي قديم ظهره خاصا تدرك من غير من المبدأ فانها لا  
قبل الظهور المراد بظهور كونه في نفسه طاهر الا قبل التفتيش  
كالمعروف وبقبل لكن لا يخرج غرابها التجار خيفة كائنا الذي لم  
ير عند الحسد او قبل لكن ومن لما اوجب لعدم حصولها  
او حصلت له واكون ان عند الحسد في الحقيقة كما لا والله  
على الفقرة فظهر التحقيق في هذه المسئلة الاولى فانها طاهرة  
من غير ظهور وكذلك من قديم متعلق فله الاسم الجاسم انهم  
لا يحسن واحدة فضلا عن ان يكون للجاسم متعلق بغيره على  
المستفاد من انه مستندة او يخرج بالقدس له كافر من ذلك  
عنه مع توفيقها عليه من غير اسفا او ضرر ودر من لا يقد  
استبنا الذي غفل له الويات وبالمسلم الكافر والجهة وفي حكم  
المسلم لعنله ويخرج من اوطار الاسلام وادراكه وفيها سلم  
صالح لا يلائم ودر المسلم لما في الغيبة على الخلق اقبال  
للطاهر من ثباته واقتضا العلم كونه من غير ان يقبل

الطَّرَادَةُ

واعلم ان في تركيب العبادة اشكال اربعة انما هي في قوله لما نظر الى المظلم  
فاذا ظهر له الحكم العزيم باليقين وهو بحسب ما عليه وقد انما  
لا يستقيم على طاهر لان جميع الجنات لا تظهر وتظهر المظلم انما  
يظهر المظلم على شكل الاشكال لان الله سبحانه وتعالى هو المظلم والمظلم  
ما صدق عليه اسم الجبروت في كل شيء هذا الوجه في  
لا ينفى ظاهره انما هو انما هو المظلم المظلم المظلم  
حكم ما يقع في المظلم في جميع اوضاع هذا المظلم وهو المظلم  
المظلم المظلم والمراج من المظلم في المظلم المظلم  
من مصداق المظلم وكان هذا المظلم في الاستقامت من المظلم  
من المظلم انما هو المظلم المظلم المظلم  
وانزل عليه المقام السادس والكتاب البري على حاسة السماع  
لانما هو في المظلم المظلم المظلم المظلم المظلم  
وبالكتاب عليه دليل على الفراسة والاختيار من المظلم  
واخره بالبري المظلم المظلم المظلم المظلم المظلم  
اللفظ على المظلم المظلم المظلم المظلم المظلم  
فانزلت من المظلم المظلم المظلم المظلم المظلم  
وانقسام الكتاب الى اربعة اقسام غفره الله عن اهلها

فرضنا في أولها العباس فابا  
هنا والمضى بمقتضى الشئ في النفس  
من الظن والسمع



اعز من المحبة بل لما كان في ظاهره انتم تنهون من المأزك بانه من اجله  
 والناجى بالثبات والتمسك به والتمسك به والتمسك به والتمسك به والتمسك به  
 اصلها كان لهم هذا التمسك بالتمسك به والتمسك به والتمسك به والتمسك به  
 ومن نصيب العداوة لاهل البيت عليهم السلام ولا حذر من طاعتهم  
 او لزوم ما كواهم ذكرهم ولا يفتوا لهم ولا عداوة لهم بل يجب  
 حبهم اما تحفظه بعضهم على ما لا يتفق عليه والتمسك به والتمسك به  
 وهذا هو الحق لا خلاف له ايضا على بعض الخبيثين وقد  
 الصنفون من عباد الله من سلك من سلكه الله في طاعة الله  
 الناصب من اهل البيت لانك لا تجدوا من اهل البيت  
 هذا الرجل ولا يكون الناصب من نصيبكم وهو يعلم انكم في الدنيا  
 والآخرين يشبهوا وفي ذلك المحبة في مع اطلاق القول في ذلك  
 لنا نصيب من بيتنا من اهل البيت وهو من اهل البيت فان ذلك لا يضرنا  
 كما لا يضرنا لاننا من اهل البيت ومن اهل البيت ومن اهل البيت  
 لعل في ذلك من اهل البيت ومن اهل البيت ومن اهل البيت  
 لا حذر من طاعتهم بل يجب حبهم ولا حذر من طاعتهم بل يجب حبهم  
 كون من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت  
 من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت

هذا

هذا من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت  
 الكثرة والجمعة ولما اختلفت في الحق والحق والحق والحق والحق  
 كل من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت  
 يجب حبهم ولا حذر من طاعتهم بل يجب حبهم ولا حذر من طاعتهم  
 لانهم من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت  
 الجماع الاثنية الا من سلك من سلكه الله في طاعة الله  
 من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت  
 حكا المسكر في القياس وان لا يكون من نصيبنا اهل البيت  
 وهو النصف من اهل البيت وهو كاري عن اهل البيت من اهل البيت  
 على النصف من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت  
 وهو النصف من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت  
 عنه فطعا كما لو شاهدنا من اهل البيت من اهل البيت  
 الطماع في اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت  
 من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت  
 انهم من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت  
 صبر عاقله انقلبه بنفسه اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت  
 ما اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت من اهل البيت

وهو النصف من اهل البيت  
 من اهل البيت من اهل البيت  
 من اهل البيت من اهل البيت







خلق الميزان من الطاهر وهو **الافق** والظلال من الميزان يكون  
 المحرور من طاهر وان يروى في بعض النسخ وقد يروى ايضا الميزان  
 وهو من الطاهر في الميزان **الثاني** في الميزان  
 استيعاب الحبل كحل واحد منها وقد يقع على الميزان بحيث  
 لا يربو عنه الشدة ولا خفة فيه الميزان الاول والاخير  
 الثاني ايضا لا يتناول الميزان وهو من الطاهر  
 صريحا في باني كنه **الثالث** بالماض والاضداد  
 المتعبد به ثلث مرات خضراء كما في قوله الواحد والآخر  
 بل الواحد اذا طهرت وهو اسم المولى ونحوه من المصنف  
 في الذكرى الرب ومنه المحدث في المصنف  
 للتصريح هو اوجه وقدرنا المشقة في الازمنة **الاول**  
 في مقدار من قوله فضلا عما وجب بارادته في ذلك  
 فيلحقه العبد بما لا يفسد في قدره بل لا يتصل  
**الثاني** في قوله بطاهر المحرور والآخر في قوله  
 ما يجمع المصنف وخلق الفايض والاضطرب في المصنف كان  
 لكن في شفا وانما من الطاهر **الثالث** في قوله الميزان  
 الاظهر وكان من شفا كان في اعادة المشقة في كونهما

سنة

مستفاد من قوله **الثاني** في قوله المستفاد من ذلك هو  
 حقه فانما طاهر محرور كذا في النسخ فيحصل الثاني في شفا  
 وقد كان في قوله في هذا الطاهر في قوله **الثاني**  
 المستفاد من ذلك هو المستفاد من ذلك هو المستفاد من ذلك هو  
 قلع الفايضة فان ذلك كله مستفاد من استقامته  
 المحرور ونحوه في الفايضة كما لو كان الفايضة مما  
**مشر** في قوله في هذا الطاهر من كان من الطاهر  
 الطاهر في جميع الاستقامات مع قلع الفايضة  
 ومنه **الثاني** في قوله في هذا الطاهر من كان من الطاهر  
 الرطوبة الكائنة عليه فيصير كالفايضة الخارجية وقد صرح المصنف  
 بالمشقة في الآية لا ان يكون الرطوبة فضيلة بحيث لا  
 يوجد في قوله في هذا الطاهر **الثاني** في قوله في هذا الطاهر  
 الذي يزل من الفايضة ويجوز ان يكون **الثاني** في قوله في هذا الطاهر  
 في قوله ايضا الرطوبة الذي لا يتصل به الفايضة ويجوز  
 ان يكون **الثاني** في قوله في هذا الطاهر الذي لا يتصل به الفايضة  
 ولا يتصل الفايضة وشبهه الذي يزل من الطاهر ويجوز ان يكون  
 الثالث في قوله في هذا الطاهر وهو قوله في الفايضة في شفا



لهذه النكتة لا يخرج فيها الا اذا دخل في العنق **الشمس**  
 من غير ان يكون في العنق وفيه السنين على السلم الحرة في  
 وهي لا تظهر من غير ستمها مع ملة فلا تخرج النكتة  
 ويمكن ان يحلها على الجاهل اذا لم يخرج باله  
 القاسم كما ان لا يصح في الجاهل عنه ما عدا في بعض  
 كما ان لا يصح عدم طهارة المستخرج بها من غير كماله في بعض  
 يدخل في اللزج الذي لا يستعمل بالاله العنق والكافيه  
 كما لا يصح **الشمس** يدخل في الشمس الذي لا يحل في  
 انما عليه على وجه النكتة وجب انما انما انما  
 ويمكن من غيرها ما خرجت بالاله النكتة **الشمس**  
 يخرج منه الشمس لو في بعض النكتة من الزنجي الحلي القادر  
 من اكل له من غير ما في ظهره وشمه المستعمل في طهارة  
 لو كان تحت **الشمس** يخرج منه اذا انما يخرج من الاله  
 بالظاهرة كالوجه الجسم القاطب ويعيش الرطوبة فخرجت  
 بحارة الشمس والحرى فانه لا يظهر لعدم وصفه بالظاهرة  
**اشباح الشمس** يخرج في الاستحباب انما انما يخرج  
 الطيب وغيره اذا انما الطيب في اغتداء الخارج من غير وضو

كوت

كوت ايضا صنفه لاستحبابه حيثما **الشمس** يخرج  
 اذا انما يخرج من غير الحج بها فانها لا تظهر خلاف الارض في  
 الصديق المخرج **الشمس** يخرج في غير المخرج استحباب  
 من القاطب والاله غير المخرج من الارض المخرج ومنه في القاطب  
 ما جاء في ذلك وان لم يبلغ الا لئلا **الشمس** يخرج  
 ما يتعدى المخرج من القاطب فانه لا يظهر الا لئلا عندنا للنفس  
 ولعدم عموم الجاهل وهو شرط الحقيقة **الشمس** يخرج  
 من غير القاطب البرق فانه لا يظهر من غير الماء عندنا  
 الا انما من اهل البيت عليهم السلام في ربه فلا يصح الاستحباب  
 وفيه من غير اولي الحقيقة من القاطب **الشمس** القاطب  
 لئلا لا يظهر من الارض ومنه الحديث هو ان يحل في القاطب  
 صلى الله عليه قاله يا رسول الله فانه لا يهل القاطب من غير  
 اذا اهل الواو الذي كان منزله وعي من العلم ما يهل  
 بانهم كان من غير فيه لان الرجل من العنق كان اذا المراد الحاجة  
 صنفه القاطب فاستحبابه لما حل استحبابا لا لفظه بانهم  
 قال الله تعالى **اشباح الشمس** يخرج في الارض المخرج  
 وارادوا العنق **الشمس** يخرج من غير الا لئلا في الاستحباب

المحقق المحققين وجوب الاستجابة للرجح كما هو في بعض النسخ  
 لأنهم لا يرون المحققين الجاهلين من الجاهلة **الاستجابة** يعلم  
 من جهة عدم القاطع لعدم شئ من الرخصة لوجوب عدمه وإن  
 تجاسة السليم كعدمه لا ينافي كونها مباحة صراحة فإلا  
 ما لو كان في حجة فاستحالة الجاهل فان الرخصة بها كما  
 لو ما به حجة من خارج وإن كانت فالتدليل لا يكون من ضمن  
 الخارج على أصح الشرائع **الرجح** يعلم من إطلاق التباد  
 عدم الفرق بين الرجال والنساء في شئ من الرخصة وإطلاق الفرق  
 بغيره وهو موضع وقافي **الرجح** قد يدل على أن  
 ومقتضى المقام وهو اختصاص البحث بالواجبات عدم دخول  
 الإطلاق في ذلك لعدم مخاطبهم بالوجوب لكن الاجتماع وإطلاق  
 النص وعموم الشبهة يقتضي إيجابها في الحكم وإن لم يتأت  
 عرض الرضا لفقان دنا إلى الفجاسة بشرطنا الشرعي بغيره  
 الوضع لا يفتقر إلى كل من واجبه إلا أن لا بد من بيان  
 بأمر خطاب الشرع وقرين بين الأقطار فما هو وما يقع هناك  
 الهامزة واجبه وكما من خطاب من هذه الرضا له قدس الله  
 دوح وأضاهي حيث ذكر أحكام الاستجابة المقصودة بالثبات

الوجوب

من الرضا لفساد المقام إن ذكر أحكام الخلافة التي هي من ذلك  
 ولو أن ما **الرجح** الاستجابة استجابة طاعة كالمقام استجابة  
 في هذه الرضا لكثيرا لبيان على جميع ما ذكره في باب الطاعة  
 والصلوة فقال ويجوز على المختار وهو قاضي الحاجات وهو أنه  
 لو وقع الفعل غالبا في الجملة سدا للعرف الذي يجب تنقيح  
 الصلوة وسياق ما جاء من الخبر من إطلاقه على ما دللنا على  
 الوجوب استحالة الدلالة على إبطال الشائع الظاهر واحتجنا بالوضوح  
 عن وجوب الرضا بما لا ينافي غير الرخصة والمقتضى والطلب إلى  
 كونهما من العرف بحيث **الرجح** في غير ما يرد من جهة التقدير  
 وانما إذا انما الخواص يقتضي عن القبلة بها أي بالقوة لقوله  
 صلى الله عليه وآله إذا دخلت الحرم فلا تقبل القبلة ولا  
 تستدبرها ولكن شرفها أو يرفعها والردا الوجه إلى جهة القبلة  
 فيها المشرق والمغرب بحيث لا يصدق عليه التوجه إلى غير القبلة  
 أي جهتها على عقد ما قبل في الصلوة وهو القبلة المستقيمة الخواص من  
 القبلة حيثما ولد من الاستقبال الاستقبال سدا لأن الاستجابة  
 على الوجه الذي ذكرناه بوجوب كونه المختار من مستقبل القبلة  
 لأنها مستقبلان فالأمر أن من دعا بعض المخالفين من الأئمة



ويعتبر في هذا من الموردين نظرنا على الظاهر المندرج  
بالقول جود من هذا الموردين في القبله فكان الاولى المبرج  
بالجود كما لا ينبغي وقد قدم من هذه العباره الكفا  
بإحدى الموردين خاصة وان من الوجوه مستقبلا أو مستقبلا  
لغاية الاختلاف على الموردين وهو فاسد لان الاختلاف  
معنا بالكلية لا يغيره كما عرفت من هذا المصلح الله عليه وسلم  
فلا ينبغي في التبع فالمتعارف من الاستنباط ما لا ينبغي  
حين يقال في الكلام ان يكون من وجهه ومقادير على حدة  
يعتبر في الصلوة او يبيع فضل الهبة على ذلك لا يفتن ما فيه  
ان يكون طائفة والجار الشارح الحق في العباره بانها تدل  
ايضا على ذلك فان الاختلاف على بعض العبارات معناه على  
حد قولك فثبت من يد وانطلقه فان الزاد ما بناه  
الظلاله ما سأل الله القدر على بعض وفيه نظرات  
المختص من أهل العربية كائن هاشم ومثله من سيوري  
غيره على ان معنى القدر بالهزم والباء واحد كما لا ينبغي  
هو لنا فثبت ان هذا ما كان معه لا ينبغي هو لك فثبت  
من يد كما قال الله تعالى هب الله في يوم ان الناس هم التو

خاصة وانما ان العباد لا يدل على احد العبادين من هذا  
وما هو العربية فداخلة في ذلك فان الموردين جود هذا  
الى اختاره الشارح لكن الدليل الذي لا يدل على الاختلاف  
الوجوه بالبدن يكون ذلك من المصنفين الذين لا يكون  
بغير المسئلة بحيث هو ان يفتن العباره على ذلك القدر  
وصح الشارح ان الواجب ناهية العزوف للبدن في الاختلاف  
عن القبله فلو لم يفتن بوجهه وبدنه وبقدره فخرنا الى وجهه  
القبله لم يفتن والادلة لا تدل على ذلك بل تاندل على الاختلاف  
من ذلك هذا القدر المفسر في الصلوة والواجب على ذلك لا يفتن  
لها الى العزوف بغير ولا بد وانما لا يفتن على ذلك  
وبهذا يظهر ضعف على البناء في العباره على شفع وما فرغ  
من ذكرها ما سأل الله في ذلك فثبت على العزوف وهذا ما أخذ  
في رتبة انعام المظهر لبعض النماذج وقد عرفت ذلك منها  
المختص في الاستنباط ولبس الارض مثال وقد ظهر لاند  
واو يمد ما لا تدل على التخليل وهذا المقام للكتاب على ذلك  
سليم ما في عينه على ذلك فان الارض فما سأل الله على الفعل  
والقدم لعل على الله عليه واله اذا هو على الحدك الا لا يفتن





من غير حجة لا قبل الظهور صريح في هذا الخبر من غير أن  
 لا يكون الظاهر من أن الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 ينافي له ما لا يكون الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 على موضع الخلاف والمذهب في هذا الخبر هو المذهب في هذا  
 الظهور في هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 هو هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 ويظهر في هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 خلاف في هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 المذهب في هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 كون هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 يظهر في هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 فليس في هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 يظهر في هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 طهارة هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 الذين في هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 لا بالاحتياط في هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 ولا يكون في هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا

القام في هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 انما ذهب اليه في هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 اجمع في هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 انما ذهب اليه في هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 كما يظهر في هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 تحت وطرف من غير أن يظهر في هذا الخبر هو المذهب في هذا  
 يوزن في هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 فانه يظهر في هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 على هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 كون هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 ولو اختلف في هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 بل يظهر في هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 سوا ما يظهر في هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 سوا ما يظهر في هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 كما يظهر في هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 فيها يكون في هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا  
 الاجتهاد في هذا الخبر هو المذهب في هذا الخبر وما لا

انما كان خلقا كاشفا لاول الويل للعصرين ثم انما الحق به  
 كالقلماس وروى عن النبي لا يظلم رعا وشرط عليه العصفور  
 وان تركه حتى جف العصفور عن رمايه انما كانت الا في قول الشيخ  
 وهو هذا الذكر الذي لا ينفك له التقاط الحبيد على لانه لو كان  
 ولو جاز وفسد الحق في انما يحكي بيننا لما عليه حبيد في الدنيا  
 ما اضاه البيل وان لم ينفك عنه ولا على العصفور ولا العصفور  
 اقتضانا ابا الحنفية على غيرها الحق حبيد القلماس في غير ما  
 غير وروى الشيخ من انما كانت العصفور في الجوز في يد من به  
 البول خلقا عدا ما استحق الحق الزهر من وروى في البيل  
 الحق الحنفية وضاغة به من من انما كانت انها ارض في  
 في يد من اربابهم من العواصف لان ابا القاسم في القبل  
 نظرو من روى عن ابا القاسم في عدم وجوب العفو في غير البيل  
 لانما عجا بما له تعقيب الحجاز من غير ولا في ذلك ارباب  
 عجا بذلك في حق البيل وذكره هنا وان كان في انما  
 العفو به من العاصفين واكثر الجماعة لان له حطاس من ارباب  
 العصفور في انما حطاس من من روى عن النبي عن ابا القاسم  
 استعمله في هنا وذكر الحكامة كاهن واداء المستغنى في انما

والرسالة المناسبة لخصتها ولا يخفى ان ذلك في انزالها على الحقيقة  
التي هي اتمها العرفية على علم المتكلمين كما في الفوائد فان قيل وفيه  
والفوائد ان في غير وجه يجب تقديم انما على انزالها على الحقيقة  
والان يكونها بالصدق والكافور والفرع اى صاحب شئ من  
الخبطين في اول من قاله في الصد المسحبة والكافور  
عليه حتى يحد في فيه عاذا النزاع فلا يستقيم فيه لان الانزال  
بالا الحاصل من مخالفة احداهما وهو من الذاقت فلينظر  
شئ صاحب فحكم كونها المكشوفة في الاستحالة كمال العقل  
والانزال على العقل ودرج ذلك انزالها في قوله  
المشروطة فحكم في قوله المتعقبة فلا يصح لغيرها على ما  
على من ان استعمال المشرك في حقيقته وان لم يكن حقيقة فلا  
اقل من كونه مجازا وهو صالح ايضا اى جعل القراع على التبع  
البحر بعد استيفاء جملته لا على ما قبله لعدم المناسبة  
كولها في الاول من غير اى المانع الصد مع الكافور  
والاستغناء من خبره فانه حقيقة بعد ذلك الاول  
حذف المضاف وهو المانع اى عما الصد وما الكافور  
مع القراع وهذا الوجه تقدير إضافة الموصوف الى وصفه



كثيرا ما كان عليه من قوله ونحوه مما ذكره في هذه الفروع ونحوه  
 انما انما هو من قول الله عز وجل لا يشعركم ولا يهينكم الله انما هو  
 الخاطي عليه لا من كل شيء فيض فيض الله الكبر فيكون ما ذكره الخاطي  
 انما انما عليه باقيا انما انما عليه الخاطي فيض فيض الله  
 فيض فيض الله فيض فيض الله فيض فيض الله فيض فيض الله  
 انفسه بما وسد وما كان من غير ما حصل به في الفروع انما  
 المطلق فيض فيض الله فيض فيض الله فيض فيض الله فيض فيض الله  
 المحنة في وضوح المحنة في وضوح المحنة في وضوح المحنة  
 حديثه في وضوح المحنة في وضوح المحنة في وضوح المحنة  
 لا يشعركم ولا يهينكم الله انما هو الخاطي فيض فيض الله  
 الرابع انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 والخاتمة في وضوح المحنة في وضوح المحنة في وضوح المحنة  
 في الفروع انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 خصوص في الفروع انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 ستاد وانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

كثيرا ما كان عليه من قوله ونحوه مما ذكره في هذه الفروع ونحوه  
 انما انما هو من قول الله عز وجل لا يشعركم ولا يهينكم الله انما هو  
 الخاطي عليه لا من كل شيء فيض فيض الله الكبر فيكون ما ذكره الخاطي  
 انما انما عليه باقيا انما انما عليه الخاطي فيض فيض الله  
 فيض فيض الله فيض فيض الله فيض فيض الله فيض فيض الله  
 انفسه بما وسد وما كان من غير ما حصل به في الفروع انما  
 المطلق فيض فيض الله فيض فيض الله فيض فيض الله فيض فيض الله  
 المحنة في وضوح المحنة في وضوح المحنة في وضوح المحنة  
 حديثه في وضوح المحنة في وضوح المحنة في وضوح المحنة  
 لا يشعركم ولا يهينكم الله انما هو الخاطي فيض فيض الله  
 الرابع انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 والخاتمة في وضوح المحنة في وضوح المحنة في وضوح المحنة  
 في الفروع انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 خصوص في الفروع انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 ستاد وانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما





[illegible]

طوبى













فان الصلوة في جليل وورع جارية انما على اصح العرب ان يشرب  
في صحتهم فكيف بالذبح لاندون برهنا والذبح غير مطلق ومنه  
وعلى تقدير حصوله كونه الصلوة من قبل ذبح كذا لا يصح بل الذبح  
فان الصلوة في الذكرى وكذا في غير الذكرى من المصطفى لا يصح  
ولا صفة بل الصلوة في الذكرى لا يصح بل الصلوة في الذكرى لا يصح  
الصلوة اذا كان في غير محله ولا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
ان يكون في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
لغيره في الصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
لغيره في الصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
بالا في الصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
وهي في الصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
الى ما كذا في الصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
التي في الصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
ادلة الصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
الذكرى في الصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
الخاص في الصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح

فيها

فيها اوله الصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
صلوة كان الصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
مطلق عليه انه عرف ان يكون الاطلاق في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
الصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
الصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
معلق في الصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
كثيرا في الصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
النوب والصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
الصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
والصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
ويجوز في الصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
لغيره في الصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
كثيرا في الصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
فيها في الصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
الصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
فيها في الصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح  
فرع الصلوة في غير محله بل الصلوة في غير محله لا يصح بل الصلوة في غير محله لا يصح



والتي في الارض في تلك من الحضر المجرى به وان كان في موضع ما  
 عن حق التدبير في ذلك ما كان له كما ذكره المصنف في الذكر  
 وكذا لا يجوز ان يصل الانسان في ما يظهر المصنف ان يكون  
 لسانه وان يصرفه بحيث يتجاوز فصل المصنف ولو غير لغوي  
 شرط ما ذكر من شرطه المصنف وعدم الشاق في الحضر والليل  
 لا خلاف في جعله في المتأخرة فيما بل هي في المصنف الفصل في  
 في المصنف المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 وسندهم فصل في التبع والامنة صلاته في المصنف في المصنف  
 في هذا النوع ولا خلاف منهم ما قبله في المصنف في المصنف  
 به ولا يجوز من هذا المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 ومن المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 لم يكن له في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 حتى لو علم المصنف كما هو المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 مراعات الوقت وهو هذا في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 بحيث لا يتركه في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف

قال المصنف

فان الظاهر في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 على اية مضاف اليها وان كان الظاهر في المصنف في المصنف في المصنف  
 او يجوز ان يكون المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 جهات المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 الزيادة في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 العلامة في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 انما يعلم في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 التي كانت في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 عند المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 او جاز في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 بين المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف  
 المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف في المصنف

واعلم ان الظل الماقي للشمس عند الزوال يتولد باختلاف الارتفاع  
 المقبول بحسب قوة الشمس من سائر الجهات وهذا هو الظل كما  
 الشمس في البروج الجوزية وهو فضل الشمس عن البروج كما ان الظل  
 الموجب اطول مما لو كانت في البروج الشمالي كما ان البروج والشمس  
 في البروج الجنوبي وكلما قربت الشمس من سائر الاواس كان الظل اقصر  
 وينقص حتى يمتد اذا كانت الشمس على البروج الجوزية للشمس  
 الاستواء عند الاواس الذي انما هو البروج الجوزي وفيما خرج عن ذلك  
 جهة الشمال اذا ساءى عن البروج الجوزي انما هو فضل الشمس عن البروج  
 عند الشمال وهو فضل الشمس عن البروج الجوزي في ذلك  
 يكون بمكة ومكة في يوم واحد وهو طول اليوم السنوي عند  
 الشمس في السطح وهو فضل الشمس عن البروج الجوزي في ذلك  
 الفرق فكل جزئ من جزئها انما هو فضل الشمس عن البروج الجوزي  
 للشمس وفضل المصنف في الذكر في السنة في البروج الجوزي وهو  
 ذلك يكون بالبروج الجوزي في الارتفاع سنة وعشرين يوما وفي البروج  
 الانعام وفيه الى سنة وعشرين يوما وفي البروج الجوزي في ذلك  
 السنين وعشرين يوما وهذا ايضا فضل الشمس عن البروج الجوزي  
 الاواس يوما واحدا من ميل عند البروج الجوزي في البروج الجوزي

والشمس

في عملها من هذا العلم يخرج من الظل هذه الصفة كالشمس في البروج  
 الطويل وعبر ان الشمس في سائر الجهات يكون فضلها عن البروج  
 السنة كذا في ذلك في يوم واحد ما بين البروجين من كل جهة  
 في البروج والشمس في البروج الجوزي في ذلك في البروج الجوزي  
 من البروج الجوزي في ذلك في البروج الجوزي في ذلك في البروج الجوزي  
 الى ان ياتي ويرجع الى البروج الجوزي في ذلك في البروج الجوزي  
 في البروج الجوزي في ذلك في البروج الجوزي في ذلك في البروج الجوزي  
 دقيقة وان ذلك من سائر البروج الا ان فضلها عن البروج الجوزي  
 وهو اربعة وعشرون درجة في البروج الجوزي في ذلك في البروج الجوزي  
 احدى وعشرون درجة في البروج الجوزي في ذلك في البروج الجوزي  
 لفرق الظل يكون ايضا قبل الانتهاء الى البروج الجوزي في ذلك في البروج الجوزي  
 يكون من سائر البروج الجوزي في ذلك في البروج الجوزي في ذلك في البروج الجوزي  
 من البروج الجوزي في ذلك في البروج الجوزي في ذلك في البروج الجوزي  
 في البروج الجوزي في ذلك في البروج الجوزي في ذلك في البروج الجوزي  
 والشمس في البروج الجوزي في ذلك في البروج الجوزي في ذلك في البروج الجوزي  
 في البروج الجوزي في ذلك في البروج الجوزي في ذلك في البروج الجوزي  
 في البروج الجوزي في ذلك في البروج الجوزي في ذلك في البروج الجوزي  
 في البروج الجوزي في ذلك في البروج الجوزي في ذلك في البروج الجوزي





في الظهور بانها من يدنا انما هو في المشاء في هذا الموضع  
 ثمة الاضافات التي هي من بعض المشاءات وهو من بعض المشاءات  
 المشاءة مفسرة او ثمة ولكن في بعض المشاءات التي هي من بعض المشاءات  
 في بعض المشاءات وفي بعض المشاءات وفي بعض المشاءات وفي بعض المشاءات  
 المحقق في المذهب وتاخيرها الى المشاءات التي هي من بعض المشاءات  
 للفقهاء والمحققين في ذلك وفي بعض المشاءات وفي بعض المشاءات  
 او جوازا لتاخيرها وليس حكمه بالاضحية تاخير المشاءات في بعض المشاءات  
 الرضا له من بعض المشاءات على الوجهين لان تاخيرها لا يخرجها عن  
 اصل الوجوب ولا من الوقت الذي هو في غاية العادة وهو في بعض المشاءات  
 الموقوف على كونها ان يكون هذا الموضع في بعض المشاءات  
 ولا يلزم من ذلك تدبير على بعض المشاءات في بعض المشاءات  
 وانما المذهب في تاخير بعض المشاءات الى بعض المشاءات في بعض المشاءات  
 اول ايضا لانها في بعض المشاءات هناك على وجه التقديم لبعض المشاءات  
 على المشاءات وان كان الاصل تاخيرها في ذكر اولية التاخير  
 زائد على الاستحباب بخلاف ما هنا فان بعض المشاءات في بعض المشاءات  
 لما عذر في بعضها وانما في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات  
 والوقت من اصل الوجوب في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات

وهو المذهب في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات  
 به فاما في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات  
 الظهور في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات  
 في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات  
 الاخف والمذكور كالحق في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات  
 معنى مثل كذا في الوقت الذي هو في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات  
 لا يرد في ذلك في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات  
 كما يحق في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات  
 بالظهور في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات  
 اول وفي بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات  
 وعلى الظهور في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات  
 مطابقة لبعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات  
 هذا الوقت في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات  
 المذهب في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات  
 الى بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات  
 تلك كذا في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات  
 ان هذه الجملة هي المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات في بعض المشاءات









[illegible]

مغفلة

[illegible]

الملاحم





استفاده الى شئ من الجوانب كما هو مخرج بعضه فظاهر فانه لا يشارك  
 كون اهل الدنيا صانعا الى وجه من خاصية من الملائكة وان لم يشاركوا  
 قدره وخصه صانعين الى العلم الذي لا يتاخر ولا يتقدم عليه غيره من جهة  
 امرى وهو ان هذا المعدل لو كان على نقطة واحدة فحينئذ  
 لا يتجاوزها كانه لا يجرى الى الحق والعين والامر لا يمكن قطعا  
 الا ان كان الجبر لا يقطع الصلوة مع ان الجبر فيه الزجر فيخطئ  
 وانما يتخطى الا ان كانا احد خطين الى ان كانا العلامات  
 المصنوعة من قبل الشارع والمضبوط بالادلة لا على جهة كماله  
 لا يمتد بها على نقطة معينة من ان كتب بحسب ما يجرى فيها  
 ويجوز جعله خطا كبر الصلوة في جعله كذلك مع ان  
 ليس بحسب ما يخرج من كونه علامة وحيدة في خط الخط في الخط  
 من وجه من وقت واحد فاذ انما في الخط الموضع من جانب  
 الكعبة احداث من لا تملك فاعلم ان الخط المسمى باليد وحيدة  
 فيقول لما روي ان الفاطمات من وضع الخط في على انك  
 طارئة او صلواتها حادة ويجوز ان يكونا فاعلم ان لا يكون  
 في جعله من ان يخرج دونها بالمشكك الى مساوية لقاسم في  
 منه خطا في الصلوة الى خط في القطبين او العظماء في العلم

وقد روي عنه الاشارة الى ان شئ من شئ فان طلقه فخلقه  
 اللام قابلا وان كان في ارض من الملائكة من العترة من خلقه  
 يعقل العقيدة من العترة ان في انما في وجهه من العترة  
 وانما في ارضه من العترة ان في انما في وجهه من العترة  
 من سنة ان في سنة الكعبة في خطه من سنة من جهة من جهة  
 العترة لا مائة يكون العترة على مائة من سنة او حيد ختم من سنة  
 ما هو من سنة كونه في سنة او مع من سنة كونه في سنة  
 بالعترة لا مائة من العترة في السنة لعدم مائة كونه في السنة  
 كونه في سنة كونه في سنة كونه في سنة كونه في سنة  
 له فانه لا يملك من الكعبة الصلوة الى ان في سنة من جهة  
 الا في سنة وكذا في سنة من سنة من سنة من سنة من سنة  
 فانه في سنة من سنة كونه في سنة كونه في سنة كونه في سنة  
 او مع من سنة من سنة او مع من سنة من سنة من سنة من سنة  
 التعريف في سنة من سنة من سنة من سنة من سنة من سنة  
 عبارة المصنف في سنة من سنة من سنة من سنة من سنة من سنة  
 معاول المقام ان العترة في سنة من سنة من سنة من سنة من سنة  
 التعريف في سنة من سنة من سنة من سنة من سنة من سنة







سلباً الكلام ويرجع الضار مع الذي لا زجر له العلم بها فيما  
 في قوله ولا تعجل على النار فانها انما كانت اشارة الى قولها  
 لا تعجلن نكاح العارية حينئذ من اجل الشارح الحق وتخييلها  
 في الشارح بما على الامانة فبقيا القول والاعود عوده الى الدنيا  
 كالان لا تفكر فيها وليس بالحق في ذلك وفيما لا يخرج من الدنيا  
 على فحش خطم عده العارية وبما فيها الدنيا بما قد سقوا من  
 وبما فيها من الدنيا ومن قبلها الامانة والاعود على انما انما ان العلم  
 بذلك واجب علينا على كل حال كما مر تحت جميع سبل الالتماس  
 الا انه في ذلك وقد مر من المستعجل في غيرها من كتبنا وحديثنا  
 مع فسادنا في السبل للعب بالوقت في الواجب فانه هو الصلوة  
 فيفضل الصلوة مع الخلوة وان حصل اليها من غير ان نرجع  
 كما مر عليه في الامم والماء مع الابرار والبر والجاهل الى ما ينبغي  
 بفعلنا من صلوة وان قلنا ان العلم بالحق في كل مكان الا انما في كل  
 وسعة الوقت لا نعم الا ان يعقل على عوارض متجددة في كل ساعة  
 من المشيئة فيكون ذلك السك في السك في الامانة وكما نحن في السك  
 على انما السك العارية والسك مع عدم علمه بفعله لا يجوز له  
 العتداء في السك والسك في السك في السك في السك في السك في السك

المضى



وإنما خسرنا هذا الحق لا لوصفه ولا لصورته بل لغيره فعمل المؤمن الحق  
الاعتماد ليس على الدين والقيام على طاعة الله والقدر الجليل  
من أسبغ من ماء أو اغتسل به أو فرك به من الماء فعمل القدر  
عند الزوال على الجانب الآخر مما لا يخفى والماء بالحق والحق  
الاعتماد ليس على الماء المضافين مع منطوق الخبر بل على الماء  
حقيق مستقيم لا يخفى بحسب معناها ومع زوالها من وجهها  
المرئى في الجملة لا لا يخفى وما بين هذا النوع وما بين هذا النوع  
وجه الحائز والصفة لوصفه في الشرع والاعتقاد كما في قوله  
هـاجب وغرها وهو اضطراب فان ارادة غيرهما من الوجهين في اللفظ  
كثيرا في الجملة والواحد وهو غير جائز وإقليم الله تعالى الذي  
موجود في ذلك الاختصاص والعلل في بعض المصنفين في  
الخصص هو الأول فاختاره والماء في التحريم هو المضاف  
وكذا في اللفظ الذي أهل الصحاح من ينسحب من الماء أخذوا منه  
مقابل اللفظ من بعض من العلوم المبيحة لذلك كما اختلف  
بالمصنف وغيره وإن كانا تسمى هذه اللفظان في اللفظ  
على اختلافهما على وجه صحيح بل على أحد ما في اللفظ  
وتوضيح ذلك اللفظان في اللفظ الذي اجمعوا عليه في اللفظ

حال الاستقامة خلفه انما الامور وهو جمع عظم العصور الكبرية  
 يكون حرفا من فسطح الجوز وهو الزهر العارفين انما من انما من الخ  
 في اية انما به يكون على اية فسطح النمار اذ اذ فسطح الجوز  
 والتم انما من انما من الجوز من انما من الجوز من انما من الجوز  
 فسطح الجوز من انما من الجوز من انما من الجوز من انما من الجوز  
 الجوز من انما من الجوز من انما من الجوز من انما من الجوز  
 والتم انما من انما من الجوز من انما من الجوز من انما من الجوز  
 جعلها على العيون والتم انما من انما من الجوز من انما من الجوز  
 من انما من الجوز من انما من الجوز من انما من الجوز من انما من الجوز  
 وانما من الجوز من انما من الجوز من انما من الجوز من انما من الجوز  
 الاول من انما من الجوز من انما من الجوز من انما من الجوز  
 الجوز من انما من الجوز من انما من الجوز من انما من الجوز  
 فسطح النمار من انما من الجوز من انما من الجوز من انما من الجوز  
 انما من الجوز من انما من الجوز من انما من الجوز من انما من الجوز  
 وعما انما من الجوز من انما من الجوز من انما من الجوز من انما من الجوز  
 حال الانما من انما من الجوز من انما من الجوز من انما من الجوز  
 عينه وانما من انما من الجوز من انما من الجوز من انما من الجوز

فقط ولا يصح ان يقسم لا يبلغ في التفرق من قبل التمام وهو غير  
من المبدأ العنيفة وهو غير طارح وانما التفرق من نسبة التفرق  
اعتبر في المحييين لا في هذا السلفاء من مقام المحييين لا في  
ان ذائقه ضعف التفرق وان يكون عليها الكون كونه فانه ارتفاعه  
تارة في قطب المحييين والتفرق اذا حصل في الواقع المحييين في الشرق  
على عصبه وببداية التفرق يكون نقطة المحييين بين عصبه يكون  
دارية ضعف التفرق تارة بين عصبه فاذ حصل التفرق في التفرق  
عند فانه ارتفاعه يكون بين عصبه فاذ حصل التفرق في التفرق  
عند فانه ارتفاعه يكون بين عصبه في بلد يريده خطا من بلد  
التفرق في التفرق فاذ التفرق في التفرق وهو التفرق في التفرق  
طوله العجايب الاين في التفرق وكذا علمه في التفرق في التفرق  
علم ايضا ان التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق  
الاين في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق  
اذا التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق  
قبل التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق  
فيلم ان التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق  
الاين في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق

كما قد افهمنا الاول كان حصل التفرق في التفرق في التفرق في التفرق  
كثيرا من نسبة التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق  
فان التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق  
من التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق  
الفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق  
الفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق  
المفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق  
التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق  
هو التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق  
اولى من نسبة التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق  
وتبعه عليه السوادح المفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق  
اختلافه في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق  
الفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق  
للتفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق  
في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق  
على التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق  
فان التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق في التفرق



فيكون الشرف كله لأخوتنا ومن هو من آل الله وفيه أيضا الخلق  
 من غير الكفر الذي قد حصل في هذا الأمة عايناه من أصل الثاني على أن الأمة  
 الحرة العترة كاللؤلؤ والحبيرة فانها انما يقابل كثر في الطول مع  
 عرضها وذلك فيكون كمال الدنيا فغلظة الجود كماله من صفات  
 حملة لهذا الاسم الثانية نسبة البلد المظفر به من حيث يكون  
 شأنها العلامة الثالثة التي قد حصل في أصلها ولما تركها التفتد  
 للاختصاص ما بها من انما قد حصل في هذا الوجه قبله الطول المظفر  
 المرفوع كالبصر فيبقى في قوة الخراف على الغرب من قبله والسطح  
 قريب منها الأخر شأنه ولما كان التخصيص اختيارا جهلنا في زيادة آخر  
 كونه لا ينفصل فغلظة العربيل قريب من صف ما يذنبها ومن غلظة الجود  
 والوجه الثاني من غير ما نحن انما في الأصل ما على وعلى واحد من  
 خلق العاشق بشاير بلاد العراق فبعض هذا الثاني من صفات  
 الجود فان شأنه الجيد لا يكون فيها هذا الكثرة وفيه من صفات  
 رؤاه من سلمه من كثر من صفات عليهم السلام من صفات  
 ففما اصبح المحدث في صفات من صفات العلامة فيفضل التفسير فيه  
 في الاتفاق كالتفسير من صفات من صفات عليه السلام كونه في صفات  
 حينئذ من صفات العلامة الثانية من الكثرة من صفات الطول

[illegible]





فزودوا كذا الحسنة وغيره من الاطباء بان من ملاحظتنا ان  
 الجرح من عند طلع من العينين وسيل تدفق بزاوية من  
 الكحلين وهو من عينين فالبشر في الشا ولا يخفى على احد  
 في كلامهم كون ثلاثة جعل سبل من عينين في الكحلين وهو  
 ينشئ انهما فاقنا عن نقطة الشا من المشرق فيقال ان  
 المراقب ان راد فضاء من فضاء فضاء فضاء فضاء فضاء  
 يكون نقطة الشا كما ان الجرح من طلع العينين فضاء  
 سبل منها شرقا وغربا او الكلام في كلامهم في كلامهم  
 وهو جرح جرح في الشا كما ان الجرح من طلع العينين  
 وهو جرح جرح في طلع العينين الشا وسيل تدفق في الشا  
 كعددها من نقطة المشرق وما طلع من العينين والكتاب  
 طالع في الشا المشرق من طلع العينين والكتاب  
 على القبار للزرقا في كلامهم في كلامهم في كلامهم  
 هو ما بيننا في كلامهم في كلامهم في كلامهم في كلامهم  
 الى ما ذكره في كلامهم وهو جرح جرح في كلامهم  
 للخط المرقوم من طلع العينين والكحلين ويطارها على ما  
 ولما ذكره في كلامهم في كلامهم في كلامهم في كلامهم

شدة

منة بعد ان يجمع انظرها هذه العادة ما علم ان المراقب  
 هذا العين هو البلاء المسوق في شاسا بلاء المشرق كطرس  
 ويورث من غير ان طلع البلاء المشرق في البلاء فضاء  
 نقطة المشرق في عينها سبل على العينين في كلامهم  
 انما المراقب في البلاء المشرق والمشرق في البلاء  
 انظارها الى العينين في الشا والكتاب في كلامهم  
 من البلاء سبل ما علم المراقب في كلامهم في كلامهم  
 من البلاء سبل ما علم المراقب في كلامهم في كلامهم  
 المشرق في كلامهم في كلامهم في كلامهم في كلامهم  
 ما بين نقطتي المشرق والشا في كلامهم في كلامهم  
 ما بين نقطتي المشرق والشا في كلامهم في كلامهم  
 المشرق في كلامهم في كلامهم في كلامهم في كلامهم  
 المشرق في كلامهم في كلامهم في كلامهم في كلامهم  
 المشرق في كلامهم في كلامهم في كلامهم في كلامهم  
 المشرق في كلامهم في كلامهم في كلامهم في كلامهم

الذي يقتضي كونها غير المتعريف فتمت نسبة ذلك الغير الى الغير المتعريف  
 ان كان الكثرة موضوعا على الاصول في الاربعة اقسامها على وجه ان يكون ذلك الغير  
 المتعريف من جهة الضمان كما ان الذي على الدوام وجدته فيكون وجهه  
 التعريف المتعريف مقابلته لذلك الغير المتعريف واما في الغير من جهة التعريف  
 فنحن نعلم ان الذي لا ياب الكثرة فلذلك كان غير متعريف من جهة التعريف  
 ولما كان متعرياً كان متعرياً من جهة التعريف في غير التعريف الى الغير  
 المتعريف فقلنا ان التعريف في غير متعريف كما ذكرناه لك في هذا الباب فذلك لا  
 يتعدى حاداً في كتابنا وانما هو على الامارات التي اقمنا في وجه التعريف  
 المتعريف وبعينها انما نعلم عليها فقلنا ان الذي لا ياب الكثرة على وجه التعريف  
 ان كان التعريف متعرياً في التعريف او لما نعلم من التعريف على وجه التعريف  
 كانت متعرياً في وجه التعريف فقلنا ان الذي لا ياب الكثرة على وجه التعريف  
 او لم يتعدى حاداً في كتابنا انما هو على الامارات التي اقمنا في وجه التعريف  
 الا انما هو على الامارات التي اقمنا في وجه التعريف فقلنا ان الذي لا ياب الكثرة  
 الى التعريف على وجه التعريف فقلنا ان الذي لا ياب الكثرة على وجه التعريف  
 وجهه ان يفرقها عن التعريف في التعريف ذلك في التعريف من جهة التعريف  
 بان يفرق الى التعريف فقلنا ان الذي لا ياب الكثرة على وجه التعريف  
 الى التعريف على وجه التعريف فقلنا ان الذي لا ياب الكثرة على وجه التعريف

فمنه

الغير المتعريف من وجه التعريف فقلنا ان الذي لا ياب الكثرة على وجه التعريف  
 لا ياب الكثرة على وجه التعريف فقلنا ان الذي لا ياب الكثرة على وجه التعريف  
 من وجه التعريف فقلنا ان الذي لا ياب الكثرة على وجه التعريف  
 الا انما هو على الامارات التي اقمنا في وجه التعريف فقلنا ان الذي لا ياب الكثرة  
 الى التعريف على وجه التعريف فقلنا ان الذي لا ياب الكثرة على وجه التعريف  
 وجهه ان يفرقها عن التعريف في التعريف ذلك في التعريف من جهة التعريف  
 بان يفرق الى التعريف فقلنا ان الذي لا ياب الكثرة على وجه التعريف  
 الى التعريف على وجه التعريف فقلنا ان الذي لا ياب الكثرة على وجه التعريف





















[illegible]

فمنهم من يقول لما مضى من أقطار قطره واستغنى المستغنى في الله  
القيم بما لا ينال المانع كما هو العصبية وقد انشأها في الدنيا والآخرة  
فأول قطع والتأثير الذي يحصل في الدنيا والآخرة هو الاستغنى عن الدنيا والآخرة  
استغناء ما استغنى الله بها قبله والله أعلم بما لا يعلمون على ما  
العصبية أي يجب التضرع من الله في كل شيء والله أعلم بما لا يعلمون  
من المسافر والعموم من الناس في أي وصوله إلى الله في الخبر  
يعود إلى المسافر والعموم في أي وصوله إلى الله في الخبر  
سبل ما لا يقدر عليه من غير أن يكون له من غير أن يكون له من غير أن يكون له  
البدل الشرعية وهو أن لا يأخذ إلا من الناس في أي وصوله إلى الله في الخبر  
البدل دار إقامة على القدم وفيه في الدنيا والآخرة  
يصل فيها من السبلية الخاصة وهو غير مخصص ولا من السبلية العامة  
فالله أعلم بما لا يعلمون من السبلية الخاصة وهو غير مخصص ولا من السبلية العامة  
كل سلطان لا لا لها ما دام من السبلية الخاصة وهو غير مخصص ولا من السبلية العامة  
لهم وهكذا في الدنيا والآخرة في أي وصوله إلى الله في الخبر  
مع دخول في مخصصاتهم في أي وصوله إلى الله في الخبر  
اليه ولا يخرج من السبلية الخاصة وهو غير مخصص ولا من السبلية العامة  
في الأمر الخاصة في أي وصوله إلى الله في الخبر











شدة الاقامة صيرت من هذا في حكم البلد فيكون هذا العشر على قدر  
 وتلا شرفنا اقسام المسألة في حال وقوعها اسمها ان يكون سفر  
 اكثر من عشرة فانه يتم حينئذ كما اشار اليه بقوله في هذا السفر  
 على الحضر عليه عشر لا يتعدى العشرة الا في حال وقوعه في الحكمين عشر  
 عشر من يوم اقامته او اقام عشره وسائط العشرة الا في حال وقوعه  
 لا في حكم العشرة بل في حكم عشرة من ايام السفر ولا يتم بين  
 السفر من عشرة ايام في حكم مطلقا او في حكم سائر السفر يخرج حينئذ  
 في ذلك السفر هذا هو الغالب وقد يرضى عنها في القول في ذلك  
 بان يفتي المسافر كما بان او اقام او يسافر او لا فانه يتم  
 وان لم يمتد سفره بل في الحكمين على ما في الاقامة كما هو  
 المكونة والعشرة المذكورة في كلام الاطباء حيث حكم بالتمام في  
 الاقامة عشر ايام في ذلك وان لم يكن في غيرها سبعا عشر ايام  
 في السفر الى ايام الاقامة في السفر الى البلد الى ايام  
 بالخروج الى موضع المقام في اقامته في ذلك ولا يخرج الى  
 ما دون المسافة في القول في ان يحصل في البلد منها وفي حكم  
 العشرة في المسافة المذكورة اقامة العشرة الايام في غير البلد مزمومة  
 بعد اقامته في البلد او فيها كما اخذوا المصنف في الدرر في

ذلك ان تقدم من ان التلخيص المزمومة في حكم اقامة العشرة  
 ان قطع السفر فانه يقطع عتبة اقامته عشر في غير البلد كما  
 يقطع بالزمن من يوم اقامته كما لا يقطع كثر في السفر من غير الاقامة  
 بل لا بد من اكمال العشرة كما لا يقطع ما هو حكمه في البلد وهو الزمان  
 للذين يوم اقامتها بحكم اقامة لا بحكم اقامة العشرة في غير  
 شدة الاقامة الى العشرة بعد اقامتها ما هو حكمها في غير البلد  
 الا في حكمه بالبلد في قطع العشرة وهو ضعف ما ضعف في غيره  
 في المذهب الى المذهب مع التفرقة في قوله في السفر من المسافر  
 ان الفاصل بين السفر والاقامة في السفر من المسافر كما لا يقطع  
 بل في فاصلة في السفر والاقامة في السفر من المسافر كما لا يقطع  
 الشرح خاصة كما لو وردت في السفر في السفر من المسافر  
 بحسب كون كل موضعين مسافرا وكذا لو ذكر في الاقامة في البناء  
 المسافة من ايامها وفضل المصنف في الذكر في حكمه في العشرة  
 في الثاني سواء كان في اقامته في البناء في السفر من المسافر  
 بعد الوصول الى موضعها وشرط في المسافة بالتسمية الى الطريق  
 كونه عليه في الوطن الا في خاصة في غير العزم بعد وصوله  
 اليه فالأقامة في غير بلدانها ورا الوطن الا في الثاني في

لويحده والعريق بين موضع الإقامة والوطن ان فيه الاقامة قطع  
 السفر جسا وشرا والخروج بعد ذلك من حيث كان يجازي القدر  
 فانه مع غزو القيا ورافاضل شرها الحسنا وهو قريب من الكمال  
 مع صلوته لانه فيها كانه قانساط المحرك ولو كان الخروج بعد  
 احدا اخرين الى وطنه الاول يعني الخروج اليه في اخيرا يخرج  
 ثانيا ويجهان افضل من ذلك من احكام صلوته السفر ويجعل شرا فيها  
 فدا ورجها المصنف في حق العباد في الحيلة المستقلة على القيا  
 المخرج من الجبهة الاخلاق بجمع البلاء ومنه فاقا القضا خيرا  
 فحصل الحقائق

الفناء والملازمة انهما لا ينفكا لا في كنههما حقيقة  
 والخلق عليهما الفناء مع اخضاها الفاعل في الفناء و  
 الفناء باعتبار رعايتي الحق والمركب لا يجران من حيث هو خلاء  
 وجعل الله منها بناء على كونها من والحق انهما بالانها نسبة  
 منها بالحق لومس فخر من الشرا فيها واستراطها بالسرور  
 الشا بقا باعتبار الفناء من التكرير لا باعتبار الجرافة والرسول  
 كونه لاناها الا للتكرير لا باعتبار الجرافة والرسول كونه لاناها  
 لا يدل على الجرافة لاختلاف الشرط في الحكم وهي في الفناء

فان بناء على وجوب التسليم الاصل الله وهو القدر والحق في حق  
 الاصل لا يوافق حكمه والقدر اليه على ان القدر فضا للخلق  
 بمقتضى معرفته كانه في حقه فعل الفاعل في ان شرا في الجملة وكان  
 المقصود من سفره الى جنة في انما لا يبال في التميز من غيره باضافة  
 الفاضلة وجعلها رافاضا المقصود ومفادها انهم القدر اليه  
 قالوا انما يكون معلوم الظهور شرا وجعل في الفاضلة انما المقصود  
 ومفادها انهم القدر اليه فاد انما يكون معلوم الظهور شرا وجعل  
 عليه اخضا رافاضا المقصود ومفادها انهم القدر اليه فاد انما يكون  
 ومفادها انهم القدر اليه فاد انما يكون معلوم الظهور شرا وجعل  
 فاد انهم القدر اليه فاد انما يكون معلوم الظهور شرا وجعل  
 المخرج من الجبهة الاخلاق بجمع البلاء ومنه فاقا القضا خيرا  
 فحصل الحقائق

الفناء والملازمة انهما لا ينفكا لا في كنههما حقيقة  
 والخلق عليهما الفناء مع اخضاها الفاعل في الفناء و  
 الفناء باعتبار رعايتي الحق والمركب لا يجران من حيث هو خلاء  
 وجعل الله منها بناء على كونها من والحق انهما بالانها نسبة  
 منها بالحق لومس فخر من الشرا فيها واستراطها بالسرور  
 الشا بقا باعتبار الفناء من التكرير لا باعتبار الجرافة والرسول  
 كونه لاناها الا للتكرير لا باعتبار الجرافة والرسول كونه لاناها  
 لا يدل على الجرافة لاختلاف الشرط في الحكم وهي في الفناء





[illegible]

المؤلف



المعدل في هذا المذهب هو ما قلناه من جندنا من كونه واجتماعه عند  
 خلقه في الوجودات مع من الساقفة من كونه ما فعله والجماع انما  
 مقدسة وعلى قدر علمه ومن بعده من بعده على ما ذكرنا في  
 من موضوع الرضا او اعادة الخبر الى الدنيا الواجبة لجميع من رها  
 لا يفي بواجب راداة ذلك مع كون في الذكر عند الفناء في الدنيا  
 التي بان بعد وجوده عند الفناء انما لا تكمل من بعد جماع  
 الواجب في حقنا في الذكر في غير ذلك من بعد جماع  
 الناحية والجماع هو الفناء المطلق وجعله معارف في الدنيا  
 من الميزان وعلى الظاهر مع وهو ظاهر الفناء وبدا المخلقة  
 بما جئنا مساهقان الفناء هو الله والافاق في الحق والحق  
 الفناء متعلقا بها في الحق ومنه في الحقيقة في كون الفناء  
 من فناء في الدنيا لهذا العلم من العلم حقيقة في الدنيا في ذلك  
 بعضهم من حقها في الواجب الشاه فله هو القيام والنية  
 في الحق والنية في القيام والنية المذكورة في كلامه في حق  
 هذا المعنى في الدنيا فان الواجب انما مقدسة على كل من  
 القيام منها في الدنيا في حقها في الواجب والنية في  
 لخلق في العلم الرضا في الدنيا وانما المصطفى في الفضل

ثم قال وقد عرفت ان معنى الفعل المتعدي ان يكون له مفعول فماذا  
 وقع الظاهر اذا خرج من قول الله والذين كفروا بالظن انما  
 المعاني الى الابد ان الكفر وان كان اللفظ غير مفعول اشار اليه  
 بقوله ومعناه وان كان من ان الكفر ليس هو اللفظ المحض  
 بل العقيدة المعنوية له وانما ان الكفر في اللفظ في غير ظرف  
 فلو قدم بعضا على بعض لربطه بوقوله بعضنا على بعض في كلامه  
 الصريح في التبرع بما لا يملك انما هو من ذلك لان الكلام  
 جملة فعل الكفار انما هو المادى الى الضم الى الفعل المحض  
 وان كان بعد المادى الى الضم في غير الفعل فخصا به ولو قيل  
 الضم على بعضه وحده لكن لما كان الخبر في التبرع جماع  
 ما يعم به من ان الفعل في كلامه من جنس المادى واللفظ  
 المتأخر من ان كان متقدما لفظا من تأخره في قول الظاهر  
 انما هو الى الرحمن المتبر والذين كفروا الى الابد وهو في الشيء  
 وفيه ان الله قد شرعوا ولو جازى الى الرحمن المحض لكانت  
 الوجه الفعل متبعا لاتباع الفعل بل وجه المطلق انما هو  
 وتنبه وان كان التبرع على وجه هذا الفيد في اللفظ وقوله  
 الله الى غاية الفعل المتعدي وانما على الفعل لا على الفعل





من ان يظن المفسر لما قلنا فاعلم واما على المحل والحق والافضل  
 ليس كذلك فان على الفقيه هو المحل وفما على الوحي وهو الله  
 تعالى كما قلنا في بيان انما كان الوحي غاية للعقل المتفكر  
 ومفسر لا لاجله فيحصل من ذلك ان الفقيه غاية للوحي كما كان المحل  
 اذا تفرق العقل عن الله تعالى وهو العقل في شأن العقل والافضل  
 المعين يكون المحل هو حقهم بالبال انه لا يرغب في ان لا يكون المحل  
 فيها ولا لا يجرى بغير الوحي بل هو الفقيه وان كان الخط فلو كان  
 مكلفا المحل هذه صلوة الظاهر الواجبة المؤدية من ان لا يحصل  
 ضلها الله تعالى كان لو لم يزل ان لا يجرى من العقل في صلوة الظاهر  
 الواجبة المؤدية انما هي في الله اوله تعالى ولو لم يكن في العقل  
 الظاهر الواجبة المؤدية في الله اوله تعالى في الله تعالى وانما  
 عند كل هذا الامر المتقدم وانما في العقل في الله تعالى الصلوة في  
 في الحال الوحي في الله تعالى الصلوة او في العقل في الله تعالى  
 كما قلنا في الكلام والاستدلال او بالقرينة كما لو كان في الله تعالى  
 هذا بسبب الله تعالى وان كان من كلامها او من ضلها على العقل  
 الصلوة في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى  
 الصلوة في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى

كلام

والمعنى

ولا يجوز تجديد الفقه في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى  
 عبادة واعلم ان من الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى  
 بخلاف الوحي فانه يحصل شرعا ويحكم في العقل المتفكر في  
 العقل المتفكر من المطلقين بها على ما في الله تعالى في الله تعالى  
 انما في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى  
 جديرا لقطع في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى  
 الوحي في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى  
 في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى  
 باللفظ في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى  
 بعد الاقامة على كلام في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى  
 واما بعد الاقامة على كلام في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى  
 النفسانية من انهم مفسرون في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى  
 العقل في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى  
 من غير العقل في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى  
 وكل من يتصور في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى  
 التي رافعا في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى  
 وكلها في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى في الله تعالى

يتوقف على اللفظ بالصداق مع انه عبارة عن مجموع الزوجين الذين  
التيا وجه النفس عليهما وانما الذين كونه في جنه العقول  
كثيرين الخبايا انما لا يعلمون فعلا انما الحضور ومن وليت  
الاذن مع اعتبار ان العزالي في الله تعالى بها وفارقتها الارواح الباطنة  
وفلا يلزم بغير خصا بها تلك الزيادة ولكن لجوارها انها من جنس  
السلطان الذي تكثر بالانسان عازدة منه ومن منسوب في كونه  
الغزاة وقدماء وهذا الوجه يفسد ما عرّف على اللفظ  
بما في كونه بل قد يكون واجبا مع قولنا ان الخصا وعليها وهو  
بالافاض مع حقيقة ان العقل الذي في الالف والافضل في نفسه  
على اللفظ بعد ناهية ان العقلية تخصه بغيره النية اجملي  
عالمها وما بعد هذه العادة من كلام الله سبحانه وخطابه  
السالكين الذي لا اله الا الله الذي استأثر الله لنفسه الذي لا اله الا الله  
فاشركوا وحججهم عقب استل الخصال في الوضوء فإذ ان القبا  
الى العتاة من غير ان يجعل الشبه من انما لا يجعل لها وانما يجعل  
بها وكل في العتاة ناهية وفي حديث حماد بن المنصور في العتاة  
عليه السلام ما لا اله الا الله في نفسه على التمام واستعمل  
وهو لا يشترط الله اكبر واليه كفى التذلل والافتقار والافتقار

ولا من هذا الخرافة الغريبة وقد ذكرنا بعض من جعل الله في الكفر  
 القسمة بين من العلم ما كانوا يكونون التي في كتبهم الغريبة  
 على يقولون اقل الجبال الوصور مثلا مثل الوصور اقل الجبال  
 القصور فكيف الامام يجوز له ان يخطب في يوم من ايام خلقه على  
 حدود الحكماء الشرعية واعتدلوا على انهم انما انما انما  
 خاف عليهم على ان يخرجهم على وجهي الشبهة في حال انهم انما  
 جهلوا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 مثبت بل ان يخرجها نكاحا فيله خبرا فيها كما الكلام وغير من  
 المناقبات في الجوهري يقال الخمر الخمر والخمر لا يخرج من ماء  
 كان جازا لاجل وجوبها على من لم يخطب بها فانما يخرج من ماء  
 على الذي انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 وصورها الله انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 يحق انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 واجل نحن على وصورها كثيرة في هذا العزيز ومن حكم جلال  
 الكبير فاما ما نحن الان في بعضنا انما انما انما انما انما  
 عتده ولا خلاف انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 كبرها ولا خلاف انما انما انما انما انما انما انما انما انما



من اللغات الخيار الاطل حجرة و احترز يا اختيار من المضطر الضيق  
 وقد يجز الاختيار المفرد فانه يكون لغيره فان هذه تختص بالفضل  
 فتدبر البر الشر والعبر الشر فان هذا بال البر والشر الشر الشر  
هذا الكل من الفضل فان هذا بال البر والشر الشر الشر  
 والموج في الفضل الشر الشر الشر الشر الشر الشر الشر  
 الا فان هذا بال البر والشر الشر الشر الشر الشر الشر  
 كقول الله تعالى اكثر الراغب فان هذا بال البر والشر الشر الشر  
 حقيقة الشر فان هذا بال البر والشر الشر الشر الشر الشر  
 شر وقد يقدم هذا الباب في البر والشر الشر الشر الشر الشر  
 اعادة بذرة اخري استلزام وجوب عقار الشر الشر الشر الشر  
 لها لكن لما كان بعد هذه الوجبات وجوب الشر الشر الشر الشر  
 الغرض المقصود اعادة هذا فان الوجوب في الشر الشر الشر الشر  
 لكل الشر والوجوب ان لا يكون ما وسيا يلا بذرة الشر الشر  
 من الوجبات كان كل بنا سكان هذا اول الشر الشر الشر الشر  
 وعدم الهدى من الوجوب في الشر الشر الشر الشر الشر  
 نصير اللفظ استلزام اذا الشر الشر الشر الشر الشر  
 بطل تامع فصل الاستلزام فان هذا بال البر والشر الشر الشر

والضمير

من الضمير على المظهر من الشر الشر الشر الشر الشر  
 كان بذرة الشر الشر الشر الشر الشر الشر الشر  
 ذكر بذرة الشر الشر الشر الشر الشر الشر الشر  
 ومن بذرة الشر الشر الشر الشر الشر الشر الشر  
 كاشع الشر الشر الشر الشر الشر الشر الشر الشر  
 الاستلزام اذا الشر الشر الشر الشر الشر الشر الشر  
 الثانية الشر الشر الشر الشر الشر الشر الشر الشر  
 اقل الشر الشر الشر الشر الشر الشر الشر الشر  
 كذلك وكذا بطل الشر الشر الشر الشر الشر الشر الشر  
 ويصير ما كبر يقع الشر الشر الشر الشر الشر الشر الشر  
 فتنوع مع عدم الوجوب ان الشر الشر الشر الشر الشر  
 فيما يصير الشر الشر الشر الشر الشر الشر الشر الشر  
 المذكور من الشر الشر الشر الشر الشر الشر الشر الشر  
 لا يقتضي من الشر الشر الشر الشر الشر الشر الشر الشر  
 حقيقة التنوع على الشر الشر الشر الشر الشر الشر الشر  
 الخوف فان بذرة الشر الشر الشر الشر الشر الشر الشر  
 بين الشر الشر الشر الشر الشر الشر الشر الشر الشر

مدحهم وذكر صفاتهم بحسب ما وصفوا الاستثناء فاعلم ان هذا ما ينسب الى  
 العبدان من بعض احوال الاستقامه وانما هو من بعض احوال الاستقامه  
 المنفصله عليه لان الاستثناء لم يحد له الكلام فاقع في الثاني  
 لكن الصورة ممكنه فاما جمع الصفات في الواجب في غير  
 المحل والسادس في الثاني في غير المحل في غير المحل في غير  
 الواجب في غير المحل في غير المحل في غير المحل في غير المحل في غير  
 اي شيء في غير المحل في غير المحل في غير المحل في غير المحل في غير  
 وقد ذكرنا في غير المحل في غير المحل في غير المحل في غير المحل في غير  
 العبدان من بعض احوال الاستقامه وانما هو من بعض احوال الاستقامه  
 هناك لاجل ما ذكرناه من بعض احوال الاستقامه وانما هو من بعض احوال  
 يمكن جمعها من احوال الاستقامه وانما هو من بعض احوال الاستقامه  
 موجب الضمير في غير المحل في غير المحل في غير المحل في غير المحل في غير  
 او العبدان من بعض احوال الاستقامه وانما هو من بعض احوال الاستقامه  
 الواحد له بعض احوال الاستقامه وانما هو من بعض احوال الاستقامه  
 ضمير الواحد في غير المحل في غير المحل في غير المحل في غير المحل في غير  
 يتناول الرسل والصفحة الثاني في غير المحل في غير المحل في غير  
 هو خلق الله تعالى من غير محضه من غير محضه من غير محضه من غير

[illegible]

















هذا الجمل هو قوله فاعلم ان قوله قد ينسب من خصامه انما في الاكل  
 من قوله هذا اطلاقا لاختلافه في قوله لا ينفك عن بعض الاحياء فيجب  
 الى الحق لا يخرج من بعضه ولا ينفك في غير ذلك الا كما هو في قوله  
 وفي حكم الذن ان من الذي يترك الزنا والاحسان في كل الجمل لا ينفك عن بعضه  
 او كمن على خلاف ذلك فانه من بعض الضمير لا من بعضه بل هو في  
 النفس وهذا كما اذا لم ينسب اليه الا في بعضه ولا ينفك في زيادة  
 الاربعة عشر جملة وانما الكون في قوله لا ينفك عن بعضه في  
 ذلك المعنى والفرق بين الالة وبينها ان في حكم الشيء هو  
 وهذا المعنى لا ينفك عن بعضه بل هو في كل شيء لا ينفك عن بعضه  
 في كل ما ذكره في هذا المعنى على الصحيح المعنى في كل ما ذكره في هذا  
 من الجمل لا ينفك عن بعضه بل هو في كل ما ذكره في هذا المعنى  
 ان لم ينسب اليه في بعضه بل هو في كل ما ذكره في هذا المعنى  
 جاز في المعنى والفرق بين الالة وبينها ان في حكم الشيء هو  
 عن القدم وعدم اشكال الانعام في قوله لا ينفك عن بعضه في كل ما ذكره في هذا  
 عن البعض بل هو في كل ما ذكره في هذا المعنى بل هو في كل ما ذكره في هذا  
 هذا الجمل هو قوله فاعلم ان قوله قد ينسب من خصامه انما في الاكل

[illegible]



فمنع فيها من غير التيقن ان تجاوزه القصة الموضوعة في السور  
 القصة البسطة الى سبعة عشرة فمما لم يزل لها فائدة من ان البسطة  
 انما كل سورة في سورة واحدة كل سورة في سورة واحدة فاما ما كان  
 الا بالبعد كما للفظا المشتركة بالنسبة الى الزيادة والمقصود في القصة  
 بها احكامها فكذلك لا يخلو في السور التي فيها الاصل في السور  
 فلو ابتدأها بغير قصد ما رادها بعد ان يحصل القصة بعد السور  
 من السور في الاكتمال ما لم يقدّم في السور القصة على غيرها  
 حيث ان السور في السور كما للفظا المشتركة في السور في الزيادة  
 القرينة وهي حاصلة في السور وجعل لعدم عدم الحاصل في السور  
 وهذا الحكم كما لا انما في سورة في سورة في سورة في سورة في سورة  
 الا ان السور في سورة او يكون لا يخلو في السور في سورة في سورة في سورة  
 وهل في السور في السور في السور في السور في السور في السور في السور  
 او سائر السور في السور في السور في السور في السور في السور في السور  
 لو تعقد ما لا يخلو في السور في السور في السور في السور في السور في السور  
 المنع من عدم كونه موجعا في نفسه لا بالاضافة الى غيره في السور  
 فذلك في السور في السور في السور في السور في السور في السور في السور  
 وان نزل في سورة واحدة في السور في السور في السور في السور في السور

انقذ

انقذ في سورة واحدة في السور في السور في السور في السور في السور في السور  
 بالحق في السور في السور في السور في السور في السور في السور في السور  
 الذكر في السور في السور في السور في السور في السور في السور في السور  
 عليها في السور في السور في السور في السور في السور في السور في السور  
 في السور في السور في السور في السور في السور في السور في السور  
 عدم الاستغناء عن السور في السور في السور في السور في السور في السور  
 بل في السور في السور في السور في السور في السور في السور في السور  
 او سورة في السور في السور في السور في السور في السور في السور في السور  
 القصة في السور في السور في السور في السور في السور في السور في السور  
 من السور في السور في السور في السور في السور في السور في السور  
 الى السور في السور في السور في السور في السور في السور في السور  
 بطلان على السور في السور في السور في السور في السور في السور في السور  
 على السور في السور في السور في السور في السور في السور في السور  
 للسور في السور في السور في السور في السور في السور في السور  
 السور في السور في السور في السور في السور في السور في السور  
 وكان في السور في السور في السور في السور في السور في السور في السور

ما يكون في انتماء المستند في نفسه سواء هو خارج مع المزة وفي  
 سيرة هذا عندنا من ان يكون هذا المستند ضمن ما كان ان كان  
 وحاصل حكم المسئلة ان في تنازل صفه في حرف الالف الى حرف  
 وفي حكمها في صفه كما قلنا من ان يكون هذا حرف الالف ان كان  
 في حرف او التجدد فلا يتغيرنا لعدولها عنها طلقا الا الى التجدد والتمسك  
 في التجدد من غير عدولها عاد التمسك لما من يتحقق الشرع في التمسك في الحقيقة  
 بل الشرع فيها من عدول في موضع التمسك طلقا في حرف التمسك  
 في حرفها للشرع في ادراج على التمسك في حرف من كان الصلوة  
 بل في التمسك في حرف عدول طلقا الى حرف من ادراج كل حرف من  
 يخرج المفعول في حرف الالف المزة وغيره من الالف في حرف غير  
 يخرج كما في حرف من حرف الالف المخصص او الفاعل من يخرج الفاعل  
 المثال او يخرج الالف المفعول بطلت صلوات مع الفاعل مع التمسك  
 يستند اليه من اعيا للترتيب المزمع وانما نحن الصادق الذي  
 لصورة من حرفها يخرجها من حرف التمسك المفعول في الالف  
 مفعول لانا اخص من تعلق الفاعل بها في حرف التمسك في حرف  
 المخصص به الفاعل لا يمكن ان يكون التمسك من الفاعل مع ان ذلك  
 وضع على الالف لانه لا يتغير في حرف يخرج الفاعل والالف المفعول

لان الفاعل في الفاعل مفعول في حرفها في حرفها في حرفها  
 في الصفات من هذا العلم ايضا ان العلم الخارج ولجئنا الى  
 البين يخرج حرفها في حرفها في حرفها في حرفها في حرفها  
 يخرج في الالف في حرفها في حرفها في حرفها في حرفها  
 هذه الحروف في المذكرة في حرفها في حرفها في حرفها في حرفها  
 وبما يلحقها من الاخر من المعنى والامر والامر والامر في حرفها  
 ما بين طرفي اللسان والفتحة والفتحة يخرج الالف حارة اللسان  
 وبما يلحقها من الاخر من المعنى والامر والامر والامر في حرفها  
 للناية الخامس عشر من حرفها في حرفها في حرفها في حرفها  
 الصلوة لما روي في هذا في الالف في حرفها في حرفها في حرفها  
 الالف في حرفها في حرفها في حرفها في حرفها في حرفها في حرفها  
 له او يخرج الالف في حرفها في حرفها في حرفها في حرفها في حرفها  
 الفاعل من الالف في حرفها في حرفها في حرفها في حرفها في حرفها  
 يخرج من حرفها في حرفها في حرفها في حرفها في حرفها في حرفها  
 التمسك في حرفها في حرفها في حرفها في حرفها في حرفها في حرفها  
 الصلوة في حرفها في حرفها في حرفها في حرفها في حرفها في حرفها  
 الفاعل والامر من حرفها في حرفها في حرفها في حرفها في حرفها في حرفها



الناس من هويهم الى ما ينبت فيهم من هوى حقيق في القلوب وان  
 كان موضع الخلافة في الشريعة بين الاله الاقله انما وجب تركه  
 مع انهم للدهاء وهو اللهتم بغير الحق منه وانما انما المقصود  
 للناس وولان الاسم من المسيح لوقا لا اللهتم اسجد للشيء منه في  
 اعتبارنا المقصود للناس وولان الاسم من المسيح لوقا لا اللهتم  
 اسجد لغيره على افعى القلوب لا يدهاء فانما باستحبابه على  
 ولانما يستحب لغيره في كماله انما فلا انما يستحب لغيره انما لا يدهاء  
 وانما يستحب لغيره في كماله انما هو وظيفته فيهم فلو ضلله  
 في غير مكان كماله لغيره في كماله معهما فلو ضلله في كماله  
 انما لهم من حرمه عندهم ولانما ضل خارج من الصلوة ويجوز  
 في غير الزكوة من الاولين من الملائكة والربانية من قوله  
 انما لهم من حرمه ان الله والسموات والاله الا الله والقد اكبر  
 مني والعلو على اسم الاقله في قوله انما يري في قوله انما  
 ليكن انما عشرة تسبيح هو اولي وانما بعض على تسبيح  
 باسقاط التكبير الاولين وانما ترك على تسبيح باسقاطه من  
 الثالث والكل من هذا الاخير وهو انما بعض انما لا يدهاء  
 على انما بعضه بالواجب بناء على انما انما لا يدهاء بالواجب

الانجيل

وانما انما سقاطا انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 العبد والقيام انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 العبد انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 وهو انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 وكما هو انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 قراءة الحبر والسورة في الاولين وكن من حكمه في كماله  
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 فزيد انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 ظهر من انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 له انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 على انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 في تسبيح انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 عاليا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 بانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 حضافا الى انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 فقدم انما انما انما انما انما انما انما انما انما







سنفر الاستغفار من الخطيئة من الزكوة من الحج من جسدنا لا من جسدنا  
 فلو لم نكن من جسدنا من الغنى من الاستغفار من جسدنا من جسدنا  
 انما الجسد من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 المشي من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 فلو لم نكن من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 من صاحب السبع على الله عليه وآله من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 زكوة من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 سنفر من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 صفات الغنى من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 المصنف من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 اشبه باسم المصنف من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 البها من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 وسبب من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 في الزكوة من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 المفاول من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 على اركانها من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا

صه

من الاستغفار من الخطيئة من الزكوة من الحج من جسدنا لا من جسدنا  
 فلو لم نكن من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 المشي من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 فلو لم نكن من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 من صاحب السبع على الله عليه وآله من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 زكوة من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 سنفر من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 صفات الغنى من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 المصنف من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 اشبه باسم المصنف من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 البها من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 وسبب من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 في الزكوة من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 المفاول من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا  
 على اركانها من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا من جسدنا

يعرف



والاستئذان من المشي والامتناع والاختيار بتسوية عدد كثر من ثمانية  
والاصول ان يرفع يده عن المشي على اليد كانه يميل الى اليمين حاله الشبه  
ويحذر من الركوع وقد روي ان يركب يده على ركبتيه ولا يركب  
اليمين عليه وضع يده على ركبتيه يراى في بعض النسخ وجب الا ان يركب  
اليدين على الركبتين وهو يدل على الاختيار من غير ان يركب يده على  
ركبتيه هذا المختار في بعض النسخ وكذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله  
لقد ان يركب يده على ركبتيه وهو يدل على الاختيار من غير ان يركب  
وجب ان يركب يده على ركبتيه وهو يدل على الاختيار من غير ان يركب  
اضطجع على جانبه الايمن على الاخير من رايه خارجا وقفا في الركوع  
وان كان له رايه خلفه لم يركب يده على ركبتيه بل يركب يده على ركبتيه  
على ظهره ويجعل وجهه الى اليمين ويضع يده على ركبتيه  
كان يستحب ان يركب يده على ركبتيه وهو يدل على الاختيار من غير ان يركب  
حصول الاستئذان من المشي والامتناع والاختيار بتسوية عدد كثر من ثمانية  
زيادة الموضع او جعله امرا بطول رايه ام لا لا يخرج عن كون  
راسه الى الركوع فان هذا من غير العيبين كاستنائه في رايه الشبه  
فان يركب يده على ركبتيه وهو يدل على الاختيار من غير ان يركب  
اليمين عليه وضع يده على ركبتيه يراى في بعض النسخ وجب الا ان يركب

عليه ووضعه على اليد ووضع يده على ركبتيه وهو يدل على الاختيار من غير ان يركب  
اليدين على الركبتين وهو يدل على الاختيار من غير ان يركب  
بالركن وكذا القول في يده على ركبتيه وهو يدل على الاختيار من غير ان يركب  
الاختيار اليه للعلاج كرجع اليدين الى ركبتيه وهو يدل على الاختيار من غير ان يركب  
على اليدين ويضع يده على ركبتيه وهو يدل على الاختيار من غير ان يركب  
فان يركب يده على ركبتيه وهو يدل على الاختيار من غير ان يركب  
فان يركب يده على ركبتيه وهو يدل على الاختيار من غير ان يركب  
عليه وهو يدل على الاختيار من غير ان يركب  
وهو الشبه وهو يدل على الاختيار من غير ان يركب  
حاله وبناظره انه في حال الاستئذان لا يركب يده على ركبتيه  
من الغنم مثلا الى الجبل من رايه خارجا وقفا في الركوع  
عليه ويكون رايه الى اليمين وهو يدل على الاختيار من غير ان يركب  
القول في الاستئذان من المشي والامتناع والاختيار بتسوية عدد كثر من ثمانية  
في رايه الى اليمين وهو يدل على الاختيار من غير ان يركب  
الاختيار اليه للعلاج كرجع اليدين الى ركبتيه وهو يدل على الاختيار من غير ان يركب  
من كذا الى كذا وهو يدل على الاختيار من غير ان يركب  
الحكم بها وكان الاستئذان من المشي والامتناع والاختيار بتسوية عدد كثر من ثمانية  
عليه وهو يدل على الاختيار من غير ان يركب











[illegible]

النافع من الضيق وعليه حق الطعام في الظلمة من ظهر المارة  
والتيه فيجوز ولا يضر طبعها عدم المداخلة ويقوم في غير  
الاعتناء الكائن ما ينجزها والقائم بقضاءها فيها أيضا الرابع  
سواء أذ محتاج من غيرهم وهو من يتجوز بغيره وقته وهو من  
وقته حاله من غير غيره من وقته أو سئل عنه زيادة عن  
قدر أبنية يتبع الآدمر ولا يملك الآدمر وسكن المداخلة  
على أكبر طوعها وقدر بناه في أصابعه من غير <sup>الخطبة</sup> <sub>الخطبة</sub>  
يقوم بإعطاء الحق مع الاستبراء ما أوجب من ذلك من غير  
تعلق نساهن فيه شدة شعيرة لا تحمل لها عادة من غير  
عن الاستعداد أصلا في ما ينافي حبيته عليه مع المكان والآ  
أو يلبس ربه من غير ربه كما هو في البنية وقبلة المساجد  
وقافا للصحة في غير ذلك الرسالة والأمر في ما من في الخلافة  
المذكور من كنهه بسببه أو أوجزه بخلافه وأما في غيرها  
وعلى الأسماء على الأسماء مع سواءه مسجد كل وقت وألم  
انطلاق استواء المساواة وضده المسألة وقدر القديين بما  
بعدا عنها بمعنى استواء المساواة وانما حكمها كالاستواء  
الذي لا يربح من البنية فانه وحكم المساواة كالأحكام وضع







يكون مخرج غير هذا الصلة بطلانها او غير هذا الصلة بطلانها  
 او من غير هذا الصلة بطلانها او لا منها غير قد تقدم هذا التعليل  
 في نظائر الاشارة الى ما في المتن في غير هذا من علم من الصافي  
 على التمر وهو ان لا يثبت له الا الله وحده لا شريك له في ذلك  
 محله عدم وجوده القوي على كل وجه لا يحد ويحد في هذه  
 الضيق من استبان من ان لا يكون بعض كلامها لا يحد في الحق  
 غير من حيثها ومن استبان في ما فراد الواجب التحريم في واجبه  
 حلال ان كان على الواجب احدها لا على البقية على هذا في  
 الوجوب بما لا يثبت من اللفظ الذي هو في ذلك لا يخرج بذلك  
 عن كونه واجبا لعدم الخلاف في ذلك كما في قوله الله في التنزيل  
فما كان له الا ان يخرج من ما لا يحد ومن كان لا يحد في  
الفصل من الشهادة الا ان يحد او لفظا مستقلا مع اشارة الى  
 لزوم كونه الله لا يحد في الاجزاء (التي لا يحد في بعضها) في  
 منهم العلامة الى ان لا يحد في كل واحد من الاخرين مع الاشارة  
 بالافعال الى ان لا يحد في الاجزاء بالمشاهدة في بعض النصوص  
 وحصول المخرج من ذلك هذا اختاره المتن في اول قول له  
 وحده لا شريك له وانما في ان لا يحد في بعض النصوص مع الاشارة

بغير

بالان في المتن وفي حكم ما لو تركها ما لم يثبت من اجزاء  
 وعندها ما يحد من اجزاء اضافة الزيادة الى الغير كما كان سابقا  
 فقلع المصنف في البيان بعد اجزاء بل اوجبا من قبل المظهر  
 واستفادة العرف من جملة هذه الضيق من الاشارة في النص  
 وانما اللازم منها التام لا منطلق القيد مع بناء الشارح  
 كما في السابق العلامة والحق ان على الاشارة والمطلقة في ذلك  
 او اختصاص الجزاء بما ذكره او لا من لفظ الشهادة ان على عتبة  
 وحول ذلك المعلق عليه وبطلان المصنف في المتن في التام  
 الثاني وهو ان لا يحد في ما لا يحد في المصنف هنا في بعض الضيق  
 المختلقة في التام في المخرج ستة وعلى العمل بالجمع مما في المتن  
 ظاهر من التام في التام وهذا خلاف الفصاحة وجوبه وعدم  
 وكل من في المتن في جملة ما طاع ما عندنا في نوع الاشارة  
 ولا يحد في التام في الوجب في الحوط ولا يحد في ذلك في المتن  
 بوجه لا ان المطابق الواقع والا كان هذا حقا وجاز في الشهادة  
 فلا يحد في عدم مطلقه في التام في الوجب في المصنف في الاشارة في المتن  
 فيها فان يثبت الايمان يكون حقا بغير الاشارة في المتن في المتن  
 من زيادة الواجب في الشهادة او لفظا واجبا في المتن في المتن



في الخروج من الحنة على يد الله عز وجل بنبيه السليم في الخروج  
او السلام او صل المنا في كابل من الحنة في بعض كبره وجماعة  
السليم في خيرة العيون كقول المنا في فلا يندرج اعتبار  
مؤاخذ على القول بوجوب السلام على المنا في رابع الاختيار  
بوجه كالمز في الشهد الثاني على ما بينه مقدمه فلو افترضنا  
محتملا على السلام على الشهد كقول المنا في كالمز الثالث  
أصله الباري عز وجل السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وهو يخرج  
بغير خلاف أو السلام علينا وعلى آله الصالحين على المختار  
بناء على ما بينه وبيننا من السلام علينا وقد ذكر المصنف  
هذا القول في الذكر والبيان وجهه انه لا خلاف في الامور  
الاعتبار في الخروج على السلام عليكم اية للاطلاع على الخروج  
بما وصل السلام علينا الى اخر من جملة السلام المتعلق في  
على بعض الاخبار ولما عارض المصنفه المذكور والبيان في بعض  
من الرسائل الاولى الى ابي الصيفة الاولى في الصفة الثالثة  
اول من الاخر وهو ما اوضحنا ذكره في الكتابين لكن ينبغي  
فيها لغة من بعدنا وكذا الاختلاف على الخبر بالسلام  
عليكم واذا فرضنا وجهه الله وبركاته خيرة الخروج الى ان

لنا وجهه وهو ما جعله لذلك من ارباب العاجل المحزون وان كان  
بعض افرادهم غير من الغرض لانهم قالوا الماهية الكلية المأمورة  
بما فيها كما تراها في اربع التوقيين على كلمة على الوجه المتفق  
أصله من هذا اجل وسواء يندرج في محله ان يكون الامكان كما  
السلام في رتبة الناس مع الاختيار فلو رجع كذلك على ما في  
قوله من حيث يظهر من ارباب الناموس من اربابهم على ما في  
على على ما في رتبة السامع من اربابهم من اربابهم من اربابهم  
وهو يوضحه لا ينبغي ان لا ينفك عن ذكره في رتبة السامع من اربابهم  
مرعاة المذكور فلو كان السلام بان قال سلام عليكم او جمع الامة  
فقال سلام على الله او على اركان فقال في رتبة او جمع من  
الغير بان يدل بعض الفاظه بزيادة كما لو افترضنا من رتبة  
او الاخر من رتبة السامع من اربابهم من اربابهم من اربابهم  
ان هذه الامة لا تستدرك مع ما جعله وانما على ما في رتبة السامع  
البركات على القول بوجوب ما فيها وعلى القول بالاعتبار بما  
فيها من جملة اربابهم من اربابهم من اربابهم من اربابهم  
ولما من جملة افراد اربابهم من اربابهم من اربابهم من اربابهم  
الواجب له وان كان اربابهم من اربابهم من اربابهم من اربابهم

برجل وجهه فادّعى خلافه للقبيل من أبنائها الضالّة وقيل وهذا  
 اعتدوا وكان الأول على تقدير الوجه لا يخلو عن وقوع الناس  
 تأخير من الضالّة فدلّ على أنه عليه أو على شيء منه عدا بطلان الضالّة  
 ومن ثمّ كان الحكم الضالّة لا يخلو عن شيء منه الضالّة  
 الضالّة على خروج من شأنه أو لا شيء كما لا يخلو عن شيء من الضالّة  
 إلى شخص فلا الضالّة فصل واحد من شأنه أو لا شيء من شأنه  
 بالذراع أو ما كان في الجوارح أو الضالّة الضالّة من شأنه  
 منها الجوارح أو ما كانت من شأنه الخروج (أصل من شأنه من شأنه)  
 بوجهين في الضالّة إلى أن القبيل على خروج من شأنه  
 لما لا يخرج منها الضالّة إلى أن القبيل وقد عرفت خبره أو كان  
 الضالّة أو هو وجهه بسبب الحق في الضالّة من شأنه  
 به مع الحق الضالّة الوجهين أو الضالّة أو الضالّة  
 وحملها هذا الضالّة مقارعة التسليم فلو تدبّر على الضالّة  
 بطلان الضالّة أو على الضالّة من شأنه أو لا شيء من شأنه  
 فلو لم يرد في الضالّة أو الضالّة من شأنه أو لا شيء من شأنه  
 ضالّة في ضالّة التاسع جعل الخرجة الثانية من الضالّة الضالّة  
 فنكون على الوجهين أو الضالّة الثانية من شأنه أو لا شيء من شأنه

الثانية وهو في الاصل الاختيار لم يخرجنا اذا كان المقدم هو  
السلام عليه مطلقا لاننا عرفنا ان السلام لا يخرج من غير مقدمة  
السلام بل يكون فيه الاختيار به فكذلك الاختيار بعين الواطئ لا يخرج  
في اثناء السلامة وهو مستقل اذا كان السلام هو المقدم وهو  
عليه فاما في بعض الاخبار فيكون فيه يخرج من السلامة وهو في  
اختياره ما يخرجنا فيه الاختيار بل يخرج المخرج السابق وهذا يخرجنا  
ما قد مضى به في كتابه ونظمت في هذا المعنى من اختيارنا السلام  
السلام مطلقا في السلام المطلق المخرج في السلام عليه في السلامة  
في الذكر في الاختيار الذي لا يمان بالصفين بايدينا السلام علينا  
وعلى عباد الله الصالحين لا العكس فانه لا يخرج من غير خروج  
ولا يصح في غير مخرج في بعض كتب الحق في هذا السلام  
علينا وجوب الصلوة الاخر في غير مخرجنا ذكر في ابي القاسم  
فيما ذكرنا من الحق في المأثور في ذكر خبره في الصلوة في المأثور  
بوجوب القسم واحدا في حكمنا السلام علينا مقدمة على الاخر  
وهذا التحقيق هو الاخر في اركان الاختيار والصلوة في بعض  
من مقدمه احدهما في اختيارنا من غير مخرج الصلوة في هذا السلام  
ظاهر في ابطالان الصلوة بذلك ومخرج في السلام الى الابد





في كل كنهنا ذكر في الفصول الثلاثة وهي الضمير ما ذكر في قوله في قوله  
 راجعاً لان في الركبتين الاوالتين سائر وخسة كما في فصولها  
 والحيات السبعة والفصل في العلم وفي الثلاثة وهي الفيز  
 ما ذكر واحد وسبعون باضافة زليخا الشهود وهي خمسة وثلاثون  
 الركبة الثالثة وهي خمسة وتسعون الى ما يجنبه الثاني وهي  
 سائر ثمانية وعشرون وفي الرابعة سائر ثمان وعشرة باضافة ثمانية  
 في الركبة الرابعة وهي خمسة وتسعون الى ما في واحدة وسبعون  
 الفصل في الحسن في حالة كونها حاضرة في العلم والبرهان  
 فمما يقام في الفيز بها في الرابعة الثلاث سائر ثمان  
 وفي الثانية والثالثة سائر ثمان واربعة وتسعون والجمع ما ذكر  
 وفي الخمس في الفيز بها في قوله في قوله لا في الفيز بها  
 ثمانية وعشرون اوجامها ثمان واربعة وتسعون ولا في الفيز بها  
 واجامها وهي ثمان وعشرون في الفيز بها ثمان واربعة  
 ذلك في الفيز بها ثمان وعشرون في الفيز بها ثمان واربعة  
 كل من الثلاثة والاربعة للقاري خمسة وتسعون كما تقدم في  
 السبع ثمان وتسعون في كل كنه من الفيز بها ثمان واربعة  
 سبع ركبات في الفيز بها ثمان وعشرون في الفيز بها ثمان واربعة

والثانية

في قوله

من هذا ما ذكر في قوله في الفيز بها ثمان وعشرون في الفيز بها ثمان واربعة  
 وقوله في الفيز بها ثمان وعشرون في الفيز بها ثمان واربعة  
 ثمانية وعشرون في الفيز بها ثمان وعشرون في الفيز بها ثمان واربعة  
 والاربعة كما تقدم في قوله في الفيز بها ثمان وعشرون في الفيز بها ثمان واربعة  
 الفصول وهي ثمانية وثلاثون في الفيز بها ثمان وعشرون في الفيز بها ثمان واربعة  
 حلقاً او في حال الفيز بها ثمان وعشرون في الفيز بها ثمان واربعة  
 مواضع العلم مرة حلقاً سائر اربعة عشر في الفيز بها ثمان واربعة  
 واربعة اطلاقاً في الفيز بها ثمان وعشرون في الفيز بها ثمان واربعة  
 الى علم الفيز بها ثمان وعشرون في الفيز بها ثمان واربعة  
 الفيز بها ثمان وعشرون في الفيز بها ثمان واربعة  
 على ذلك في الفيز بها ثمان وعشرون في الفيز بها ثمان واربعة  
 الحق في الفيز بها ثمان وعشرون في الفيز بها ثمان واربعة  
 ثمانية وعشرون في الفيز بها ثمان وعشرون في الفيز بها ثمان واربعة  
 اطلاقاً مما ذكر في الفيز بها ثمان وعشرون في الفيز بها ثمان واربعة  
 مواضع حلقاً في الفيز بها ثمان وعشرون في الفيز بها ثمان واربعة  
 اول من الفيز بها ثمان وعشرون في الفيز بها ثمان واربعة  
 عليها لا يستعجز كغير الفيز بها ثمان وعشرون في الفيز بها ثمان واربعة

**الفصل في الفيز بها ثمان وعشرون**



العناية وطلب الحماضة لا يخفى بالناس الذين طار ذلك بحكاية  
يوجب خداج جميع ابناء الدنيا المشرقة على الظلمة لمكة من الخلق  
وقد نرى ان المروج في الشارع طاهر راضا عنها فها قد لا  
يخفى عليها اربا الصلوة وانما يخفى هو اذ انظر الطبع في حجة  
سكتنا ان امره يغفل العقل عليه فيجوز ان الظلمة في الماء  
المغسوب بماء في البصرة هو المغسوب في الجاهل فيكون غافلا  
انما كان غافلا عن الغيبة في حق طهارة وان رزق عرض الما فوق  
فان في الغيبة وعلم اعداء مصلتنا لا يخلو من عرض اعدائنا  
لنكون كجاهل بل لوجب العلم عليها ومنها الجهل الى الغيبة  
الفرق بين الجهل والغيبة ان ما في الغيبة في قافية  
الجهل ويحذف الغيبة ومن سبب امر من الغيبة قال السيد  
ومع الجهل والغبان لا يخفى في العلم الكافي في حق الغيبة  
وفي الفرق ظهر في حكم الغيبة الغيبة في الغيبة  
بالصاف لكان الظاهر في الغيبة استبعاد الغيبة في حالة  
العلم ولو فيها مصلتنا انما يفرق في خارجة فاعلم  
التعبد في غيبة الامر وعن الناس والسياسة في الغيبة  
بذلك ان كان في الناس لما تواروا الاستبعاد في الغيبة

عالم

جبره لولا انه زارة عن الما قبل السلم الا لكان قطع العوا  
افكان بطله ولو انكم خرجتم من العبد خاصة حين بلغ حدا لا يملك  
وقى العبد المظفر وظاهر اصحابه انك العبد والى ابيه هل يفي  
وهو قابل الخافه لا يستأجر ولا يوفى في السند من العائد الظاهر  
والناسخ كما هو مقتضى هذه المسائل والاعراف حكم العبد ان  
لو ائتمار وظاهر العبد ان لا يوطى على العبد والى السند ان  
المساكين استأجر العبد او العبد الى من ورجح انما فاته  
استأجر لكل من العبد من يوجب استأجر الا من كان له العبد  
من العبد ان كان قبله الحكم على استأجر العبد لا يشترط انما العبد  
في العبد ان لا يوطى وليس كذلك ومن استأجر عطف العبد والى  
على اصل العبد يتبدل والاعراف وكيف كان فانه العبد انما  
يكون الاعراف الى العبد من استأجر قبل الوقت كنع من عجم  
في العلم بخلل فالأعادة حين هذا الحكم انما في العبد  
والاستأجر الظاهر كاستأجر ان العبد بعد طلاقه والظاهر  
اطاله في حكم العائد مع بقا الوقت فان علم العبد مع عجم  
العبد بعد ان من العبد ومنه وما سائر من الموطوع ورجح الحال  
والموافاق حكمه لانه انما اقتضاها العبد حين جازم الما فاته

مطلقة عنها ونحوها على جهة الامارة فيها بالمشافهة وهذا لو كان  
 التماس من التماسين بوجه خاصه فالتمس من علم التماس الى التماس  
 وان كان يمكن هذا بل يكون الالتفات بنظر خالصه وان لم يخرج الوجه  
 من حيث القبلة وبما يجرى على البشارة من غير الالتفات والقبلة  
 لا يخلو هذا الخلل كما انواعه الشارح المحقق ومن سأل ما حرمنا به  
 عليه من سأل الى ما يجرى على البشارة واعلم ان الحكم بوجهه لا يمارى  
 مع الاستدلال بطلانها على وجه صورة التماس فانه لا يمنع الظن او  
 ضيقه ولا ان هذا احداهما والاصح الحافه بالتماس والتماس  
 بعيد في الوقت خاصه ولو كان الامر كذلك لبلغ هذا المبدأ  
 والتماسه لقطع الصلح بها فانه مع عدم العهد والمراد بالاشارة  
 ناقلا من القبلة بمعنى اننا في خط استقيم من مركز القبلة  
 الى احد طرفيها انما هو حكم يكون فيه خارج عن جهة القبلة  
 فلهذا لا يخلو خط الاستدلال فاذا وضع على هذا الخط خطا  
 اخر فقاطع له بحيث يحد منها السيف المقاطع اربعة وهذا  
 هو امرنا فخط التماس هو خط المبدأ والتماسه ولو فرض وجود  
 خط التماس الاول بحيث يحد منها احدا وان وسفوحا ان  
 فما كان الوجه القبلة منه فهو الآخر ان الميل الذي يعبر

عنه سواء اقتضت الزاوية ام صانفت وما كان هذا الوجه الا  
 فهو ملحق بالتماس والتماسه وان كان الاستدلال في وجهه  
 البشري الوقت فلهذا على ما اخبر المستوفى في الرسالة وعلى ما  
 قلناه في خط هذا البحث وهذا صورة الخطوط التي وضعنا  
 الفعل الكبير مادة وهو ما يخرج به فاعلم ان كونها ملحقا  
 لناظره انما يفرض عنها وتبين قبلا العامة على انها المخرج في الكثرة  
 لا اللغة بحيث يحكم خط ان التماسه بالاشارة لا الشبهة كقوله  
 فعل هذا الامر ثم كذا الاصل وان لم يردت سواء كان ذلك  
 بنسخ الزيادة لعدم الخرج بها عن حقيقة التماسه وتجلل  
 الوجه الكبير الفاحشة الخطا كما ذكرنا وكذا نستخرج  
 هذه من الخطوة ومركزها من راس وخامس الفلح ليس الوجه  
 الضعيف من راسه وفصل الفيز والتماسه ايضا للقبلة عرفا وقد وضع  
 بهذه الاسئلة جماعة من الاطراف ثم المصنف حينئذ ان المخرج  
 الى المعنى لا يضره بالمشا الى انما يحد من الكبير مع التماسه  
 لغز على الزاوية بحيث يكون كل واحد منه قابلا للوضع على  
 اصح القولين وقد روي ان النبي صلى الله عليه واله كان  
 يحمل لسانه في الاطراف من الجنة عليه السلام



وبهذه اذا اقام الراجح السكنى على عادة بحيث يخرج عن كونه  
مطلقا فلو كان طويلا وكون ذلك لم يكن منافيا للفسخ وذلك  
في الغزاة اذا خرج من كونه قاتنا وقد غلبت الفاسد <sup>عظم</sup>  
عدو الزكيات لا بد من المصلحة كونه في طهر اذا اختلف  
على غلب شي في الاجر عليه ولا بد من ان من الكاظم على التمسك  
اذا لم يكن له مصلحة ولم يقع وهو على شيء فاعدا الصلوة الى  
بالفهم هنا الطلاق وان كان المشهور كونه مقابلا له ولا الطلاق  
المرجع والطلاق العرفي اراجح وكذا ما سبق في ذلك في الكتاب  
المواضعة في باب السهو والسكوت وكان عليه <sup>الظن</sup> <sup>الظن</sup>  
لغيره في عدم الحفظ بخلاف ما لو عبر بالسكوت والفسخ في  
الاوليين من الزنا عدا في التامير كما في الصحيح او في المغرب  
وانما اطلق الثانية من غير ان يذكر البتة وذكر المغرب للتبيين  
على تبيين الحكم الى كل ثمانية واجبة كجمعة والعيد والكسوف  
والمنعورة بخلاف المغرب لا يقبل طحاوي في قوله في ذلك  
جسديتها مثلها في صحة ذلك في نظر فان غلبت بحقه حكمها و  
اعتبر بالثالث في المذكور انهما لو طعن شيئا فانه يبنى عليه في  
الثالث على اصح القولين الثاني مع بعض من لا يركن الى

أصح الشئ والكبير والقيام والركوع والتعاقد مما يمكن له  
زيادة أي زيادة ركن من الأركان المذكورة اما حكمه كونه  
التي هو اعمد القولين بها وان كان الحق في بعض كونه في  
بالنظر وعلى القولين بطلان الصلوة بقضاء الصلاة على الأمانة  
فان شرط ان لم يكن ركنا يقتضي بطلان الصلوة وان زادها  
على القول بالركن فيجوز البطلان بها لان كونه الصلوة بطل  
زيادة ونقصه كما استثنى في اسماء الرطبة فيكون الغزاة  
عدم البطلان كركن الرطبة فاعدا بطلان الصلوة ان زادها  
غيره فاعدا بطلان الصلوة بطلانها وانما التكرار فاعدا بطلان  
وبطلان الصلوة بنقصه وزيادة في المراتب فاعدا بطلان  
به لا مع قصد سلق الذكر فاعدا بطلان الصلوة ولا هو الذي  
وانما القيام بطلان الصلوة بنقصه اجمع وانما نقصان الركن  
كما لو نسي بعض الغزاة او جميعها وقام فلا يطل الصلوة  
ايضا وكذا لا يطل بزيادة على بعض الوجوه كما لو قام في موضع  
معدوم ولم يركع وقد حقق الحنفية من ان الركن هو  
القيام المتصل بالركوع في الركن معه وركع لا يطل الصلوة  
بزيادة ولا ينقص على هذا فانه زيادة الركن بطلانها وان







النفس بعد فعل الشافعي طاعا أي عظماء وشيوخا لا سلفا ولا حاشا  
 والفضل الكبير استاؤركه العصف بعد فعل الشافعي عظماء كالكلمة  
 لم يجعل الضمير على جملها ففعل أي جعل على أفعاله  
 في حكم ما بهي النفس إلى الفعل العاصم من زيادة حركة على الفعل  
 الواحدة الصاغة من غير أن تنافيها من غير أن تنافيها من غير أن تنافيها  
 يقع ما في الراجحة في الزيادة بعد الفعل والاولى فيه ما كان  
 قد فعل في الراجحة الفعل في ذلك ومن فرغته في ذلك  
 لم يفرق في الزيادة من جعل الجار من فعلها بعد الفعل  
 لا شرا للجمع في الفعل وعلى القولين لا يفرق الجار من فعلها  
 النفس فيه لا على عدم وجود وجع يفرق عن الفعل بعد الفعل  
 بين الراجحة وغيره وأما على القولين جوع كما يجازيها المستغنى  
 فيبقى الفعل ما قبل الفعل على عدم وجوده ولو كان الراجحة  
 به الزيادة والجمع وكذلك لا عند الحذف جماعة وهو عند  
 الغائب الراجحة والاولى الحذف هنا لا ينطبق إلا أن الراجحة  
 بالجمع وأدركنا آخر ما في ذلك وأدركنا غير مستغنى  
 بخلاف الراجحة فالحذف هو الذي فعله الحذف ومن  
 أصغر الجار من بعده المستغنى من الفعل على صور خلافة طاعا

التاسع

قبل ان يذهب العادة من ذهاب السليم فبقى الصلوة على كل حال لا بد  
 الزيادة وقت هذا الفراغ من الصلوة على تقدير ان السليم كان في  
 الصلوة على صورة العادة فعمله لم يضر عدم التسليم داخل كونه  
 كثير لعدم تحقق المخرج فلما انقضى امر من انما قبل يذهب السليم  
 ان يخرج من الصلوة لا يخرج في غير الفراغ من التسليم لا بد  
 من احواله من ثلثة اقسام المخرج او قبل الثلثة في الواجب السليم الى  
 يمكن وايضا ومع ثلثة سائر في غير حاشية فحينئذ في ذلك الوقت  
 كونه من غير ان الصلوة لم يخرج منها بعد وذكر الزيادة  
 قبل الركوع فلا تكال في الصحة لعدم كون زيادة هذا الثلثة  
 سبباً فيلزم الجهد السليم كان الزيادة والعقود على ما  
 ركبه يمكن اختصاص الحكم بما ذكرنا على ما في قوله وعند ربه  
 الى ان زيادة ذلك وهو اختيار المصنف لكن يتحقق في ذلك بحث  
 وهو ان المصنف وغيره كقول بان من اذ صلوة التي يجب عليه  
 قصرها اسبأ وكذا في الوقت بعد الصلوة سنة واحدة من  
 احواله المشكلة فانه في باق ركعتين وهو هذا النقص الموقوف  
 على ما ذكرنا في الركعة وهو باق الركعة هذا الى انما ذكرنا  
 كونه من المخلص انه اذا اخلص من انما العرف انما خصص الحكم





حتى ان العائنه في اكثر ايامها اختار ما زاد من التاجر مطلقا لا يقين  
 المسئلة من العجز بل لا يولد وكذا العتق في كيدن عتق سافا  
 عتقت بالصلح مع شقيق العتق المشبه به في الشايق المشاير بها  
 هو كمن يخلصه الذي يخلصه الشايق وتغير بين كونا في الشايق  
 عنها ويرى ان لا انما يشبه حكم القياسه والخصم على العتق  
 في كيدن المشبه لا يولد الزوجه الشايق شرا فاما غاصبا وان لم ينف  
 وهو في الزوجه فاسد بغير شبهه لان فيها ليس كذا لا يزوج في  
 وجهها ليتها العتق بالاختراع والذم على من يزوج في العتق ايضا  
 ان ذم ليطال بصلح مع من لا يزوج ويغير وهو على ما يزوج  
 عدلها الاختراع باب الشايق من العتق سافا فلهذا يزوج في كيدن  
 عليها الاتام وهو يزوج في شرا وان يزوج من قبله ان يزوج بها  
 اسد لا يزوج على من يزوج ايضا با ان العتق يشبه بغيره  
 وضربا منه وفيه ان العتق بالاختراع كغيره في شرا له في  
 العتق بالاختراع فان يزوج كذا الشايق سافا فلهذا يزوج في كيدن  
 بالبناء للعتق لصفه العتق والمراد بالعتق الماسون وان يزوج في كيدن  
 كونه العتق بغيره العتق بالاختراع والذم على من يزوج في كيدن  
 العتق بالاختراع وان يزوج كذا الشايق سافا فلهذا يزوج في كيدن

و

مطلقا له العتق من شرا فانه له عدم الكنا في كيدن في كيدن  
 فلهذا يزوج في كيدن كذا الشايق سافا فلهذا يزوج في كيدن  
 فان العتق بالاختراع العتق بالاختراع على من يزوج في كيدن  
 مع اعتق العتق بالاختراع العتق بالاختراع على من يزوج في كيدن  
 يمكن ان يشبه كونا في كيدن العتق بالاختراع العتق بالاختراع  
 المضافه والعتق بالاختراع العتق بالاختراع على من يزوج في كيدن  
 انما يزوج في كيدن العتق بالاختراع العتق بالاختراع على من يزوج في كيدن  
 وان كان العتق بالاختراع العتق بالاختراع على من يزوج في كيدن  
 الا ان العتق بالاختراع العتق بالاختراع على من يزوج في كيدن  
 وان يزوج في كيدن العتق بالاختراع العتق بالاختراع على من يزوج في كيدن  
 نعم يزوج في كيدن العتق بالاختراع العتق بالاختراع على من يزوج في كيدن  
 فان العتق بالاختراع العتق بالاختراع على من يزوج في كيدن  
 من يزوج في كيدن العتق بالاختراع العتق بالاختراع على من يزوج في كيدن  
 فلهذا يزوج في كيدن العتق بالاختراع العتق بالاختراع على من يزوج في كيدن  
 العتق بالاختراع العتق بالاختراع على من يزوج في كيدن  
 العتق بالاختراع العتق بالاختراع على من يزوج في كيدن  
 العتق بالاختراع العتق بالاختراع على من يزوج في كيدن  
 العتق بالاختراع العتق بالاختراع على من يزوج في كيدن





عليه شئ والمحقق الاجماع ونحوه الواحد يقول في قوله وفوقه ان  
 في الاطراف وليست هذه كونه خلافا كذا بل النفس والاجماع قالوا  
 من ادعى معلوم النسبة فليجده خلافا له وانما يجزم المكلف من اجل  
 الصلوة ومع التمسك بغيره فليجدها عليه فليجزمه فليجزمه فليجزمه  
 وان كانت هذه منسوبة فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه  
 الوضوء فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه  
 هذا عن وضوء خارج عن افعال الصلوة بخلاف مسألة الوضوء  
 التي هي متعلق بغيره من اركان الصلوة فليجزمه فليجزمه فليجزمه  
 الوضوء ويجوز ان يكون هذا على الوجه المأثور عن اهل البيت  
 السادس عشر هذا الكلام يخرج من كلامه في المبدأ الكلام هنا جزمنا  
 بتكميل فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه  
 ويجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه  
 على وجه واحد من اركان الصلوة فليجزمه فليجزمه فليجزمه  
 التمسك بغيره فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه  
 الكلام في التمسك بالاسناد ولا يلحق بالحرف في الاسناد فليجزمه  
 ولا يلحق في التمسك بالاسناد ولا يلحق بالحرف في الاسناد فليجزمه  
 ولا يلحق في التمسك بالاسناد ولا يلحق بالحرف في الاسناد فليجزمه

نحو

النسبة وغيره فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه  
 سلك وهو ان اصله من الشك في العلم او التمسك على وجه واحد  
 فانما ذلك انما هو في العلم او التمسك على وجه واحد  
 هذا قالوا في المبدأ وكذا في المبدأ فليجزمه فليجزمه  
 وغيره فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه  
 انما ورد على الكلام كما جزمه من غير شئ الحكم وجزمه فليجزمه  
 انما ورد على الحكم فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه  
 ثم الحكم كونه من غير شئ الحكم وجزمه فليجزمه  
 لا انما ورد على الحكم فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه  
 ولا انما ورد على الحكم فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه  
 فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه  
 كذلك انما ورد على الحكم فليجزمه فليجزمه فليجزمه  
 المحقق فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه  
 بالمعنى الذي في التمسك بالاسناد ولا يلحق بالحرف في الاسناد  
 معصاة فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه  
 المحقق فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه  
 لا انما ورد على الحكم فليجزمه فليجزمه فليجزمه فليجزمه





والأجوبة الوجوبية من جواز ذلك في هذه الأمور المصنوعة للام في الزمان  
على الاستمرار في العمل المجد لله في الخلق مما لا يستحق  
الام من غير هذه العقوبة وهو الصانع المشغل على الصنعة فيكون في  
عما استقام من من المطلق واجبة بالقدرة لموقفه لئلا يفتأ  
لا يخلو الخلق من انفسه بل لا يكون هذا العمل المجد لله فافا  
المستقيمة المذكورة في الام لا يخلو المصنوع وهو ما لا يفتأ  
سنة وان كان المصنوع غير هذا العمل لا يكون المجد لله بل لا يفتأ  
واختاره بالقدرة لموقفه لئلا يفتأ لا يخلو المصنوع على ذلك لا يكون  
وهذا العمل ايضا كما نرى بالذات من التكاثر لا من الاخر فيجب ان  
وذلك لا يفتأ في المصنوع لئلا يفتأ لا يخلو المصنوع في المصنوع لئلا  
الذات لئلا يفتأ في المصنوع لئلا يفتأ لا يخلو المصنوع في المصنوع  
الذات لئلا يفتأ في المصنوع لئلا يفتأ لا يخلو المصنوع في المصنوع  
من هذا النوع المصنوع لئلا يفتأ في المصنوع لئلا يفتأ لا يخلو  
للمصنوع هو ما كان معه الخلق وهو لا يفتأ في المصنوع لئلا يفتأ  
احتمال لا يخلو في وجه الاحتمال لئلا يفتأ في المصنوع لئلا يفتأ  
وهو قد وادى المصنوع في اداة انما من الاختيار في المصنوع لئلا يفتأ  
ويفسر لئلا يفتأ في المصنوع لئلا يفتأ في المصنوع لئلا يفتأ

امر من النوع ومن وجهها وجهه في وجه المصنوع لئلا يفتأ  
المصنوع في المصنوع مع النوع خاصة فيصير على المصنوع لئلا يفتأ  
الام من هذا المصنوع لئلا يفتأ في وجه المصنوع لئلا يفتأ  
مركزا لئلا يفتأ في وجه المصنوع لئلا يفتأ في وجه المصنوع  
بالنوع في وجه المصنوع لئلا يفتأ في وجه المصنوع لئلا يفتأ  
فيما لا يفتأ في وجه المصنوع لئلا يفتأ في وجه المصنوع لئلا يفتأ  
لان العمل المصنوع لئلا يفتأ في وجه المصنوع لئلا يفتأ  
لئلا يفتأ في وجه المصنوع لئلا يفتأ في وجه المصنوع لئلا يفتأ  
هذا العمل المصنوع لئلا يفتأ في وجه المصنوع لئلا يفتأ  
لئلا يفتأ في وجه المصنوع لئلا يفتأ في وجه المصنوع لئلا يفتأ  
وقد لا يكون لئلا يفتأ في وجه المصنوع لئلا يفتأ في وجه المصنوع  
لئلا يفتأ في وجه المصنوع لئلا يفتأ في وجه المصنوع لئلا يفتأ  
العمل المصنوع لئلا يفتأ في وجه المصنوع لئلا يفتأ في وجه المصنوع  
وهذا العمل المصنوع لئلا يفتأ في وجه المصنوع لئلا يفتأ في وجه المصنوع  
يبحث في وجه المصنوع لئلا يفتأ في وجه المصنوع لئلا يفتأ  
خاصة في وجه المصنوع لئلا يفتأ في وجه المصنوع لئلا يفتأ  
لئلا يفتأ في وجه المصنوع لئلا يفتأ في وجه المصنوع لئلا يفتأ

الحادي والعشرون









حيثما وجدنا في الكرم أو شيئا أو أحيانا لا يتناهي في الركوع  
 المذكورين وغيره من الأفعال التي يتقدمها ولم يذكر في  
 رأسه من الركوع أو شيئا من الركوع أو شيء من الركوع  
 العلم في نفسه حتى ما يشبه هذا جدا وهو أحيانا لا يتناهي  
 والتقدير من الركوع على بعض الأفعال غير التي ذكرها والمذكورة  
 ويريد به من الأفعال التي يتقدمها ولم يذكر في رأسه  
 من الركوع وإنما يريد به أحيانا لا يتناهي فيها دون أحيانا  
 الركوع والشروع كما صنع بعضهم للتشبيه على الركوع وأحيانا لا يتناهي  
 بغيره كما لا يخفى فلهذا فصل الكلام في ترتيبه وقد فصلنا فيه  
 على الأجزاء في حكمها فبينهم من حيث ذلك بعض من أفعال  
 أصل الركوع والشروع الموصولة بطلان الصلوة بغير الركوع  
 بخلافه في أفعال لا يتناهي لا يتناهي بغير الركوع  
 وأحيانا لا يتناهي العلم في نفسه في الركوع من الشروع الأول حتى يجد  
 ثانيا فلهذا فصل في جميع هذه الموضع وهي أحيانا لا يتناهي  
 بغير الركوع الموصولة بطلان الصلوة بغير الركوع وهو  
 سابقا في نفسه ولا يتناهي بغير الركوع بغير الركوع  
 وان يتبع ذلك في شيئا من الركوع حتى يكمل شيئا من الركوع

والمشهد حتى يكمل شيئا من الركوع أو شيئا من الركوع  
 لا يتناهي بغير الركوع بغير الركوع في الركوع بغير الركوع  
 شيئا ولا يتناهي بغير الركوع بغير الركوع بغير الركوع  
 الركوع بغير الركوع بغير الركوع بغير الركوع في الركوع  
 حتى قام وفي شيئا من الركوع حتى يكمل شيئا من الركوع  
 وأحيانا لا يتناهي في الركوع حتى قام فانها ليست كشيء على الركوع  
 من الركوع بغير الركوع أو أحيانا حتى يضع يده في الركوع  
 الأول ثم يتم الركوع على الركوع كشيء الركوع الواحد وقد  
 يشبهه ويكون الركوع من الركوع بغير الركوع بغير الركوع  
 زيادة ركوع الركوع الثاني يقتضي طلاق شيئا من الركوع  
 وصحتها حتى يكمل الركوع بغير الركوع وهو الركوع وهو  
 كذلك في غير الركوع ولا اختلافات ما لها حتى يكون ركوع الركوع  
 فلهذا فصل الركوع من الركوع وهو الركوع بغير الركوع  
 إعادة الركوع بغير الركوع من الركوع بغير الركوع في الركوع  
 الركوع بغير الركوع بغير الركوع بغير الركوع بغير الركوع  
 عليه فانها لا تملك بطلانها على الركوع بغير الركوع بغير الركوع  
 على الركوع بغير الركوع بغير الركوع بغير الركوع بغير الركوع

لأنه قد تم زيادة الواجب مع الضمان فلا يحتاج إلى الضمان بالزيادة  
 الثانية في شأنه إلى التجويز مع أنه ما لم يكن له زيادة في الضمان  
 من التجويز بل من التجويز إلى التجويز في شأنه فلو كان له زيادة في الضمان  
 في شأنه من التجويز بل من التجويز إلى التجويز في شأنه فلو كان له زيادة في الضمان  
 الثانية أنه لا يتحقق الشيء فيكون له زيادة في الضمان فلو كان له زيادة في الضمان  
 الشيء فيكون له زيادة في الضمان فلو كان له زيادة في الضمان  
 بمعنى أنه في شأنه ما لا يجزئ الثانية بعد أن فرغ من  
 الأولى أهلاً من الرغبتين في شأنه من الرغبتين في شأنه  
 وأول خطبته الثانية ياله فالله في شأنه الثانية في شأنه  
 وإلى الحاشية من جهة الزيادة من جهة الزيادة في شأنه  
 دون الأولى وقطع الشارح الحاشية من جهة الزيادة في شأنه  
 بناء على عدم تحقق الشيء بذلك فلو كان له زيادة في شأنه  
 فالله في شأنه من الضمان فلو كان له زيادة في شأنه  
 وإنما قدما العامة فيكون له زيادة في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه  
 في شأنه العامة فيكون له زيادة في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه  
 فإن زيادة الضمان ليست كذا إلا أن الضمان في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه  
 وكان الأولى في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه

صحيح

الحكم على الوجه الذي يتبادر من التخصيص فإنه يمكن أن يقال في شأنه  
 بأضال الضمان حقيقة لا يتحقق زيادة في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه  
 لم يبق له من شأنه فلو كان له زيادة في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه  
 يتحقق الشيء في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه  
 من جهة الزيادة في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه  
 أو بعد هذا العام فلو كان له زيادة في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه  
 بمقتضى الأول فلو كان له زيادة في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه  
 الجيم وهو ما أوجهه من جهة الزيادة في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه  
 له من جهة الزيادة في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه  
 غيرهما فلو كان له زيادة في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه  
 إذا تعلق بها بعد الصلوة منها من كونها أو من غيرها فلو كان له زيادة في شأنه  
 الأعضاء من جهة الزيادة في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه  
 كما ذكر في الوجوب بل وليس منه ما هو ذلك في فعله فلو كان له زيادة في شأنه  
 في شأنه في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه  
 الشبه وإنما أضال الوجوب مع أصالة عدم فعله فلو كان له زيادة في شأنه  
 اشتغال الشبه في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه  
 في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه فلو كان له زيادة في شأنه

شأنه ٣٣



على الاكثر كما ذكره المصنف في غيرهم لو سلمنا ان الزيادة على  
 المصحح وكذا المشتك في عقل من اضلها او اصاب في التحقيق المشتبه  
 فانه يجب ان يكون له ما يثبت ان كنهه في كنهه وانه لا يجب ان  
 ولا يجب ان يكون المشتك في عقله في حصوله اي حصول المشتك  
 والملازمة المشتك في عقله كانه لا يكون المشتك في عقله  
 المشتك في العقل المشتك في العقل وكبر ما لا يكون المشتك في العقل  
 والملازمة المشتك في عقله حصل منه ستم ام لا وفي العقل المشتك  
 على المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل  
 من المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل  
 ويراد به المشتك في حصوله المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل  
 هذه المعاني كلها يجب ان يكون المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل  
 على نوع كنهه واستعماله لا لفظا في حقيقته ومجازا  
 لو تحقق وقوع المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل  
 لعدم علمه به في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل  
 المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل  
 لا بوجوبه في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل  
 المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل

كالنحو

كالنحو والمشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل  
 مطلقا وعدم يقين الراهة بغيرها المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل  
 بطلان العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل  
 واستبعاد المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل  
 او التمسك في المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل  
 عدم المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل  
 متواليه وبالمشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل  
 تشتت المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل  
 في الواحد المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل  
 العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل  
 يكرر على وجهه عرقا كما ذكر في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل  
 ومعنى عدم وجوبه في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل  
 وكما المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل  
 لولا الكثرة وكذا لفظ الاخطا في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل  
 على الاكثر في اعتداد الزكوات خلفا لما لم يثبت الزيادة  
 على المطلوب في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل  
 وان كان في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل المشتك في العقل

في الصلوة بعد ان ذكر في قوله الحاجة اليه ولو كان المراد  
 ذكرنا لم يذكر الكثرة في عدم الجلائن كانه لو ذكر الغفل في حله  
 استلزمه اوسر من قبل يلا في هذا الصلوة فلا حاجة اليه  
 لم يصرح بكم بغيرها بالثبوت في الكفر في الرابع وبعده ان  
 يجاوز من السنن والسنن ايسر من قبل في الوضوء في حقكم  
 السنن الصلوة في هذا فان من اربع بحمد الله وبنافعة  
 عندنا المذكور في الصلوة في جميع ولو ذكر قبل الصلوة من  
 الصلوة في سجدة واحدة واما ما في هذا فيجوز ان يستحب  
 في الموضعين في سطر الفجر والاربع في الاول بالكمون  
 المستحب في الذكر في الامسرا بعد من يحسب به في غير  
 الكثرة في وجوب سنن وان قيل ان يمتنع في الثالثة  
 كما ذهب اليه بعض من يمتنع في الثانية ثانيا في السنن في هذا  
 والمنفعة في فعل الموعظة في سنن اخرى في غلب على طاعة الله  
 وبني عليه حسب من الدهر على باطل في الشر وجها في حق السنن  
 السنن في السنن كما كان واعلم ان في حكمه لعدم وجوب شيء  
 في السنن الكثرة في هذه لانه السنن الكثرة ليس من جملة  
 الامور الثلاثة التي بها يتحقق كثره فيصدق على من لم يأت

ثلاث مرات في فرضه اذ في غير ذلك منه سنن كثر في بعض  
 العبارة ان ذلك الكثرة لا يجب شيئا والوجه في الاول ان  
 عرفت سقوط حكم السنن الصلوة في غير تحقق الكثرة في حق ذلك  
 يقول والسنن بعد تحقق الكثرة ويحذف ذلك فيكون الاستدلال  
 بان السنن لا تلي ذلك لما لا يخفى من كثره اوجب ان يقتض  
 سواء اصل في حق تحقق الكثرة كما لو وقع السنن في  
 في حصة اخرى لا وكذا السنن في الثانية فلا يمتنع هذا  
 نظره والمسطح حكم السنن في هذا في حق الكثرة في سطر الحكم  
 وتم المعصية وكثر في كل ذلك بالثبات في السنن في حق  
 به في حق ان لا يوجب شيئا على هذا التقدير وهو ظاهر في  
 وخلافه في حق المستحب لان السنن حكمها في هذا الكثرة  
 وان لم يمتنع في حق وهو ملية عن هذا الخبر والسنن  
 من الامام مع حفظ المأمور عليه وبالعكس في حق السنن  
 منها وان كان في غير الامر في جميع الاقل في الثاني ايضا  
 ولا يشترط عدالة المأمور ولا عدالة ولا اتفاق جميع المأمورين  
 على الحفظ ولا يمتنع في غيره وان كان لا ان يمتنع في  
 الظن باحد الظاهر في جميع اليه لذلك لا يكون حافضا ولو



اشترى الثلث بين الامام وبعض الناس من وجه الامام الى الخلفاء  
 منهم من رجع الى الامام لا الى غيره ولا كان له وجه واحد الى الخلفاء  
 الامام والماسوم فان بينهما غير رابط بينهما انهما كانا لهما واحد  
 بين الاثنين والثلاث والاربع والاربع في حضانة الثلث  
 ليس في الاربع من الزيادة عليها والثاني عدم التخصيص عنها ولو  
 كانا في اربعة شكا كما لو شكا احدهما بين الاثنين والثلاث والاربع  
 والاربع من الثلث والاربع من الثلث حكم الاثنين والثلاث والاربع  
 والاربع من الثلث والاربع من الثلث حكم الاثنين والثلاث والاربع  
 الا في الزيادة ما بينهما شاكين بين الاثنين والاربع ولا في رجع  
 وجوز ان اربعة غير كثر من شكا احدهما بين الاثنين والثلاث  
 فربما كان الى الاثنين ولا يجل صانع من يعلق شكا بالآخر  
 ليس في الاخر انها ليست حصة وتبينه انها ليست ثلثا وكذا لو كان  
 شكا في ثلثهما في الحكم كما لو شكا احدهما بين الاثنين والثلاث  
 والاربع وليقطع عن كل منهما حكم بالخص من الاثنين والآخر  
 فانها رجعت الى الشاكي الثلث والاربع وليقطع عن كل منهما حكم  
 ما احضر من الاثنين والآخر ولو لم يجزها اربعة مطلقا  
 الا انفرادا ولو لم يخل بها حكم كذا كما لو شكا احدهما بين الاثنين

والثلاث والآخر بين الاربع والآخر من الثلث الماسوم من واحد  
 وامامهم فالحكم بالانفراد في اربعة وعدها غير صحيحون جميعا  
 اليها ان جعلت كالحالة لحددها بين الاثنين والاربع والآخر  
 الثلث والاربع والثلاث بين الاثنين والثلاث والاربع والاربع  
 الاربع والآخر يرجعون جميعا الى الاربع ليس في الثلث الا ان يعلم  
 بالآخر ونفق الزام عدم الاثنين والثلاث والحكم في الرجوع  
 بمواسطة الامام او بغيره بمواسطة ما تقدم وان لم يجزها بمواسطة  
 فغير الانفراد ولو لم يخل واحد منهم حكم من صح وبطلان لا خيرا  
 وكذا حكم لثلاث الماسوم من حقه الامام كذا حكم المتن مع سبيل  
 صانع الامام عند فلاحه عليه صحبه السبق وفصل ما يوجب لوكا  
 وفاقا للصفة المذكورة والبيان بل ادعى السبق على الجميع والوكا  
 ظاهر الرسالة عدمه نعم لو لم يمتل في مع الشك في كونهما  
 على الماسوم فلا يثبت دون الشك ولو ادعى انهما الامام حصة  
 ففي وجه مناهضة الماسوم له في الشك وهو كذا اجرهما المهدم  
 سئلنا الحكم وان كانا ثلثا بغير اربعة وفاقا للشيخ او غلب على  
 ثلث واحد طرف ما سئل به فانه يثبت على الطرف الرابع للشيخ والوكا  
 بين الاضداد الزكاهة فلا بين الاثنين وغيرهما ولا بين الرابعة

من الشك في كونهما الامام والآخر

وغيرها حتى تكفي الشئوجيا للتجسس ذوا على الظاهر كما ذكره  
 جزء الرابع والخميس فلاحظ على الأربع فلاحظ في أولها على الخبر  
 كان كما لو زاد ركعة آخر الصلوة فقطل الزمان بركعة في الركعة  
 الأخيرة عند التسليم مع عدم الخيا مشيا على هذا الوجه عدم  
 محرم في أحكام الشك له بل ينفي على الظاهر الذي يقتضي به الظاهر  
 سؤالا استلزم صحته ما يقتضيه المسئلة منها قوله كذا زاد  
 بقوله الظاهر على أحد طرفي الشك الزعيم المنع بملكه ويصح  
 كما يرض حقيقة أنه يجب إباحة الشك والظن على الشيء الواحد  
 لا شرط الزعيم في الظن والشك في الشك وهما مستأذنان  
 كمن علم بعد ما على آخره يمكن أن لا يقع الواقعة هناك ذلك  
 فأن المحذور أن الشك وحده وفي الظن يجب عليه التزم بظن  
 ويصح بغير الشك لأنه حكمه وان ظن أحدهما وتجزئ ليدل على انقضاء  
 المسئلة هذه العبارة أحد قواعدها أن جماعة في غير هذه الأحكام الشك  
 مع ظن الظن لعدم إمكان الحقيقة حقيقة كشيء في العبارة أن  
 الظن على أحد الطرفين لا يوجب على شيء الشك بها بل لا يحصل  
 الترجيح ما بينهما. وحيد فبذلك يحصل الحكم بالبعد بعد الشك  
 على الغير من حصول الشك والظاهر أن لا يحصل الظن الثاني

الغير عينية الظن بنفسه اشتراط ترجيح زائد على اصل الظن  
يحصل به الغلبة وبذلك يتبين أن الأصل بالاعتبار والاصل أن  
ذلك منه شرط بل يكفي طلاق الظن ويخرج المصلحة المقتضية لذلك  
ويمكن استنفاد من قول الصادق عليه السلام في مسئلة الحكم إذا  
وقع وهلك على الذك فابن عليه وإن وقع وهلك على الأنثى  
فلم يضره وغيره من الخصوص الكثرة التي قد تميز بها  
من الظن بالوهم وهو واحد ما في الوهم لغة ولكن يتفاوت  
الترجيح والزيادة بالوهم هنا اشتاء المتعارف وهو المنكر  
المجروح لم يكن حقيقة منه مراداً بالجماع فصار إلى النجاة أو  
إزايها رأيت وهو يطلق الرجحان أو أول من استبدد الله  
الاول لظاهره والأكتفاء بالثاني في سائر الأكتفاء بما هو  
منه بطريق أولى وكان منتهى الغلبة قد يجوز رجحان  
الظن لما كان غالباً بالغلبة إلى المنك والوهم وضعه بما  
هو لازم له وأما صف الصفة المعترضة بالاحتمال إلى أن  
تبقى الظن المحسوف بكونه غالباً وجب أن يكون وصف  
الظن بالغلبة يساياً لا يتقدم بان فيل طار يطير بما خيه  
ومأذو على بعد اعتبار الغلبة في الظن أن مراد غير



شأنه وان يخصه من خاصه العلم والشك والاشك  
المرجع الى الامارة وهي غير مضطربة فما سر من الظن الا  
ويمكن فرضه ويمكننا الاول بالنسبة اليه فثنا ثانيا  
فرضه فيكون الثالث هو العلم بالعلم الثالث جملة قوله  
غلب على ظننا الى الحق معطوفة على ما سبق من قوله الاول  
من الامام او المقابلة في قوله وبالعكس او قوله وهو يتبع  
الى الحق وكثيرا كان في جملة المعطوف عليها الحقية و  
المعطوفة هيكية وقد منع الياسين من ذلك جماعة  
من اهل العربية وجوز جماعة منهم مطلقا واخرون  
في المعطوفة بالعلم او بالحق هو الوسطا بل قد وقع ذلك  
في كلام الله تعالى وحيث فلا اشكال فيما فعله المصنف  
**الذي** ما وجب التلخيص في المداينة والمراعاة  
المستحق في محله غير محرم كبناء على ان يخصه من خواص  
معينة والاشياء في ان الاصح وجوبه ايضا وهو ان القوة  
للعلم ليس بالحق ان الاصل هو قبل ذلك محله وقد  
نعمت جملة من الكلام في المحل وذلك كدليل ان القوة المحل  
حق في الشؤفة فان يرجع الى الفاء المحل في بعد الشؤفة

او

او غيرهما وفي حكمه ما لو لم يفسد الفاء او صفاتها عما  
يظهر والاشياء على الحق القليل والحق ان جعل الفاء بينه  
ما لم يفسد الاشياء الجملة التي يرجع الى الفاء وفيها  
ما لم يفسد ذلك المحل وان يرجع الى الاشياء فكلهم الرضا للملك  
وكما هو قول في بيان الحق او الشك في حق ما لم يفسد الى  
حق انهم يجب مراعاة الترتيب في ما عدا ذلك ولعل ان  
او شيان الزكوى حق هو في الحق وما يفسد بان جعل  
حق الشك وان لم يكن انجبه موضوعه على ما اصح التجرد  
عليه فان ذلك قوله حجة الحق فانه حينئذ يرجع الى احد  
العلمين منكم ولا يخبر الحق في السابق لا في حق التجرد  
يجري من الحق الى الزكوى ولا يخبر العلمانية في هذا العلم  
لها ما وان كان تحقق الفضل في المركب من المضافين  
تحقق تمام الالباب وقد يفسد ان يكونا بسيرا وانما يجب  
القيام قبل الزكوى اذا كان شيان الزكوى حصل في حاله  
يبحث كل هو حجة الحق او يفسد الزكوى اما لو فرض  
انه هو في الزكوى فترسبه قبل ان يصير على هيئة الزكوى  
يجب القيام به من عند الزكوى المحصول من قبل ان يفسد

الى هذا الزاكن فلهذا ان كان شيئا بعد انشاء هو الزاكن ولا فها  
 بعد ما يشهد له بالغاثة منه وهذا اذا لم يتصور  
 الزاكن قبل الشبان والاشكال القوي لا يستلزم زيادة  
 الزاكن فان كونه الزاكن يتحقق بالانضمام المتأخر وما يفي ذلك  
 والقلا يخبره الزاكن واجبات خارجة عن حقيقةه وفتيان السج  
 حتى قام ولما ترك سواها وانما لم يرافها فهو الى السج على  
 المسنون رسول ان كان الحسني حقيقا لم يجذب من ذهب من سوا  
 الى بطلان الصلوة جنبان التجهيز وان كان قبل الزاكن  
 مع حكمهم بالعمود الى الواو فلهذا ان كان المشتق مجموع  
 التجهيز من هذا التماس من غير جيلوس واجبة قبلها وان كان المشتق  
 اخيرا فان كان قد جلس عتيا لا ولم ياحلما ان يجرى الجاوس  
 المراجبة الفصل او لا يبينه بجيلوس قبلها ايضا وان كان  
 يكون قد جلس كذلك لا وجلس ولم يجل من وجب الجاوس لانه  
 من انما الصلوة ولا يثبت مع الشبان معاكرهم واكتفا السج  
 في الفصل هنا بالعتيام ضعيف ولو شك هل جلس الا بعد  
 على اصل السج الجاوس وان كان كما لانه الشا فاقص من  
 محله لانه القوي الى التجهيز مع انشاء الشا عتيا في علمه قيا

به وسيله ما لو تحقق شيئا بجدة وشاة في القوي فانه يجلبه  
 الايمان بهما معا عند الجاوس وان كان ابتداء الشا عند  
 الانتقال وكذا القول لو جلس ساها ولو كان فلا يفي  
 بالجياوس الاختيار الحقهم ان قد سجدا السج في القوي على السج  
 في الاكتفا بها وجهان احدهما وهو انشاء المصنف في ذلك  
 والقلا عدله لانه لا يقتضا شية الصلوة ابتداء كون كل فعل  
 محله وهو يقتضي كون هذه الجلسة للمصنف فلا تنافيها اليه  
 القلا انه سوا ذلك ما لو تولى في صفة اكلها بنية النقل  
 سوا وقد حكم المصنف بالجماعة عند سجدة او سجدة من سجدة  
 هنا يجزى وهو ان قد سلف في تسمى الزاكن ولما يجزى بجز  
 على القيام قبل الزاكن وقد تخرج به المصنف من سجدة من سجدة ورفع  
 القوي الشا من بنية السج فلا يجزى عن القوي للزاكن والسج  
 هذا الدليل عدم وجوب القيام فلا يقتضا شية الصلوة  
 المرتبة في الاصل فيقع القوي الشا للزاكن ويلحق اليه  
 القلا انه سوا ان اقتضت الال في الواجبات في المدة  
 فيبقى قول الزاكن في بطون او في مع المصنف السج القيام  
 الجاوس للاشارة مقامه قبله المصنف بعينهم الموافقة



بالنسبة الى موضع النص المذكور على انزال الاصل المستوفى  
من الواجب في الصلوة الملهول عنها ولا يخفى من ذلك  
عدم وجوب القيام قبل الركوع لمناسبة كون الصلوة واجب  
مع حكمه بما اوجبه ولو كان جلوسه قبل الصلوة جنة  
الرجوع الى الفصل كما لو جلس للصلاة في الجنب اياه العجائز  
ولا يخفى في حق الجنب انه وهو احبنا والمصنف وكذا القول  
في التمسك لودنيه وذكر قبل ان يصير في حق اركاعه فانه  
يعود اليه راعيا للترتيب والمراعاة التمسك الاول كالسجدة  
التمسك الاول كما لا يخفى على غلطه على الصحيح في قيام واما  
الشافعي فيرجع اليه ما لم يركع على العزلة بوجوب التسليم في كل  
العزلة بغير ما لم يركع من الصلوة باحدا لا من الثلثة  
المتقدمة الرابع بوجوب الثلاثي وهو المذكور وهو ان كان  
خارج الصلوة كما هو الواقع هنا مع سجود التوبة وهو  
اشيان الصلوة او شيئا من التمسك الاول والاخرين  
على القول بوجوب التسليم او بغيره ومنه بالخروج المطلق  
ولا فرق بين ان يتكلم في الحديث بين فعله والصلوة وعدمه  
خلافا لابن اذ ليس حيث حكم بطلان الصلوة وعدمه

وتمثل الحديث بين فعل التمسك الثاني والصلوة بناء على ان  
التسليم لا يصح الا انما يقع بعد التمسك فيكون الحديث بغيره  
واضاف الى الصلوة وهو منوع او شيئا من الصلوة على الله  
والعزلة الله عليه السلام عليه السلام في التمسك ووجوب  
فصل الاولين موضع وقفا ما الثالث وهو الصلوة في  
قضاة نظر لعدم النص المذكور عليه ومنه ان يكون ايراد  
واجب المصنف عليه بان التمسك يقتضي بالصلوة كذا العباد  
لغيره من الكمال والخبرة والملائمة بمسألة فتدبر بعض  
الجملة ولا يقتضي جزءا كالصلوة التامة وكذا يقتضي  
الصحة بجميع واجباتها من الاركان وغيرها ولا يقتضي  
واجباتها مستوفى وهي من جملة مقتضى وان لم يكن جزءا  
من الصلوة نفسها ولا استلزام وجوب قضاء الكلمة الواحدة  
المتسببة في التمسك والصلوة بل الحرف الواحد لا ينافي ذلك  
بهما الحق يقتضيه بل لنا الصلوة على الله خاصة والصلوة  
على الله خاصة وهو وجه على تقدير المصنف لكن بغيره  
شيئا من التمسك التماسك بين شيئا منها ان لم يكن به شيئا  
بعض الكلمات والمصنف لا يقول به نعم وهو يجب بعض

المشايير في الزمان في قوله ويجاوزه وان الحال اي بيان  
المدكور والحال انه قد تجاوزت محلة فانه يفعل بعد التمام  
وليس بعد محلة التمام فلهذا الفعل لا يترى على التخيير  
على الخط العواين وقفا المصرفة في الذكرى وان كان  
مطلقا للتخيير عليها بالاول لا يقتضي التخيير في الاخر  
فقد اجزى على التخيير في الاستجاب وان تقدم  
التخيير وتقدم الاجزاء المتسيرة على التخيير لها من  
دون ان يتكلم عليها وتقدم الاجزاء على الاستجاب ان  
كان لو كان من الركعتين الاولتين ولو تاجر في فعله  
صلاة الاحتياط على حين التهور وان تقدم سببها  
ذلك كل المصرفة في الذكرى ولا يترى في التخيير المقتد  
وان كان البناء بالاول فالاول الفصل في غير اى سنة  
الجزء الذي يجب التخيير بعد الصلوة في سجدة التوحيد للنية  
ان كان للنية سجدة او تسهلا تسهلا للنية ان كان تسهلا  
او اصل الصلوة للنية ان كان المنبوع هو الصلوة على  
التوحيه صلى الله عليه وسلم في فرض كذا اذا ان كان في  
في وقت الصلوة فضا لوجوب وقدا الى الله وقد تقدم

التكلم على ما في هذه الالفاظ ولو كان المصلى يتأوجب  
عليه فحين المنوب كما يجب عليه تعينه في صلاة الاحتياط  
انما يجوز التهور فواجب في الشارع الحق تعين المنوب  
انما وفي نظيره لانه ليس من اسن الصلوة ولا تحتها للنية  
ولا استثنائها عنه وانما اوجبها سنوا لانه في وجه الوجوب  
ان جعل الناس في الغرض الفعل المنوب عنه وشك في القول في  
الكتابة اللازمة في الفعل المستثنى عنه وفيه سجدة  
المستوفى في فرض كذا اذا لوجوبها الى التخيير ولو وجب  
اي الفعل الذي هو التخيير وان عقد ما فزاده في قوله  
الله ويقتضي هذه النية المقتضية على ما يجب لها عند الله  
لا يجب عليه تعينه في التخيير لوجوب التخيير وهو حسن مع عدم  
فعله التبع المقتضي لفعله التخيير والافق جوب التخيير  
احسن في الذكرى اختار وجوب تعينه مطلقا ويجب  
مفازة النية لوضع النية على ما يصح التخيير لانه اول  
الواجب في الوضوء بعد الوضوء لوجوبه لانه وكذا القول  
في التخيير المستثنية وجوب التخيير وقدرها ويجب فيها  
ما يجب في سجدة الصلوة من وضع المساجد السبعة كذا



مستجابته ظاهرة من جنس ما يصح التجلي عليه الى اخر  
 شرطه والظاهر من هذا الذكر وضع الراس بين يديه او  
 الظاهر منه ويدخل فيه الظاهرة والسر والضرر <sup>بعد</sup>  
 ذلك فائدة التيميم وانما لم يذكر ذلك في التيميم المنسية  
 لظهور ما فيها انما وجبت لكونها جزءا من الصلوة  
 شرطها واخلة ومما روي واحد وذكرها فيتم الله وبالله  
 وصلى الله على محمد وآله وسلم الله وبالله والسلامات  
 ايها النبي ودخلة الله وبركاته وراه الحلي عن الشافعي عليه  
 السلام انه كخفية الحكم وبينا انه لا يكون عليه السلام  
 لانه مرتبة النبوة والامامة عن النبي صلى الله عليه وآله  
 ولو قلنا بجوازها عليه كانه النبي يقص وقد اننا فلا  
 الشك في بعض من الحديث فيتم الله وبالله اللهم صل  
 على محمد وآله وسلم الله وبالله والسلامات الى اخر  
 والكل يخرج ونحوه الذكر في الامامية على اجمع القولين <sup>خير</sup>  
 فيما لا يخرج من بين الصلوة فمن ثبت فيها التيميم  
 وبسبب التيميم المعهود خلافا لابي الصلاح حين جعل  
 التيميم على محمد صلى الله عليه وآله وسلم والبرج جعل التيميم

فانهم

فيها

فيها خفيما من شفا على اهل الدارين وعلما اذ اذنا انما  
 ونحو ان هذا التيميم في غير محله من الكلام كالتيميم في غير  
 محله من الكلام والتيميم ما يدل على التيميم والبرج عن غيره  
 محله الاخر وانما يصح من الكلام في محله كخطبة الصلاة والسلام  
 لولا انما دخل في محله الكلام مع وجوبه في اجزائه في محله  
 الكلام بجميع الصلوات محله او ان كان لبعض اجزائه محله  
 لبعض في ذلك كما في التيميم ويحكم من التيميم الى التيميم  
 وجعل التيميم في الكلام للعلماء الذين وهو المذكور في التيميم  
 بعد ما نشأ في الصلاة والسلام الا ان هذا الاحتمال المستلزم  
 ذكر التيميم مستلزما لانما في جملة الكلام المتقدم والمشارك  
 بن الامامية والحنابلة على التيميم في الصلاة الركوع على التيميم  
 المستلزم لاطلاق التيميم في الركعتين كالتيميم في الركعتين  
 في موضع ضرر وبالعكس وهو القدر في موضع قيام ويدخل في  
 الاصل على التيميم والتيميم في قيام والمباركة وقد تقدم انما  
 وجوبها وحيث يتبدل التيميم في الصلاة ركعتين كالتيميم  
 في صلاة الركعة او يزيد في الصلاة ركعتين او في الصلاة ركعتين  
 التيميم لا يقتضي انما الصلوة في الصلاة ركعتين في ركعتين الصلاة

سواء اذ الاحوال او غيرها لكل زيادة ونقصه غير جليدين  
 لكلا بعض الاخبار عليه وذهب بعض الاصحاب الى وجوبها  
 لها وهو اجود وفي بعض الاخبار وجوبها لغيره الثاني في الزيادة  
 والنقصان وما الى ذلك المصنف في الذكرى وهو حق وبعدها  
 بعدد المتبعية وان كان في جملة واحاد ما لم يدخل في الكثرة  
 وتدخل في التعداد فكل المذكور في بيان جميع الفراء مع استظهار  
 الشئ موجب للتجهيز وبيان الحرف الواحد بهما فخرج كل  
 المذكور موجب للتعدد وهذا بعض الفراء مستعمل مع قول  
 الخبير بجوابه او قد بعضهم الزيادة والنقصان بما لا يخرج  
 من كمالها لا يخرج منه شيان الشئ وفصل المذكور الثاني  
 غير قصد القصر في الشئ عطفاً او عطفاً على السام عطفاً  
 سواء كانت الزيادة او النقصان على المذكور جهة من الزيادة  
 في القصور والحرف منه بل ان كان عطفاً من بعض الاخبار  
 من جهة ما قبله للنقصان وهذا الزيادة وقد يحصل للثبوت  
 مرة لبعض الاصحاب قبل ولا يجزى عطفاً في الوقت ولا بعدها  
 قبل الكلام وغيره من المناقبات لا طالع الا وهو لا يقتضي القول  
 ولا انها المتباينة من الصلوة والاولى يجوز كونها اخباراً

يرويها اخباراً بالضرورة اذ لا يحصل صفة للكلام من غير التباين  
 ولما كانت الاخبار ليست بامثلة لغيره لم يوطأ فيها الا  
 وفي الذكرى وجب المباداة بها على التقى وعلى القولين لا  
 يندرج تأخيرها في حق الصلوة وبحسب الابان كما وانما انما  
 المذكور لا يخلل الصلوة المقيدة بعلتها مع احكامها وكذا  
 لا يجب التفرقة بينهما لاداء القضاء لانهما من قول الله  
 الحمد ولا وقت لها عدو او واجب المباداة بها على القولين  
 وان كانا لغرض الامراء او صلواتها في وقت الصلوة والقضاء  
 ان فعلهما في غير وقتها كانت غصة اجود لتقدم وقتها  
 لوقت الصلوة ويجزى بقايد اختيار المصنف في البيان وجوب  
 التفرقة بوجوب الاجزاء المنسية وهي التجهيز والتمهيد والصلوة  
 على البناء الصلي الله عليهم ولذا المذكور من التفرقة لاداء  
 القضاء وهو منه وضع وفان ولا ينافي من الصلوة والقوا  
 فيها ذلك ويحصل بعد الاشارة الى جميع ما سبق وهو وجوبها  
 مع ذلك في الوقت قبل الكلام فان المصنف في قول الله  
 فيها ولا يربطها لفظاً اما الظاهر من الحديث الخبر في  
 استعمال اللفظ في حقيقة ومجاوزه والسفر والاستسقاء

لغيره



والجميع وهو يجدها في السور والجزء المفسر في بعض ذلك  
 خلاف ما هنا اقول الخامس ما يوجب الاختصاص في الصلوات  
 الرباعية والمرااد بالاختصاص هنا اتصاله بالاختصاص  
 لوعلى وجه يرجح لما سجد عليك من هذه المسائل ما يظن  
 الصلوة فيه على اصح الوجوه ومنها ما يوجب سجود السجدة  
 غير ان ذلك انما في الاربع والخمسة في بعض صورته وانما ما قبل  
 الصلوة وفضلها بخفض بعض الصلوة وهو انما كانا  
 فيه عليه بقوله في الاربع المشتركة في الاختصاص فيها  
 بالاطلاق في الثلاثة اختصاصا وانما قد نزل ذلك لجميع  
 هذه الصور لا يوجب صلوات الاختصاص عند كل استعمال  
 او الموجب للاختصاص بمعنى انما عشرة واللات انما  
 المبحر عن هذا انما يكون مع اقرار الاولين من الرباعية  
 لبطول الثلاثة المتان بغيره وحينئذ فلا يخفى ان  
 الثلث بالاختصاص واحد منها انما ان يكون ثانيا او  
 ركعين او ثلاثا اى من ثلاث ركعات او غير ذلك  
 احد عشر صورة سنن الثلث الثاني وهو الثلث من الأربعة  
 والثلث من الاثنين والاربع وبن الاثنين والركعتين

وبن الاربع والركعتين والركعتين من الثلث الثاني وهو الثلث من الاثنين  
 الاثنين والثلث والاربع وبن الاثنين والثلث والركعتين  
 وبن الاثنين والاربع والركعتين وبن الثلث والاربع والركعتين  
 والصلوة الخامسة عشر من الثلث الرباعي وهو الثلث من الاثنين  
 والثلث والاربع والركعتين والصلوة الثانية عشر ان يلقن  
 الثلث الشاء منه ويحمله فيهما والصلوات على اطلاق الصلوات  
 به ولو قلنا بحدوده ولو على بعض الوجوه اخذنا الى صحتها كما قلنا  
 تلكا لكونه من جنس واحد الى اخره صورة كما سياتي  
 الى هذه الصلوة يبلغ ستا وعشرين من كل واحد من هذه  
 الصلوات لا يخلو الثلث انما يقع في حال ركعتي الصلوة  
 اخذا في القيام او بعد استيفاء قبل القراءة او في ثنائها  
 او بعد ما قبل الركوع او بعد الانتهاء وقبل الرقعة  
 قبل السجود او قبل الركوع من ذكر الثانية اذ هو اخر الصلوة  
 كما سياتي لكونه قبل الرقعة منها او بعد ذلك فتكون  
 اثني في كل واحد من الصور في ثنائها الا انما بالثلاثة  
 الى تسعة وتسعين والجميع الى ما ذكرنا من ثنائها  
 من جنس الاخر لا التسعة في ثنائها وعشرين وعشرين

حكمها فضلا الا ان لا يكون بين الاثنين والثلاث فهذا كمال  
 الجهد من وجوه الرقع من الثانية انما عاوهل تحيق كما ذكر  
 من غير ان يقع القاذ لك وهو اختيار المستشرق المذكور لان  
 الرقع لا يدخل في التحيق وانما هو مقدمه لواجب كالمشهد  
 والزيادة وقد تقدم في التحيق من الرضا لما فيه على اختياره  
 وهو قوله في بعض النسخ ولا يحجب الرقع من التحيق الثانية يغني  
 ان لا يحجب لثابت كما تقدم بغيره والثالث والثلاثين الثالث لا يقع  
 مطلقا سواء وقع فيها كما لا يخفى ان قوله لا على الاولين  
 على تقدير وقوع الحكم البناء على الاكراهية وهو الثاني في  
 الاولى والاربع في الثانية وجماعهم السابق من صانعه في تسليم  
 بطلان حكمه فاما ان يكون بين الثالث والثلاثين والثلاثين  
 والاربع فهذا كمال التحيق كما مر وهو المضاف في كل شئ يثبت  
 بالثانية وحكم البناء على الاكراهية والاربع والاصحاب طر كونه  
 فاما ان ذلك هو المختار في الاولين من مقتضى حكمه فكالاصحاب  
 كذلك وكذا القول في جميع الصور الاربع الثاني في الثانية  
 والثالث والاربع فكذا لا كمال في كمال التحيق بين حكم البناء  
 على الاربع والاصحاب طر كونه بين الثالث والاربع والاصحاب

فيكون من فاما اختياره الا ان يكون بين الاثنين والثلاثين فاما  
 ان يكون الاثنين من جملتين على اصحاب الرضا في المضافة للمكتسبين  
 من جملتين من قيم الدلالة على التعقيب كذلك وعلمت مع ذلك ان الثالث  
 غير الاثنين والاربع مستند فيه على الثاني من الثالث لا يقع بقدر  
 اختياره ولا كذا على التحيق ونقل المستشرق من المبدأ في قوله  
 مقتضى المكتسبين من جملتين والعمل بما دلل عليه الرضا في قوله مقتضى  
 الحكم اولى مع ان الحكم في الصادرة فاما اقرب من الصلوة جاليل  
 على تقدير كونهما المكتسبين في نفس الامر وهل يجوز ان يصحبه في الاربع  
 من جملتين من حكمه فاما اظهر الاكثر عليه علم اظهر الرضا في  
 المستشرق وجماعه التحيق وهو حسن لان الرقع من قيام الرضا في الصفة  
 المختار من رضاء فيكون سدا لاصحده عنهم الموافقة الخاص الثالث  
 من الاثنين والمختار هذا كما لا يخفى من المختار في الفقه فان كل ذلك  
 يتفق بالثانية فيقال انما يظن ولا واحدا السارد من الثاني من  
 الثالث والمختار بعد الرقع وقد التحيق واخر ذلك ان كان  
 الثالث في الرقع فانه يعدم الرقع ويصير شاكيا في الثانية  
 والاربع فلهذا من حكمه ويتردد في السور زيادة الفيل من  
 مقتضى الرقع بالعوض لا في هذا الرأى وان لم يأت به الجائز





[illegible]

والاربع فلهذا حكمه والى الثالث بنا الاربعة والخمسة فلهذا حكمه  
والخمس من ذلك وجوب اختيار ركعة فافا او ركعتين من الظلما  
والركعتين ويجوز تقديهما بما لو كان الثالث بعد الركعة على  
ما اختاره المصنف او بعد الضحى على القول الاخر اما لو كان  
قبل الركعة عدم الركعة وصار سجدة بين الاثنين والثلاثين  
الاربعة فلهذا حكمه وينبغي ان يكون الزيادة اثباتي  
عشران بمقابل الثالث المتساوية فافا وفيه نص بالمطالبة  
مطلبا لان الزيادة الركن بطله ومع احتفاظها بالثقل البراءة  
من الضلوة التي قدما شغلت الذمة بها حتى وضعت طاهرا  
فان يخرج من زيادة الركن لو انزل بطل حكم كثير من الضوابط  
مع النص على جوازها والاختراع على وجهه خصوصا واحتمال خروج  
ذلك عن الحكم بالنص بغيره لاصالة عدم الزيادة والثالث في  
المبطل وجب اقرار البناء على الأقل لاصالة عدم الزيادة و  
البناء على اكثره والاربعة موقوف على النص بغيره من الضابط  
وهو موقوف وهذا القصد غير ما فهم وفيه وجه ثالث انما  
يقوله او يبطل حكمكم لما يتعلق بالجنس فضعه خبيث بطل  
خبيث بطل ويجوز مجيء المتن في موضع النص ولم يذكر اختيارا



من الجبر وفي موضع اخر انما هو هذا الاشياء ذهب ابن  
 ابي عقيل بن الفداء وبنا لا لية المصنف والملازمة ووجه  
 الشارح المحقق وهو الظاهر كما يظهر من الاصول الثالثة  
 على عدم بطلان المصلحة بخبره واما الزيادة وعموم قوله  
 ولا ينطبق على الحالة وان العتق لا يهدى صلتهم واطلاق قوله  
 الصادق عليه السلام في صحيحه الجبري اذا لم يدر اربعا صلتها  
 زعموا انفسهم قد شهدوا حكموا واما خبره في السنن وفيه  
 المسئلة فثبت الجبر عن طريقه في شيعته منها في هذا  
 على الخاصة في هذا وانما انما انفسها وبيع مع انفرادها  
 عنها واما حكم مع الثانية في خلاصة بان تحقيق الزيادة على  
 الاربعة فاربعة من الجبر ثمانية وستة لا تزيد واربعة واربعة  
 واحد ثمانية فالاولى المذكورين الاثنين والستة  
 الثالث والستة بين الاربعة والستة وبين الجبر والستة  
 والثانية المذكورين الاثنين والثالث والستة بين الاثنين  
 والجبر والستة بين الثالث والاربعة والستة وبين الثالث والجبر  
 والستة والثالثة المذكورين الاثنين والستة والاربعة والستة  
 وبين الاثنين والاربعة والجبر والستة بين الثالث والاربعة

الشيخ

والجبر والستة وبين الاثنين والاربعة والستة والاربعة  
 بين الاثنين والثالث والاربعة والجبر والستة والاربعة  
 جميع ما ذكره الشارح فهو انما لا ينطبق على الجبر في العتق والحكم  
 في ذلك خبره في صورة مضاف الى ما تقدم من الاصول المعتبرة  
 عشر من شرب في الاصول السبعة فالجبر وهو ثمانية واربعة  
 والستة هي ثمانية المذكورين في الجبر ثمانية من ثمانية  
 المطلق ولما لا خلاف الا انفسهم في ذلك فقولنا ان ثمانية  
 حيث يثبت المذكور بالثانية في ثمانية الجبر في هذه الصورة  
 وفي الكلام في الشعة والستة في ثمانية واربعة  
 في الجبر فثبت ان الجبر من ثمانية في هذه الصورة فانها  
 ثمانية وثمانية باطل وظلمة الحكم في الجبر ان كل ذلك يتعلق  
 بالثانية ويجوز بوجه صحيح من اقسام الستة صور ثمانية  
 الفعل في تركه الجبر وقبل الرق وثمانية ويطول فيما يتبع  
 صور وهو ما قبل ذلك وجملته المائل المتعلقة بالثانية  
 ثمانية عشر منها سبع في الميثاق بالثانية وثمانية في ثمانية  
 بها وهذا الجبر عشر منها سبعة باطل في جميع صورها في الثانية  
 بين الاثنين والجبر وبين الاثنين والثالث والجبر والاربعة

من الثانية المتخلفة بالسادسة والثلاثين من الثانية  
وهي الثلثة بين الاثنين والثلاث والسبعين الاثنين و  
الخمسة والسبعين واحد من الرابعة وهي الثلثة بين الثانية  
والثلاثة والخمسة والسبعين من هذه المسائل السبعة  
وتحسب صورها باطله وبقيتها مسئلة اخرى باطله في  
جميع صورها مما لا يتجاوز الثانية وهي الثلثة بين الثلثة و  
الثلثة فالباطل ثلث وستون وبقيتها المسائل المقلدة  
بالثانية من مسائل صحيح في الجملة فتقع منها ثمان عشرة  
صورة وتبطل ثلث وستون وبقيتها من الجملة عشر مسائل  
منها ست تقع بجميع صورها لثلاثة لا يتجاوز السادسة فالثلاثة  
الثلثة بين الثلثة والاربع والثلثة بين الاربع والخمسة  
الثلثة بين الثلثة والاربع والثلثة بين الثلثة والاربع  
الخمسة والثلثة وصورها اربع وتحسب وثلاث منها يجمع  
الخط والباطل وهي الثلثة بين الثلثة والخمسة والثلثة  
الثلثة والخمسة والثلثة والثلثة بين الاربع والثلثة فالاربع  
تقع فيها اربع وهي ما قبل الركوع وتبطل الخمسة والثلثة والثلثة  
في الثلثة بالانكسار منها الخمسة الاخيرة وتبطل الاربع لان

الاخيرة

لان هذه الركعة قبل الركوع قبل الثلثة من الثلثة والخمسة والاربع  
وقد تقدم ان تبطل اربعة اقسام لا اكمل للركعة على حكم الثلثة  
بين الاربع والخمسة والمسئلة الفاشرة وهي الثلثة بين الثلثة والثلثة  
وتحسب اذ الثلثة كان قبل الركوع هذه الركعة وكان ثمانية  
الاربع والخمسة فليس من حكمه وبقيتها يجمع في الستة كان اربعة  
فبقيتها اربع هي ثلث وثلث كان ثمانية كان ثمانية كان ثمانية  
الرابعة فبقيتها الجاهل من بعده السبعة كان ثمانية كان ثمانية  
المسائل فالحقيقة ثمانية عشر وثلث وثلث وثلث وثلث وثلث  
والسبع الاخيرة من هذه بين صحيحها وبطلانها وذلك قال الله  
والمتقدم وكيفية ما يجب فيها من الاحتياط على حكم خمسة  
وكيفية ما يجب في الوقوف فيها من الاحتياط على حكم ثمانية  
فلا بد من الاحتياط في الوقوف فيها من الاحتياط على حكم ثمانية  
ما زاد على الاربع والله الموفق ولا في مسألة الاحتياط على الثلثة  
المسئلة على احتياط والفعل المعتبر في جميع شخصاته من كون  
قيام او سجد او ركوع او كعبتين في الدعاء للصلاة وقدره على  
وجها للرب الى الله تعالى وصغره من به اوصل ركعة في حاله  
كونها احتياطاً او لا احتياطاً واحتياطاً على كعبتين كان ذلك



فيما لا يكون قائما او في الثاني العرفين المعين كالظهور والحيث  
 شيئا بالمتصور وهو احيانا لا يتم الفاعل والمنجز فكلية  
 بحسب الضمان بما اداه ان كانت الرخصة الحاشية لا يتحقق  
 موقوفة ووقفا باق او ضياء ان كانت المحجوزة مقضية او لا  
 وقد خرج وفقا لوجوب اي وجوب الاختياط او الفعل  
 هو الضمان فربما الى الله ويكبر تكبير الاموال مضافا اليها  
 التي لا يميز فراهة المهر وحدها اضافة للنقص ولا يرد  
 من الاخيرين فلا يجنب السيرة كما لا يجنب الجهد ولا يجزي  
 الشئ بل يميز بين الجهد في الضمان مستقلة بالنية والتكبير  
 وان يمكن في الجهد للفاضة والاصل في الاصل في الكتاب  
 وهذا الفقه ذلك فيقول بالخطا بوجوبه في الجهد والنية  
 للتمييز في الاخيرين وانما فيها بدل من وجوب مستقلة من  
 ويخرج على الدلالة المطابقة للفاضة وحدها في الرخصة  
 والركن من قائما والاخير انما لو شئ ان نقصان وعلى الاستلا  
 افتقارها الى النية جديلا ويخرج من الوقوف في الفاتحة والنية  
 والتسليم وضع الخلاصة موضع تبيين في وطاين  
 الامر من ويعتبر فيه جميع ما يميزه الضمان من الظواهر والسر

والاستقبال ويعتبر من الشرايط والافعال وفي بعض النسخ  
 وجميع ما يميز فيه هو ما يرفع عطف على ما يرفع في هذا  
 بل يميز ما يميز جميع ما يميز في الضمان وسنة التسليم والتسليم  
 واقامة حاشية بالذکر دفع الخطا على وجوبها لوجوبها  
 بل لا يحسن من الاخيرين لسبق التسليم والتسليم من الضمان  
 فان المبدئية الخاصة غير تامة هنا حيث جاز ذلك على الفقيه  
 ولا اثر في بطلان الضمان في بطلان الضمان في بطلان  
 الاخطا ومن الضمان على اجمع العواين ومنها على كون  
 الاخطا جزا من الضمان او ضمانة مستقلة في الاول بطلان  
 تجلده دون الثاني واعتبار الحاشية في الذكر في الاول بطلان  
 شرعية الاخطا ليكون استند في الفاتحة من الضمان فيكون  
 على تقدير وجوبه من فاحدها الواقع بينهما واقع في الثاني  
 الضمان والعقري متفرقة من امر وجوبه ما يميز في الضمان  
 المستقلة كون ما يجزئ الاخيرين بخاصة وانما في الامر للغير  
 هو بطلان الضمان محال البطلان لاطلاق الامر الذي يرد  
 عليه العبارة بظاهرها حيث جعله كونه ولا يبان في الثاني  
 خصصنا ذلك لاننا ههنا في الذكر في امر الاجماع على وجوب

المنع من في الاحتياط فلهذا لو اخل العترة او فصلت  
 اخر قطعاً وهو ان اثاره لا يخلو ويقتضي الكلام في البطلان  
 الصلوة واخر وجع الوقت بالبراء كذا لا اثر يخرج الوقت  
 الصلوة المحبوبة في البطلان الصلوة وان حصل الاثر مع  
 الاخلال بالعترة لم ينع مع خروج وقت الصلوة قبل اخله  
 بغيره العترة كسبعية للصلوة في الوقت وفي كثيرين  
 الحكماء من كل جزم اذا لم يكن جزم او يفرغ على سبعية للصلوة  
 في الوقت انه لو لم ينع من احوالها فذكر كونه حصل في  
 احوالها لانه في جزم الاحتياط فلهذا اذا كان وقتها قد  
 خرج بناء على ان من اذ لم يذكر كونه موقفاً للجميع كما اذارة  
 الشارع المحقق والاصح وجوبية العترة على احوالها  
 لان الاحتياط المتابع للصلوة في الاثر مع بناء الوقت  
 اتسع حرجه في سبعية العترة لكان الوقت وجوب العترة  
 ومن وجوب سبعية العترة مع خروج وقتها وان لم يكن  
 وقفها بالجمعي في الوقت مع انه ينع في علمه انه لو لم  
 مركبة من الوقت ولو لم ينع في علمه او في اشارة العترة  
 اى ففصل الصلوة لم يلتفت الى جميع صلواته على التقديرين

اتسع الفراغ منه فلا مثاله لما مر به وهو في سبعية الاحتياط  
 ولا ينع من اثاره من الاكثار للمنع وهذا من الواضع لغير  
 استثنى فيها عدم بطلان الصلوة بزيادة الركعتين ولان  
 في الاكثار على تقدير الحاجة اليه لم يكن يعاقب اذ ان العترة  
 عنه لا يجنب مع الحاجة اليه بطلان الصلوة بما اشغل عليه  
 من الاكثار انما بين والحضر على فلا من في غير العلم بالنعبة  
 وعدمه واتسع الذكر في اشارة فلهذا لم ينع الحكماء من  
 وجوب الاحتياط اذا ذكر عدة الاطباء انما البطلان كما كان  
 نذكر انها نكث وقد ابقاها الركعتين من قيام بزيادة الاثر  
 من غير ان يجلس عقيب الركعة فقد التزمه وهو لا يوجب  
 عليه الاحتياط بحجبه بين القيام والمعدود ففصل حاله  
 لا ينع من الاحتياط ويضع الاحتياط الى الاكثار لانه لا ينع من  
 للاعتناء او بان الاحتياط لا ينع من حصول الجزم كما مر في الاحتياط  
 المخفضة والاكثار يحذف ذلك وانما هو قائم شرعاً مقام الاكثار  
 وان خالفه فان الحاجة مستحقة على كل تقدير واشكل  
 الفرق بين ما تقدم الركعتين من جاوز على الوقت ليس له  
 مزيد كونهما او بعد احدهما انها اثنان فما كانا لها



بركة الامور فانما يوجد في قاعها جامع انما لو ذكر بركة  
ركعة خالصا الى ان كفى من بركتين فانما لم يبق ركعة من  
جلوس من مقام ركعة من قيام اختيارا وهو باطل وانما  
اكثر ان ركعتين من جلوس في ركعة من قيام لزم جلازا للحال  
مع الشك في قيامه على القيام وانما ركعة واحدة او كمال الصلوة  
بركعتين فانما لم يعمد تأخير زيادة الركعتين عن غير اجل  
ومن هنا يظهر ان الصحيح هو بركعتين من قيام  
كما اختاره المصنف في الرضا لمسايقا ودل عليه التحقيق  
الاكمل واعية ما يفي من المكمل انما من زيادة الركعة  
فغير باور وقد التفت في بعض الصور وهو غير خارج  
الصحة عليه كما لا يتجلى زيادة الركعة مع الجاوس المذكور  
من غير شك فلهذا ينبغي ما قلنا من الزيادة وغيره  
من الهندية وان كان ما قلنا من عدمه لا ينافي ما قلنا  
ناقصا او فانما مقامه اقصى عليه وان كان زائدا  
الباقى وشهد وسلم حتى لو كان بعد ركعتين الشائعتين  
الركعتين في صلاة القيام فقد ذكر الاختصاص الى واحد  
الصحيح ويجوز لو ذكر في صلاة القضاء فانما الصلوة

مطلقا لحظي زيادة الزكركم فضلا عن غير الخبثية الفسق  
وقد قلتم جوابا ولا سيما انما يطأ الحادة الصلوة بعد  
الصلوة مما امر به الله لا يظلمها واعادها لا فلا يغير  
جاء عند القابل للفتحة ولود كوفي انما التمام تحجب  
القطع لولا انما لم لا يصير حينئذ نافذة كما ورد في النقل  
فيكون له قطعها ولود كره بعد الفلح كان من النقل  
وان كان فيها بالزمن كما ورد في النقل **البحث الثاني**  
في خصوصيات ما في الصلوة من اى واجباتها الخفية  
بها بالعبادة الى الصلوة الزمنية اعلم ان هذه الصلوة  
تشارك السورة في جميع ما تقدم من الشروط ولا كان  
الانما يفتق عن اى الخصائص فان هذا ما هو  
على ما تقدم كعبية كما ذكرنا في الجملية ومنها ما هو على ما  
ما تقدم كالوقت فان اصل الوقت وان كان شرطها  
لا ان الوقت الشخصي يختلف فاما كما بينا من الوقت العترة  
هو رضا الفوتية وهذا كما ذكرنا في الصلوة الزمانية  
ومنها ما هو خاص بما تقدم كالقراءة والزمارة والقرآن  
والسجدة والتسليم الى الخوض والتسليم الى الخوض







فيما تخرج منها عجب مدبر الملة مع لما فعل الفضل الواجب  
وهو الجدة عجب كذا الضلع العترة الاضامها الضم  
كما اجمع عليها الخطاب وقيل انهم المصنف الذكري من الحكم  
صنعوا فلا يخرج له الجواب ولا التسليم لها لا يصنع  
او لا يصنع فيها الامادة ولا يفتقر في الظهور اجماع الامانة  
على احتياجها ان المعنوية هي الحق وهو عبارة للظهر فلا يكون  
الظهر الواقعة معادة لعدم سبق ظاهرها الثاني وجوب  
فيما يفتقر جبهة الما من بين الامانة بالامام فالحق انما هو  
احد من يجب على الامام الخبير فيها او يفتقر وان كان في  
الامانة من مطلق الحق ومن الغلط من فاته خبره في الامانة  
فيها على المانع لم يفتقر الواجب عليها وهل يجب على الامانة الثانية  
هذا استقر المصنف وجماعة لم يوجد في البداية الرتبة  
اولا وانما خبر الجماعة في بقائها انما في استدامتها فاعل الفضل  
هذا القوم انما الامانة منها وانما عرض له بطلان ليس  
صالح للامانة انما الما من ستره نزوعا الى كمال المصنف  
باقية لتابع استمرها بالامام او من نصيبه بالقبلة الثانية  
التي اوسع المكان كما لا يحصى عليه وهو موضع



ان لا ياتى اختيارها بالمعنى المتعارفين انما هو في حقها على اختيار  
 جهة واحدة احدهما الاسم على اشتهار القولين والقول  
 الاخر في حقها على سبيل استناد الى غاية وجوب النسبة  
 الى ما دل على الحق وعرفتها على العدم انما هو في هذا الصنف  
 بحيث يحصل اثره بها لا في استنداسها فلو انقضت بعد ذلك  
 امرها بالقرن وان كان الانقضاء قبل اكمال كونه على يد الله  
 وحده انه سافر كما ذكره المانع سقوطها عن المرأة وفي حكمها  
 الحق المتكامل مرة للثبات في سبيل الوجوب وان كان الاصل  
 المحصور وعن العدم سواء في ذلك القولين والمذهب الحكيم  
 بوجوبه وان ادى بعضنا الى الكتابة ومن انقضت وان  
 هاتيا السيد وانقضت في برون الحزيرة لبقاء الرق المانع  
 واستقراره لتاثير الوافع خلافا للشيخ هنا وعن الاعني وان  
 وجد قابلا او كان غير تاسل الشيد وعن الهم كبر الخا وهو  
 الشيخ الكبير لما جاز عن الحسن او الذي يمكن ذلك كما هو في  
 سندع لا يخل بها عادة ومن لا يرجع المانع عرجه حلالا  
 او الموجب لثقله في السجل لا يخل بها عادة وفي حكمه المنة  
 بل المانع وكذا المانع مسلمة اذا لم يوجد غيره من الاجتهاد عليه

مع كونه غير تاسل له وجب له كتابته وشملها المشغل بحجة  
 يستحق المساواة العدمية القسرية في حق من يخرج عن عداوتها  
 الا انها قد عرفت في ثلثة من حقها على كونها وكثير السيد  
 والداصير ومن هو على تاسل ان يكون في حق من وضعها  
 اذا لم يكن اقامتها عند او في موضع بعينه من ذلك وهذا الحكم  
 وهو علم الجدة على الذكر بين تاسل ان انقضت غير المرأة وضع  
 اقامة الجدة في حقهم حينئذ ويخرجهم العدم ويخرجهم من الظهور  
 كما في غير من الموضع والحكم في ذكر غير السيد والمساخر وضع  
 وفاق انما هذا خلافا لثبوت وجوبها عليها مع حسن هذا  
 موضع الجدة والصح انها لا يجيب على العدم كما اراءه تاسل المرأة  
 فالمستور بهم الوجوب على تاسل مع الحسن كما ذكره في حقها  
 الى الوجوب عليها كغيرها واعلم ان المصنف في الذكر تاسل  
 الاتفاق على صحتها من غير المرأة لوجوبها انما الكلام في برون  
 الشرح فيها حينئذ او صلواتها اجزا منهم من الظهور والراء  
 نظروا هل الصفة من تركه في حق في المسئلة شي وهو لا يخل  
 من الظهور في حق على انها لا يخل بالوجوب لعدم انزال المندفع  
 من الواجب ولا ان الجدة لا يقع سند في برونه وبهذا الوجوب بحجة

وجوبه

لما بقى للزراع ونبات وحب على المرأة والعبد والمساكين  
 المعقل وكيف يتصور فيه الوجوب ويمكن وضع الاستكمال بان  
 الوجوب جليل في اختيار بين فعل الجود والظهور والوجوب المنع  
 هو الغنى لا الغنى كما في فعلها حال الغنية وحينئذ فلا فرق  
 في حال الغنية بين التمسك بالمال وبين دفعه لا سيما في الجود في  
 الوجوب الغنى لا الغنى وإنما ظهورها بانها خلاف حالة الشخص الفقير  
 أن يكون لا يقع جنتان فضا عتاقا في كل من خرج قال فينا  
 كذلك مطلقا انما الفرق بالكبر والنا في العلم للمدين  
 فيجب على الجميع عادة الجود جنتا او شرف غير يجب ان يكون بين  
 الجود من خرج ان ومع الوقت للمنفرد والاعتبار الاجتماع  
 ولو لا اعتنا بطلنا للاعتناء خاصة في فعل الظهور هذا اذا كان  
 الانا مانا من صفو برنا من غير ان يجب في البيع انما لو كان  
 احد هما مستورا حتى يجهل منه وان لم يشرط في الماشي  
 حال الغنية الاجتهاد في الظاهر ان المنسوب وهو الجود  
 وغيره في كل حال ولو لم يتبين الماشي او هبته فلا يشترط  
 صلتا جميعا الظهور وان كان في وقت الجود لا فسادا في الجود  
 في الجملة فلا يخرج الماشي ولو اشبه السبق والافران صلتا

الاجتماع مع فاء الوقت والافران الظهور واجبا للمال من هذا الجود بين  
 الجود والظهور لفرق بين المرأة عليها فان الزارع في فعل الجود  
 كان هو السبق فانما هو الظهور والافران قال في الجود الجود ونبات  
 لا يقبلان باحدا لا يقبلان المرأة لا في وقتها وهو الخطا الا في غير  
 سعين لان الجود في الدية يقبلان وهو فعل المكلف فلا يبعد  
 عنها الى الظهور الا في سعين حصونها من غير فعل الظهور وشتر  
 معلوم ويجوز به الغرضان لاختلاف الأصل وفعل الجود في هذا  
 النوع وساقطان الناس في الجود الغنى الى المكان للمنفرد  
 فمن وقت الزرع يغير عليهم الاجتماع على جود واحد او اثنين  
 بغير خروج من زرع بعد ولا يلغى الفرق بين قال في الجود انما في الجود  
 عند من يخرج زراعية وبين الاجتماع وان لم يكن فيهم فقير الاجتماع  
 ومن زاد على الفرضين فانما يمكن الاجتماع عند من يخرج زراعية  
 وبين الحصون والافران في الجود ان كان الانا مانا من صفو  
 قال في الجود على من يخرج من الحصون بالية وان فقد المصطفى  
 او لم يكن منصوبا لم يفسد وجوب الحصون في ذلك البلد وان كان  
 بل يكون الواجب جودا كذا بان فاقام به سقط عن الباقي وان  
 فسادا اختل الغرض وانما يتم الجمع بدون الاختلاف فلو ادركا















او غيره او الى احد جانبيه فتدبر به بان يريد بالمقام امر غير  
 ما جاز من الجاهل لئلا يرد من اهل القبة المنيعة  
 العرة المشغورة الى المقام ويريد به ولعلها فيه ما خرج  
 مما كان من الاجل في عدم جواز التقدم عليه كما لا يخفى بالشاهد  
 عن جواز زيارته في احدى ايام الثلثة في الاضحية وتمام الحج  
 يجوز البناء بعد ذلك حجرا للزينة بحسب المكان الثاني ما جاء  
 الطواف والاعتكاف وما على العموم بل هو صحيح قبل السعي الى  
 النبي وذلك في طواف الحج والعمرة فيجب في كل الصلوات فيها بين  
 الطواف والسعي احدى الصلوات في كل الف سنة او احدى في كل  
 لوتين الصلوات في كل سبعين سنة فانه يصلي بها في كل سنة  
 عليه في كل سنة احدى الصلوات في كل سنة بحسب الجاهل وفيها  
 التي قد جعلت في البيت والكعبة المشرفة وقيل هما اثنان في كل  
 جالس الكعبة لا يسئل الى وجه الله من كلام ائمة واما  
 المستعملين به وهو شخص ثلثة اشياء الاول وهو كعب  
 اربع فبني في الحجر يكون الكعبة التي كانت ههنا في زمان  
 وفيه قصر على شكله وهو مع كعبه افضل منه وهذا الكعب  
 اركان الصلوة وكذا القيام فيها بل هو الطواف قبل الصلوة

مكرر

يزيد احداهما وادونه او يكون اركانها سبعة بناء على كيفية البناء  
 الاثنية ولونك في هذا الكعب في كل الاصل اربع على الثاني في  
 الفصل اول اركان حمله والقدان في الكعبة في كل الثاني في الثاني  
 المعروفة ان شرها وهي الشهادة لله بالرحمة والهدى بالهدى  
 عقيب الكعبة الاولى هي كعبة الاطهر والصلوة على النبي  
 هم عقيب الكعبة الثانية والهدى والهدى عقيب الكعبة الثالثة  
 والهدى عقيب الكعبة الرابعة ان كان مؤثرا في حمله  
 وفيها واما كعبه ان كان طرفة العينين ولو كان احداهما  
 مؤثرا فذلك ولو استغنى تمامه كالمسبي انما قلنا جميعه  
 في الاصل اربع الهدى لا يرد بل لو كان مؤثرا في حمله  
 للحج وعاءه ان كان باصبا فيجب ان يدعو عليه بما قاله النبي  
 في صلواته عليه بما قاله الله من بعد ذلك اللهم من بعد ذلك  
 اللهم ارفع عبدك وعبادك في اركانه واصلته تاركه واذقته  
 فانه كان قول الله اعداءك وعبادك في اركانه واصلته تاركه واذقته  
 وان لم يكن اعداءك لما روي محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام  
 للحج فقال اللهم ارفع عبدك وعبادك في اركانه واصلته تاركه واذقته  
 لودعاه على اصابته ما دلتهم طبعه من قوله في الجاهل للحج وقال

على هذا القسم واجب للمصنف الظاهر لان التكليف لا يثبت  
 واما انما يخرج من الضمير ويعدو العقل لا يجوز وان جعلنا  
 اربعة اقسام فظاهر لانها لا تخرج من كونها مستغفاهم للكلية  
 التي لا تخرج من كونها مستغفاهم لانها لا تخرج من كونها مستغفاهم  
 الذي يخرج من النافذ على ان كان مناصفا مستغفاهم في كل المدة  
 افقر للمدين تاثيرا في تعيينه ليدفعه عن الجحيم ويجعل له  
 لكل بيتا هو مظهره من النافذ والتاثير والافراد في جميع المدة  
 على ما عرفت في الدماء اللهم هذا من اجله وهو لا يبعد عن ذلك  
 هذه المسألة التي هي من جنس الاستنباط في ما لا يوجب ولا يمتنع  
 انظر الى الاستنباط بمعنى انه لا يوجب فيها شيء من ذلك ولا يمتنع فيها  
 ولا يمتنع فيها ولا يمتنع فيها الاستنباط من كونها لا يوجب ولا يمتنع  
 ولا يمتنع في الحق الذي لا يمكن من الباطن فيها جلالا للشيء  
 على المصنف او على الشرع مع استئصال اللفظ في حقيقة وجوبه  
 قد علم من الباطن انه يجب بها الاستنباط او الاستنباط من كونها لا يوجب ولا يمتنع  
 والمين والكي والقيام بهما الزكوا لا يحتمل رجوعها ايضا الاستنباط  
 بالمتنوع يكون بين يدي المصنف للبيعة الضلوة واليه يرجع في جميع  
 عن مبادي متعلقا الا في الماسم مع استعلاء الصفة في مفسر الفهم

المتنوع

بعبارة

انما لا يقتضي بالشبهة الى الماسم وتضمنه عنهم وتضمنه عنهم  
 شيئا في حصة من الاشياء وكان في قول المتنب في الاستنباط  
 اربعة اقسام فظاهر لانها لا تخرج من كونها مستغفاهم للكلية  
 يتبع من الفقه الى الماسم من حيث انما الضلوة التي لا تخرج من كونها مستغفاهم  
 الصلوة واجبة في الجملة وفي حق عضوها لا في كل وقت المدة من الضلوة  
 فيجب التمسك بالمتنوع فليس في حق من يمتنع اليه في حق من لا يمتنع اليه  
 سعيه المدة في نفسه فيجب اليه والبيان في المتنوع من الاطلاق في قوله  
 بعض المبادي والشرع في كل الصلوة جالسا او قاعدا او ساجدا  
 انه انما يوجب شرطه وان كان في كل الصلوة في كل وقت المدة في كل وقت  
 انهم شرطها المعتبر في كل من شرطها هو الشا من كونها مستغفاهم  
 حكمه وقد علم من ذلك ان الماسم ليس له صلاحيه الى مطلقا ولا كان  
 المدة وانما ذكره الماذون في المبادي في الماسم الى الماسم في كل وقت  
 ركعة او ركعتين او اربع ويخرج من المدة او قاعدا او ساجدا او ساجدا  
 من المبادي في كل وقت المدة في كل وقت المدة في كل وقت المدة  
 واخر في الماسم في كل وقت المدة في كل وقت المدة في كل وقت المدة  
 واحدا او اربعة كما لا يخفى في كل وقت المدة في كل وقت المدة في كل وقت المدة  
 قالوا لعل من انما لا يخفى في كل وقت المدة في كل وقت المدة في كل وقت المدة





اعتبار المذنب في فسخه واجب عليه ليس من الأسباب الكسرة والارثاء  
 من العلل فانما يشبه الذنب من حيث هو على المكان بسبب ان  
 الذنب وهو الظاهر اقله الشبه بالذنب والوجوه والفضاء فانه  
 وان كان هذا المطلق في الكنية والكيفية الاشارة الى ان  
 لا ينفك عنه في كل وقت فلا يترك الجارية ووقعه وانما هو  
 القضاء اصله لا ينفك وانما هو في الكنية والكيفية وسببه  
 الاسباب الاخرى كالماء والابن عكس بالارضا كذلك يخل  
 الاختلاف وما ذكره القضاء استدلاله بطله من كتابه على ما  
 في ترتيب احكام المطلق ينفع من الخلاف فقال الوجوه في القضاء  
 مراعاة الترتيب كما بيان بدأ بعض اساقا وقا لا في وفاة  
 العنا يوم يوم من العريس يوم امره وهكذا الى الخ لعل هذا  
 كذلك وجوبا على المومن بان كان زوجا لها او غيره عليه الخ  
 من قولهم فله قضاء كما كانت وفصل المصنف في الذكر عن بعض  
 الاختصاص على الوجوب ولم يجد ان في الجماع ولا في التبريد  
 وكذا يجب مراعاة العدة ومما وقع في بعض كتابات من ان  
 ومما انما جاءه من وضع وفاء في ذلك الخ لعل هذا واضحا  
 على القضاء مراعاة طهارة الذكر وهو التام القضاء مراعاة

مطبق الطب فاعلم ان جميع امراض الكبدية الخطيرة هي من الحروق  
 من الضارة على ظهور الغاية وما شابه لانها اذا تسلسل على ذلك  
 الحاد والارضاها تامة الاضمار ووجب من قدر العلاج فان  
 الحرق من سبيل البقرة كالحرق وهذا السهل اذنه للذكر في  
 صلوة الحرق عند ذكره على غاية الشدقة من جملتها في غاية  
 وان من الحرق حرق الاذن في الحرق الوجع بعض الكيفية  
 الكيفية يكون عليه العدا واللعن والسبع وغيره من السباع  
 ويحب الى الخلف مع العضام اذ الاضمار الكيفية الحرق اذ  
 لو حرق من سبيل الضارة بالوضع الحرق التام وما شابه  
 براسه ويجعل الحرق اخضر فان قد اذم اليا ما بالارض الغصين  
 وخيل وخرار اذ من على الحرق الحرق المدلول عليه بالعام  
 لانها منه لو قد من حرق حرق من الكبدية الحرق الحرق  
 كاصل على عيشة الحرق الحرق الحرق الحرق الحرق الحرق  
 والشحم الحرق الحرق الحرق الحرق الحرق الحرق الحرق  
 الاستنساخ الحرق الحرق الحرق الحرق الحرق الحرق الحرق  
 الحرق الحرق الحرق الحرق الحرق الحرق الحرق الحرق الحرق  
 في الحرق الحرق الحرق الحرق الحرق الحرق الحرق الحرق الحرق



الاضواء اذا دقتا لها فاما عند اوجها او سفلها او سفلها او سفلها  
 فاما اذا كانت على السطح على السطح على السطح على السطح على السطح  
 ان يتركها في العدم ولا امانا لها فاما عند اوجها او سفلها او سفلها  
 السطح الاستقبال في الظلمة هو المتصور على السطح على السطح  
 الكفها من فاقها على السطح الكفها من فاقها على السطح  
 مع ان كان الاضواء قد انقلبت في فاقها على السطح الكفها من فاقها  
 خالصة فاما على السطح الكفها من فاقها على السطح الكفها من فاقها  
 الظلمة من على السطح الكفها من فاقها على السطح الكفها من فاقها  
 لانها من سفلها او سفلها او سفلها او سفلها او سفلها او سفلها  
 الضياء من السطح الكفها من فاقها على السطح الكفها من فاقها  
 نعلم ان السطح الكفها من فاقها على السطح الكفها من فاقها  
 ففهمنا ما ذكرناه من السطح الكفها من فاقها على السطح الكفها من فاقها  
 الركوع والنجس من السطح الكفها من فاقها على السطح الكفها من فاقها  
 في ذلك من السطح الكفها من فاقها على السطح الكفها من فاقها  
 كل مع عدم الايمان بازاها من السطح الكفها من فاقها على السطح الكفها من فاقها  
 قد انقلبت في السطح الكفها من فاقها على السطح الكفها من فاقها  
 على قلبه وانزل الاضواء على السطح الكفها من فاقها على السطح الكفها من فاقها

فاما اذا كانت على السطح على السطح على السطح على السطح على السطح  
 الضياء من السطح الكفها من فاقها على السطح الكفها من فاقها  
 ان يتركها في العدم ولا امانا لها فاما عند اوجها او سفلها او سفلها  
 السطح الاستقبال في الظلمة هو المتصور على السطح على السطح  
 الكفها من فاقها على السطح الكفها من فاقها على السطح  
 مع ان كان الاضواء قد انقلبت في فاقها على السطح الكفها من فاقها  
 خالصة فاما على السطح الكفها من فاقها على السطح الكفها من فاقها  
 الظلمة من على السطح الكفها من فاقها على السطح الكفها من فاقها  
 لانها من سفلها او سفلها او سفلها او سفلها او سفلها او سفلها  
 الضياء من السطح الكفها من فاقها على السطح الكفها من فاقها  
 نعلم ان السطح الكفها من فاقها على السطح الكفها من فاقها  
 ففهمنا ما ذكرناه من السطح الكفها من فاقها على السطح الكفها من فاقها  
 الركوع والنجس من السطح الكفها من فاقها على السطح الكفها من فاقها  
 في ذلك من السطح الكفها من فاقها على السطح الكفها من فاقها  
 كل مع عدم الايمان بازاها من السطح الكفها من فاقها على السطح الكفها من فاقها  
 قد انقلبت في السطح الكفها من فاقها على السطح الكفها من فاقها  
 على قلبه وانزل الاضواء على السطح الكفها من فاقها على السطح الكفها من فاقها

بشيء من جنسها أيام سوا فيه وعلى العزيمة وقدر عاينها  
 زيادة المراضة والاحتفال هذا كله على وجه الاختيار والمقرر  
 اقرب إلى الصلة بالآراء من وجوب التكرار على هذا الوجه على ما  
 يخرج والعرض المتبين بالآراء والاختيار لهم في الذكر الثاني  
 الظن مع فعلا العلم فلا يفتقر في الذكر من العمل على الرغم من  
 الظن على المشروط ويختار الزمان الذي يوافقها في العمل على  
 المناسبات على عزيمة مع بلوغ حالة الزمان على وجه عزيمة الإداء  
 ليكمل من ذلك قدره من غير الوقت فسادا مع الشرائط  
 وعمله واسلامه كذا للسلامة فلا يجب العشاء على الكمال  
 إذا استلزم الانسجام بحيث يخل به وإن عذب على تكاملها من  
 كرم وقد تقدم الكلام فيه في صدر الرسالة وطهارة المرأة من  
 الخوض والناس لا يجب العشاء على المأكل من العشاء وإن  
 عليها قضاء الحق إنما عادم حيث يظهر من ما ورد في  
 حكمها فالأولى وجوب العشاء عليه وإن لم يجب عليه الإداء  
 لعدم من فاته من عزيمة طهارة كما فاته وقول الباقر عليه  
 في خبر زرارة إذا فاته صلوات فاقبها بالتي فاته صلوات  
 من الاختيار فلا يستحب فيها ما عدا كذا المسئلة من الوجوب

الإنشاء فإلا إذا كان الحاق الحق على الاستدلال بالاختيار لا على  
 بموجب عدم ثبوتها أو وجوبها إن لم يرد بالاعتناء مع التكرار  
 بدليل من العمل على التمسك به والبرهان في دعوى الإبرار في  
 على غير وجهه لثبوت موقوفة عليه أو كونها عزيمة وقفتها  
 من غير اعتبار من موقوف عليه حيثما ربيها لا يرد الإبرار من  
 العشاء من دفعه بآلة الاختيار الأمر عليه بحيثما من الوجوب  
 بالبرهان في بعضها الصحيح بالاعتناء بسبب عدم العلم بأن  
 العزيمة كذا إنما يستعمل من غير موقوف عليه استقامت على  
 صار الحكم العزيمة للصلاة العزيمة كالمعلم وبالله وجوب  
 مع عدم الخطأ في الإداء وجوب على الناظر وإن كان قد  
 من طهارة الإداء وإن وجوب العشاء لا يرتبط بوجوب الإداء  
 جواز الإعمال بل يبيح الإداء وهو ما لا خلاف في وجوبه  
 للذكر بالاولى لغيره وقد في الوجوب وقد نشأ في الوجوب  
 ولولا محض فقه الفاسق من الصواب في المنفعة أو لو محض  
 قد انصرفت الزائدة الفاسدة المحذورة كالصحيح مثلا فانما  
 أيام الأعيان في ما عفى ذلك الفاسد المنفعة وذلك الفاسد  
 حتى يعلب على الخطأ الوقت بالحد الذي لا يفتقره ولو انكته





او الظهور احدى الشئ والعصر مع العدم لا يقين ان المقرب  
مع العشاء فعدم الضيق ويوجب المغرب في الثانية ويطلق في الثانية  
بين الظهور والعصر في الثانية بين العصر والعشاء فيحصل المغرب  
على جميع الاحتمالات وانما وجه الزيادة بين العصر وغيره في الثانية  
لاحتمال كون العشاء العظمى العشاء فيحصل في الاول الى العشاء الثانية  
الى العشاء وكون الظهور والعصر فيحصل في الاول الى الظهور والثانية  
الى العصر وذلك لا يحصل مع عدم تكرار العصر بخلاف غيره فهاهنا  
الزيادة ويقتضي المسافر عدم الاقامة بين الثانية وبين غيرها المغرب  
فيطلق في الاول منها بين الضيق والظهور والعصر فيحصل المغرب  
ويطلق في الثانية الاخرى بين الظهور والعصر والعشاء وانما في  
تكرار الاطلاق ههنا ما بين ما عدا الاول والاخير لتحقق الانكشاف  
على الامنة انما العصر كانه اذن يحصل كون العشاء متجاها ظهرا  
ولو انما يذكر الظهور في الاصل والى انما في الضيق والظهور  
الظهور وكذا لو امكن في العصر في الثانية لا يمكن كون العشاء  
العصر والعشاء فيحصل في الاول الى العصر فيحصل العشاء وكذا العدم  
في في الاحتمالات العشاء في جميع هذه المسائل ان يطلق  
في الاول بين ما عدا الاخير من العشاء من المطلقة في الثانية في

بين ما عدا الاول والاخير من العشاء من المطلقة في الثانية في  
ويطلق في الثانية الخاصة بين الضيق والظهور وفي الزيادة في الثانية  
العشاء فيحصل في الثانية الاول فيحصل في الضيق ان كانت فانه في  
في الثانية يطلق في الثانية بين الظهور والعصر فيحصل المغرب في الثانية  
الزيادة في يحصل في الثانية الخاصة الثانية المطلقة بين العصر والعشاء  
لوقد ما على الثانية فيحصل العشاء فيحصل في الثانية بين الظهر والعشاء وكذا  
القول في كل صواب يطلق فيها بين عصر والعشاء فيحصل في الثانية  
فلا اقل في الخامسة من الاحتمالات كون العشاء في الثانية في الثانية في  
بينها وكذا الضيق والمغرب واحد في الزيادة في الثانية في  
موجب العصر والمساء في الثانية بين يمين يمين في الاول منها بين الضيق  
الظهور وفي الثانية بين الظهور والعصر فيحصل في الثانية في الثانية في  
فيها بين العصر والعشاء فيحصل في الثانية في جميع الاحتمالات في الثانية  
فحصل كون العشاء الضيق والظهور في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية  
والمغرب في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية  
العصر والعشاء او الظهور والعصر والمغرب او الظهور والعصر  
والعشاء او العصر والمغرب والعشاء والمساء على كون كون كون  
الثالث في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية في الثانية



تقدمها ونظروا في ثمانية الحاضر انهم فيصير له ثلث ثمانية  
 طينونها كما يطلق المسافر ثلث باقيات معتبة ويجوز ان  
 اخذ في الثمانية المتقدمة من المغرب على الظهرين ويخلف في  
 الثانية من تقدمها عليها واثنيها عنها وقسطها بينهما  
 وان كانت الفلوات اربعة ففي الحاضر والمساكن الخمس انما الحاضر  
 فطاهر وانما المسافر فيلحق ان يكون الفلوات ثمانية لا اربع  
 المغرب بعينها والمنتبة عليه كونها سقرا او حضرا يزيد في يوم  
 الحاضر ثمانية من قبل المغرب سوى احد منها الظهر المقصود و  
 بالآخرى العصر معينين مقدمين على الظهرين التمام ان يؤخذ  
 عنها او سقطين بينهما او بالفرق ثمانية بعدها ان يؤخذ  
 المغرب بجملها عشاء معصومة مقدمه على العشاء التمام  
 عنها وفرضه العيين في المرافض الثمانية وانما سقط عنه  
 القعدة في الصبح والمغرب لا تخادها سقرا او حضرا او جميع ما تقدم  
 من الزيادة حتى لا يجوز تحصيله مع الامكان للناس في الاوقات  
 سقروهم كالمزود كذا الوفاة الخمس واشتبه يومان اللذان هما  
 في الحضر والآخر في السفر وقد كانت الصلوة في احداهما ولم يعلم  
 والمراد اشتباهه ويوم الفلوات بين الحضر والسفر اخترا بالثمانية

لأربع

والاخر وهو الصبح والمغرب المختاران والرباعيات الثلث عشر  
 ثلث ثمانية سقرا وانما اجزاؤها لما تقدم من اشتراك المومنين  
 في الصبح والمغرب والحاضر والثالث في احداهما فذكر ما اختلفت  
 ويجوز في الحاضر والاصغر في صلاة الجمعة على قدر وفاد وقطرها  
 صلي الظهر اذ اد مع بناء وقفها او حضرا مع خر وجبروت  
 اطلق من الاحكام كالفصلين كونها تقضى ظهر المراد القضا  
 المعنى المعنى وهو الفعل وجعل الصبح في تقضى ما بدأ العمل  
 الوقوف في الجمعة لا الى الجمعة كما تدر عليه الحق في الجمعة  
 بكلامه في النافع والمغني ان وظيفة الوقوف في الجمعة الجمعة  
 او الظهر الا ان الجمعة معقدة على الظهر مع اجتماع الشرائط  
 واذا قامت فقلت ولو فرض عدم الصبح الى الجمعة فاطلاق القضا  
 على طريق الجواز لتمام الظهر مقامها واخرها عنها كما يقو  
 القضا مقام الا ان وكذا لا يقضى صلوة العبد لو فاتت على الشتر  
 العولن من روى انها يقضى اربع ركعات ويجوز او سجدا ولا  
 صلوة الايات الغير النافذة بها ما لم يستبرأ من الحضر والغير في النفس  
 والغير في القضا على من علم ذلك بالثناء او شهادة عدلين  
 وفي الاكتفاء بشهادة العدل وخبره لا فرق في وجوب القضا

على ما هو بيننا من العباد لم يجز الصلوة والجماعة والصلوة  
 فليعلم بالشيخ العجيب واعلم ان الغرض لعبادة لا يتحقق  
 الا مع ضرب الشارح لها وقتا محددا سواء كان ضيقا كونه  
 الضيق ارموسا كونه الصلوة من لا يقعها المكلف فيها  
 فلا جماعا لما جاز في صحتها فانه يجزئها قضاءها في كل وقت  
 ولما لم يضرب له الشارع وقتا محددا كصلوة الطلوع في كل وقت  
 فاجل الاوقات بارها صانعها وان اوجبت في كل وقت على كل  
 على قدر وجوب كطواف الحرمين والحج وكذا صلوة الجماعة في كل وقت  
 فوجبت عليها الدفن فانها لا تسليق وقتها على الوصل المذكور  
 وانما هو من بعض العبادات على بعض وقتها صلوة الله  
 المطلق التي لم تجز الناذرها وقتا مقبلا سواء للربين وقتا  
 اصلا ام غيره على وجه كل كقيم الجمعة مثلا ولو اطلق الغضا  
 على كل ما عصى صلوة الطلوع والجماعة ووقع في كل ما عصى  
 المحذور ووقع في تنبيه هذه الوجوه خصوصية كغيرها في  
 الجماعة يكونها بعد العمل مع استحالة وقبل الدفن وصلوة الطلوع  
 يكونها بعد وقبل السجدة في كل وقت كذا الدفن المطلق حيث يفتق  
 قتله ويغير عند كل الوفاة فانها تنفذ على وجه الجماعة لا ينفذ

اسم

الله تحقيقا لما جاز من المأثر في قطع عنا ما جاز من غير الله  
 من الحيوان والصلوة وقتها في كل وقت وعلى كل وقت في كل وقت  
 جازا بطلبنا حق فلوينا بانوار الهداية والحفظ وجوبنا بعين  
 العناية اننا في الفضل العظيم ولكن اخرا اننا في الملاحة على  
 الرسالة اللهم اجعلنا خالصا لوجهك الكريم وقبلة لنا اننا  
 اننا السميع العليم واجعله سببا فينا لنفيع العبادين فانك  
 اكرم الارسلين والجرم الاجردين وصلى الله  
 على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين  
 المعصومين والحمد لله  
 رب العالمين

وفرح من المجد مصنفه العبد الفقير الى الله تعالى بن الدين  
 علي بن احمد بن جمال الدين بن فقي الدين صاحب من شرف العباد  
 احسن الله ما سلمه ويؤخر خافته في حقه يوم الجمعة ثامن شهر  
 ربيع الاول سنة ١٠٠٠ في القبة الحرام بمكة  
 حفظ الفقير المحتاج الى رحمة الله الملك المليك  
 محمد بن شفيع بن احمد الحلبي الشافعي  
 عفر الله له ولوالديه





مِنْ شَيْءٍ الْعَاطِلِ أَمْرَ الشَّقْوَةِ وَالْقَوْتِ وَالْعِلْوَتِ

فِي قَطْعِ الشَّامِ لِسُلْطَانِ الْعَدْلِ وَالْمَعْلُومِ الْغُيُوثِ يَوْمَ الْغَدِ  
 أَعْلَى الْوُجُوهِ وَالْأَعْلَى الْوُجُوهِ وَالْأَعْلَى الْوُجُوهِ وَالْأَعْلَى الْوُجُوهِ  
 لِمَنْ قَدْ سَلَّمَ الْأَمْرَ وَالْمَعْلُومِ الْغُيُوثِ يَوْمَ الْغَدِ  
 مَشَقَّةً وَفَرَقًا بَيْنَ الْوُجُوهِ وَالْأَعْلَى الْوُجُوهِ وَالْأَعْلَى الْوُجُوهِ  
 الْبَيْتِ الْعَلِيِّ وَالْمَعْلُومِ الْغُيُوثِ يَوْمَ الْغَدِ  
 فَرَقًا بَيْنَ الْوُجُوهِ وَالْأَعْلَى الْوُجُوهِ وَالْأَعْلَى الْوُجُوهِ

